58

2019

الربع الثاني

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 58 / 2019

Economic Monitor Issue 58/2019

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2019
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +972-2-2415251
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

المحتويـــــات:

- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
  صندوق 1 - توقعات النمو في دول "المينا": الانطلاقة الرقمية ضرورية لرفع إنتاجية العمل
- **سوق العمل** 5
  صندوق 2 - الربح من التجارة بتصاريح العمل في إسرائيل تذهب الى جيوب أرباب العمل
- **المالية العامة** 10
  صندوق 3 - مفارقة التشغيل الحكومي في فلسطين وخصائص موظفي الخدمة المدنية
- **القطاع المالي المصرفي** 13
  صندوق 4 - 80 مليون دولار خسارة فلسطين من ارتفاع عمولات تحويل الأموال
- **القطاع المالي غير المصرفي** 17
  صندوق 5 - التأمينات الإلزامية ودور هيئة سوق رأس المال في رفع الوعي التأميني
- **مؤشرات الاستثمار** 20
  صندوق 6 - هل يؤدي السماح الضريبي والإعفاءات الجمركية الى زيادة الإستثمار؟
- **الأسعار والتضخم** 22
- **التجارة الخارجية** 23
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 25
  إستراتيجية التنمية بالعناقيد
  (The Cluster Approach to Development)
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين** 26

الربع الثاني 2019 في سطور:

- **الناتـج المحـلي الإجـمالي:** شـهد الناتـج المحـلي الإجـمالي في الربـع الثـاني 2019 بالأسـعار الثابتـة نمـواً بمعـدل 2.5% مقارنـة مـع الربـع المناظـر 2018 وتراجعـا بمعـدل 2% مقارنـة مـع الربـع السـابق، ووصـل إلى نحـو 3.4 مليـار دولار. وتحقـق التراجـع نتيجـة انكـماش في الضفـة الغربيـة بنحـو 1.6% وبنحـو 3.5% في قطـاع غـزة، وهـو مـا انعكـس في تراجـع حصّـة الفـرد مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي بنسـبة 2.2% في الضفـة الغربيـة (إلى 1,025 دولار)، وبنسـبة 4.2% في قطـاع غـزة (إلى 343 دولار) بـين الربعـين المتلاحقـين.
- **التشـغيل والبطالـة:** انخفـض معـدل البطالـة في فلسـطين بنحـو 0.8 نقطـة مئويـة بـين الربعـين الثـاني والأول 2019 ووصـل إلى 26% (15.0% في الضفـة و46.7% في القطـاع). وبلـغ متوسـط الأجـر اليومـي في فلسـطين 127.4 شـيكل، موزعـاً بـين 116.6 للعاملـين في الضفـة، و62.5 للعاملـين في القطـاع و254.0 للعاملـين في اسرائيـل والمسـتعمرات. كـما وصلـت نسـبة المسـتخدمين بأجـر يقـل عـن الحـد الأدنى للأجـور في القطـاع الخـاص إلى 27% (29% بـين الإنـاث، و27% بـين الذكـور).
- **الماليـة العامـة:** انخفـض صـافي الإيـرادات العامـة والمنـح بنحـو 57% في الربـع الثـاني 2019 مقارنـة بالربـع السـابق لتبلـغ 1.2 مليـار شـيكل نتيجـة توقـف إيـرادات المقاصـة، كـما انخفضـت إيـرادات الجبايـة المحليـة بنسـبة 42%، بالمقابـل ارتفعـت المنـح والمسـاعدات الخارجيـة بمقـدار الضعـف، خـلال نفـس الفـترة. مـن جهـة أخـرى، شـهدت النفقـات العامـة انخفاضـا بنسـبة 12% لتبلـغ حـوالي 2.3 مليـار شـيكل (أسـاس نقـدي). ووصلـت المتأخـرات المترتبـة عـلى الحكومـة خـلال هـذا الربـع إلى 1.4 مليـار شـيكل، كـما ارتفـع الديـن العـام الحكومـي بنحـو 12% مقارنـة بالربـع السـابق ليبلـغ نحـو 9.4 مليـار شـيكل.
- **القطـاع المـصرفي:** ارتفعـت التسـهيلات الائتمانيـة في الربـع الثـاني 2019 بنحـو 4.3% مقارنـة بالربـع السـابق لتصـل إلى نحـو 8.9 مليـار دولار. كـما بلغـت أربـاح المصـارف في هـذا الربـع 36.9 مليـون دولار، وهـذا أقـل بنحـو 23% مـن الأربـاح في الربـع السـابق، ونحـو 13% مقارنـة بالربـع المناظـر.
- **بورصـة فلسـطين:** بلغـت القيمـة السـوقية لأسـهم الـشركات المدرجـة في بورصـة فلسـطين 3.7 مليـار دولار نهايـة الربـع الثـاني 2019 منخفضـةً بمـا نسـبته 1% مقارنـة مـع الربـع السـابق. وأغلـق مـؤشر القـدس عنـد حاجـز 519.8 نقطـة بانخفـاض قـدره 2% مقارنـة مـع الربـع السـابق.
- **التضخـم والأسـعار:** شـهد الاقتصـاد الفلسـطيني في الربـع الثـاني 2019 تضخـماً موجبـاً (ارتفـاع في الأسـعار) بمعـدل 1.54% مقارنـة بالربـع السـابق. وبالتـالي فـإنّ القـوة الشرائيـة انخفضـت بنفـس المعـدل بـين الربعـين لمـن يتلقـون ويصرفـون دخلهـم بالشـيكل. أمّـا الذيـن يتلقـون دخلهـم بالـدولار والدينـار وينفقـون كامـل مصروفاتهـم بالشـيكل، فـإنّ قوتهـم الشرائيـة انخفضـت أيضـاً بنحـو 2.94% نتيجـة التضخـم وانخفـاض معـدل صرف الـدولار مقابـل الشـيكل.
- **ميـزان المدفوعـات:** وصـل العجـز الجـاري في الربـع الثـاني 2019 إلى 403.1 مليـون دولار (10.8% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي)، وذلـك نتيجـة عجـز في الـميزان التجـاري (1.5 مليـار دولار)، مقابـل فائـض في ميـزان الدخـل والتحويـلات الجاريـة (1,087 مليـون دولار).

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدّلات الفائدة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافّة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً للربع الثاني على التوالي، إذ انخفض بنحو 2% خلال الربع الثاني 2019 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,434.7 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزّع هذا الانخفاض بين 1.6% في الضفة الغربية و3.5% في قطاع غزة (انظر الشكل 1-1). أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فلقد شهد الناتج المحلي نمواً بنحو 2.5%.

أدّى الانخفاض في الناتج المحلي بين الربعين المتلاحقين، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.6% (انخفاض بنحو 2.2% في الضفة وانخفاض بنحو 4.2% في القطاع). أما بين الربعين المتناظرين فلقد ظلت حصّة الفرد على حالها تقريباً (أنظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019
فلسطين	**735.8**	**755.4**	**735.5**
- الضفة الغربية	1,018.1	1,048.2	1,024.9
- قطاع غزة	350.8	358.2	343.2

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن نحو خُمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. ويلاحظ من الشكل 1-2 أنّ حصّة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين انخفضت بشكل طفيف في الربع الثاني 2019 مقارنة مع الربع السابق. ولكن الفجوة بين حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة تقلصت قليلاً بين

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أرباع متناظرة* (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)

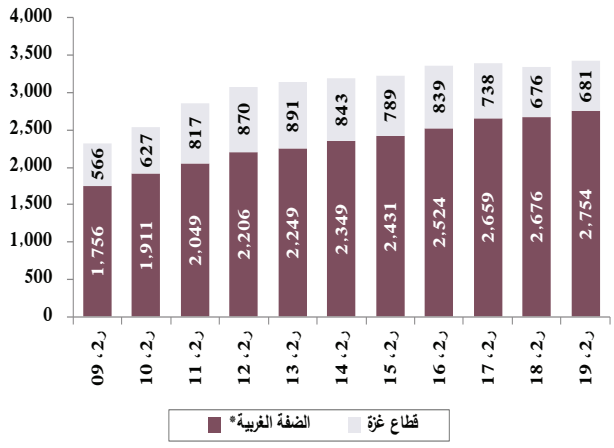

الربعين، بمقدار 8 دولار، ووصلت إلى 682 دولار. وبهذا فإن حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي باتت حوالي ثُلث حصة الفرد في الضفة الغربية، نحو 33.5%.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصّة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربع الثاني 2019 والربع الأول 2019 نتيجة ارتفاع مساهمة أنشطة التعدين والصناعة التحويلية ونشاط الإنشاءات، كما ارتفعت حصة نشاط الخدمات بنحو 0.4 نقطة مئوية، بينما انخفضت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بمقدار 0.7 نقطة مئوية. كما انخفضت حصة الإدارة العامة والدفاع بنحو طفيف (أنظر الشكل 1-3).

شكل 1-2: توزّع الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية* وقطاع غزة (بأسعار 2015 الثابتة) (نسبة مئوية)

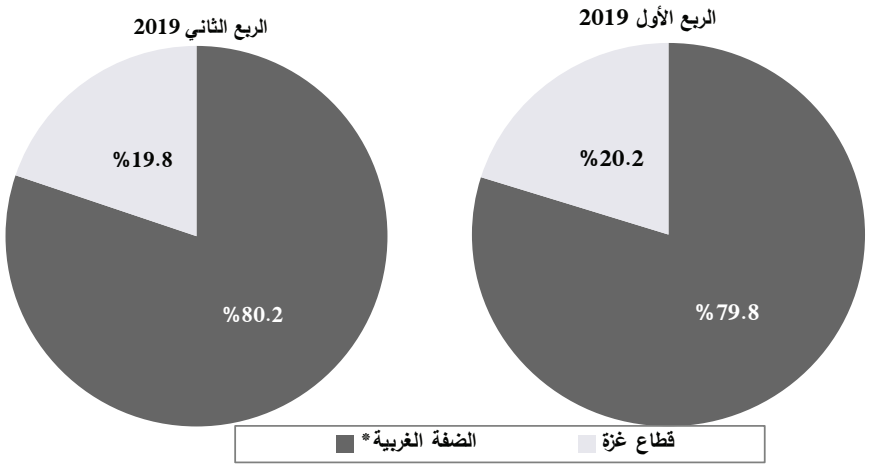

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000 - 2019. رام الله، فلسطين.

شكل 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

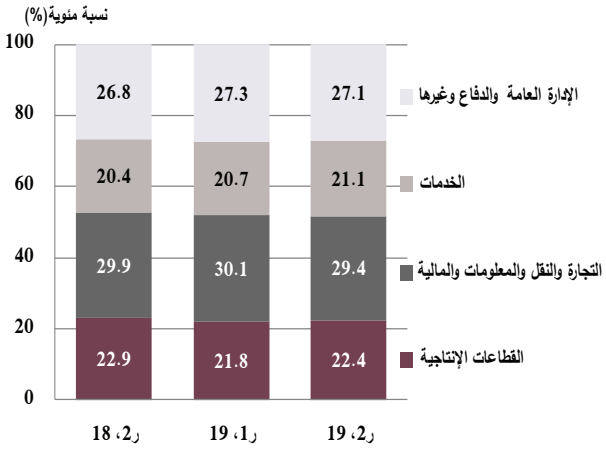

جدول 1-2: توزع الزيادة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
بين الربع الثاني 2018 والربع الثاني 2019 (مليون دولار)

الاستخدام النهائي	القيمة	المساهمة في نمو الناتج المحلي%
الزيادة في الاستهلاك الخاص	134.3	4.0
الزيادة في الاستثمار	33.1	1.0
الانخفاض في الاستهلاك العام	(25.2)	(0.7)
الزيادة في الصادرات	10.4	0.3
الزيادة في الواردات (-)	(84.2)	(2.5)
التغير في صافي السهو والخطأ	15.0	0.4
الناتج المحلي الإجمالي	83.4	2.5

ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثاني 2018 والثاني 2019 نحو 83.4 مليون دولار. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 134.3 مليون دولار، والاستثمار بنحو 33.1 مليون دولار، والصادرات بنحو 10.4 مليون دولار، بينما انخفض الإنفاق الاستهلاكي العام بنحو 25.2 مليون دولار. وتم موازنة نحو 55% من الزيادة الصافية في الطلب الكلي من ارتفاع الواردات، التي ازدادت بمقدار 84.2 مليون دولار كما يوضح الجدول 1-2. أي أنّ جزءاً كبيراً من الزيادة في الطلب الكلي تم إشباعه من زيادة الاستيراد (راجع تعريف مكونات الحسابات القومية في عدد المراقب رقم 52).

جاءت مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في النمو بين الربعين المتناظرين على النحو الآتي: ساهم الإنفاق الاستهلاكي الخاص والاستثمار والتصدير في نمو الناتج المحلي بنحو 5.3%، بينما أدى الإنفاق الاستهلاكي العام والواردات الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.2% ليبلغ المجموع الصافي نحو 2.5% وهو ما يمثل النمو بين الربعين المتناظرين كما ذكرنا سابقاً (أنظر الجدول 2-1).

صندوق 1: توقعات النمو في دول "المينا": الانطلاقة الرقمية ضرورية لرفع إنتاجية العمل

دعى مكتب البنك الدولي لمنطقة المينا زعماء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى وضع أهداف طموحة، ولكن قابلة للتحقيق في مجال الاقتصاد الرقمي. وذكر المكتب أنّه إذا ما تمكنت دول المينا من تحقيق هذه الأهداف فإنها ستتخطى الكثير من الدول المتقدمة من حيث نطاق التغطية وجودة خدمات الهواتف المحمولة وشبكة النطاق العريض. كما سوف تسجل تطوراً ملحوظاً في خدمات المدفوعات الرقمية. ووفر التقرير الجديد للمكتب تحليلاً نظرياً متماسكاً ومفصلاً لأهمية الانطلاقة (أو الثورة) الرقمية في دول المينا. وبيّن أنّ تقليص حساسية تأثر اقتصاديات المنطقة تجاه الهزات الطارئة، الداخلية والخارجية، يعتمد بشكل وثيق على النجاح في خلق اقتصاد رقمي متطور، إلى جانب غيره من الإصلاحات الهيكلية. ووصل التحليل إلى أنّ صلة الوصل بين تقليص حساسية التعرض للهزات الاقتصادية والانطلاقة الرقمية هي في التطور الذي يمكن أن تجلبه الثورة الرقمية على إنتاجية العمل الكلية.[1]

من ناحية أخرى وضع تقرير مكتب البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توقعات لمعدلات النمو في دول المنطقة خلال السنوات 2019 - 2021. وذكر أنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة في 2019 لن يزيد على 1.5%، وهو أقل من المعدل المتواضع 1.6% الذي تحقق في العام 2018. ومعدل النمو المتوقع هذا سوف يتحقق أساساً من النمو المرتفع في بعض الدول المستوردة للنفط في المنطقة، مثل مصر، التي تبلغ حصتها من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة نحو 8%.

يوزع تقرير البنك الدولي دول مجموعه "المينا" إلى ثلاث مجموعات فرعية: دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط (6 دول)، والدول النامية المصدرة للنفط (5 دول تضم الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن)، واخيراً الدول النامية المستوردة للنفط (7 دول بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة).

دول مجلس التعاون

ارتفع متوسط سعر برميل النفط (برنت) بمقدار 31% في العام 2018 عن السنة السابقة، ووصل إلى 71 دولار. ولكن السعر عاد وانخفض بشكل حاد مطلع 2019 إلى 53 دولار، ولكنه تحسن في مطلع آذار. ويتوقع التقرير أنّ يبلغ متوسط السعر في العام 2019 نحو 65 دولار. وسيترافق هذا مع متوسط معدل نمو يبلغ 2.1% في العام 2019 في دول مجلس التعاون، مقارنة مع تراجع بمعدل 0.2% في العام

1 World Bank (2019): Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31445/211408AR.pdf?sequence=12&isAllowed=y

2017. وعودة النمو الايجابي، وإنّ كان بشكل متواضع، يعود أساساً على الجهود التي بذلتها هذه الدول لزيادة إيراداتها غير النفطية (مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كافة دول المجلس، وتطبيق ضريبة على العاملين الأجانب في السعودية والإمارات، وتقليص دعم المحروقات في السعودية وعمان). كما سوف يساهم في تحقيق النمو التوسع الكبير في نشاطات التشييد في كل من الإمارات (بالعلاقة مع اكسبو 2020) وفي قطر (بالعلاقة مع إقامة كأس العالم لكرة القدم في 2022).

دول النفط النامية

ستعاني هذه الدول من نمو سالب بالمتوسط يبلغ 0.9% (و2.4% في دخل الفرد) في العام 2019. وهناك تباين كبير في معدلات النمو للدول المنفردة في هذه المجموعة. إذ في حين يتوقع أنّ تعاني إيران من تراجع كبير (نمو سالب بمعدل 3.8%)، يتوقع أنّ يشهد العراق نمواً مرتفعاً نسبياً يبلغ 2.8%. كما يتوقع أنّ تشهد اليمن وليبيا نمواً ملحوظاً في حال تم التوصل إلى تسويات بين الأطراف المتحاربة فيهما.

دول المينا المستوردة للنفط

يرتبط النمو في دول هذه المجموعة جزئياً بالنمو في دول المينا النفطية، بسبب تدفق الاستثمارات المباشرة وتحويلات العمال. ومن المتوقع أنّ تنمو هذه الدول بالمتوسط على معدل 4% في العام 2019، وهذا معدل أعلى بقليل عن المعدل في السنة السابقة (3.8%). ولقد أدى التدفق الكبير للسياح إلى كل من مصر وتونس في العام 2018 إلى تحسن معدل النمو فيهما وإلى تقليص عجز ميزان المدفوعات (من 6.1% في العام 2017 إلى عجز متوقع يبلغ 2.5% في 2019 في مصر مثلاً). ويتوقع أن يكون أداء الاقتصاد المصري الأفضل بين دول هذه المجموعة في 2019 (نمو بمعدل 5.5%)، نتيجة التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي وتوسع السياحة وزيادة الإنفاق الاستثماري بشكل عام. كما أن ارتفاع الإيراد من ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل سيكون أكبر من زيادة الإنفاق. وهذا، إلى جانب تقليص فاتورة دعم الغذاء والمحروقات، سوف ينعكس في تقليص عجز الموازنة في مصر من نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 إلى 8.6% في 2019. بالمقابل سيواجه لبنان تحديات كبيرة بسبب عبء الدين المرتفع (151% من الناتج المحلي الإجمالي) وعجز موازنة يصل إلى 12.4% من الناتج في 2019. ويذكر أن نحو الثلث من الإنفاق العام يذهب لخدمة الدين في لبنان. ويتوقع أنّ يشهد المغرب نمواً بمقدار 2.9% وتونس 2.7% وجيبوتي 7%.

النمو في دخل الفرد

بطبيعة الحال فإن نمو دخل الفرد في دول المينا سيكون أدنى بشكل ملحوظ من معدل النمو العام، ويعود ذلك على الزيادة الحادة في عدد السكان في كافة الدول، بما فيها دول مجلس التعاون. علماً بأنّ نمو السكان في منطقة المينا هو الأعلى بين كل مناطق العالم. ومن المتوقع ألا يزيد نمو دخل الفرد خلال 2019 على 0.3% في دول مجلس التعاون، ولكنه سيرتفع إلى 1.2-1.5% في السنتين التاليتين. أما في دول المينا المستوردة للنفط فإن دخل الفرد سيشهد نمواً على معدل 2.6% في 2019، وعلى معدلات أعلى تزيد على 3% في السنتين اللاحقتين. وتبدو الصورة سوداوية بالنسبة لتوقعات نمو دخل الفرد في دول المينا النامية المصدرة للنفط، إذ يتوقع أنّ ينحدر الدخل بمعدل 2.4% في العام 2019 (أساساً بسبب من انخفاضه في إيران على معدل 4.8%) وسوف يعاني من ركود في السنوات اللاحقة.

ويوضح الجدول 1 أنّ دول المينا سوف تستمر في المعاناة من عجز كبير في موازين المدفوعات، يصل إلى 4% من الناتج المحلي للمنطقة في 2019 (على الرغم من الفائض بنسبة 2.6% في دول مجلس التعاون). كما أنّ مجموعات الدول الفرعية الثلاث في منطقة المينا ستعاني من عجوز حادة في الموازنات الحكومية تصل إلى 6-7% في 2019 في كل من الدول النامية المستوردة والمصدرة للنفط، مقابل نحو نصف هذا المستوى في دول مجلس التعاون.

جدول 1: توقعات البنك الدولي للنمو وللميزان الخارجي والموازنة في دول المينا

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ٪				الميزان الجاري (٪ من ن.م.ا.)				الموازنة (٪ من ن.م.ا.)			
	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021
متوسط دول المينا	0.4-	0.6-	2.1	1.3	2.1-	4.0-	3.2-	3.0-	4.3-	6.3-	5.2-	5.0-
- مجلس التعاون	0.0	0.3	1.5	1.2	7.1	6.2	5.9	5.4	3.1-	3.2-	2.1-	1.6-
- دول نامية مصدرة للنفط	1.8-	2.4-	1.6	0.1	0.2-	3.3-	2.1-	1.9-	2.5-	6.0-	4.7-	4.4-
- دول نامية مستوردة للنفط	2.2	2.6	3.1	3.4	5.7-	5.3-	5.0-	4.7-	7.5-	6.9-	6.2-	5.9-
* الضفة والقطاع	2.7-	2.2-	1.6-	1.0-	12.2-	10.3-	9.1-	8.4-	5.2-	6.5-	6.5-	6.5-

أرقام 2018 متوقعة ويقيه الأرقام تنبوئية. وسوريا مستثناة من الجدول بسبب نقص المعلومات.

2- سوق العمل[1]

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين 3,053 ألف شخص في الربع الثاني 2019. أمّا القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,350 ألف شخص. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الثاني 2019.

الربع الثاني 2019

يلاحظ من الشكل (2-1) أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوة العاملة إلى القوة البشرية) بلغت نحو 44% في الربع الثاني 2019. وهي مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، إذ بلغت النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول امريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية. وهذا يعود بالأساس إلى إنخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في فلسطين (راجع الصندوق عن نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.2% بين الربع الاول 2019 والربع الثاني 2019، ووصل إلى 998 ألف. وتوزّع هؤلاء حسب مكان العمل بين 62% في الضفة و25% في القطاع و13% (أو نحو 131 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين حسب القطاع في الربع الثاني 2019، فإنّ نحو خُمس العاملين كانوا يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 37% في قطاع غزة (أنظر الشكل 2-2).

يعرض الشكل 2-3 التوزيع القطاعي للعاملين (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني 2019. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2019 نحو 36% (29% في الضفة الغربية و55% في قطاع غزة). كما بلغت حصّة العاملين في قطاع البناء والتشييد 17% من اجمالي العاملين في فلسطين (21% من العاملين في الضفة و4% في قطاع غزة). في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 23%، و21% على التوالي. أمّا نسبة العاملين في الزراعة فلقد بلغت 6% و4% في الضفة والقطاع. بينما تباينت نسبة العاملين في قطاعي المحاجر والصناعة التحويلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت النسبة 15% في الضفة مقابل 7% في القطاع (أنظر الشكل 2-3).

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2019)، ألف شخص

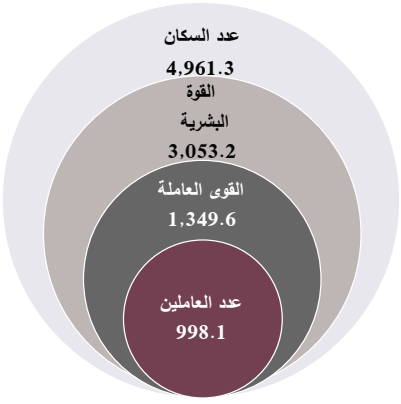

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع الربع الثاني 2019 (نسبة مئوية)

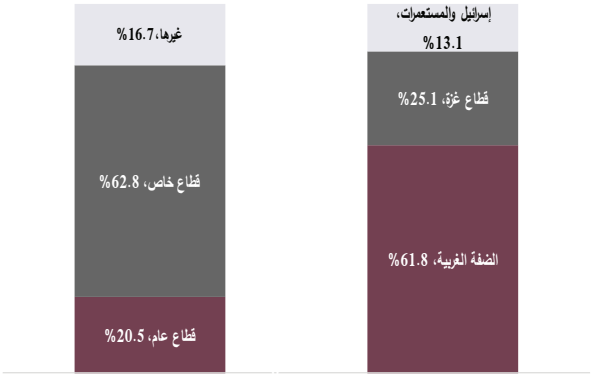

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 352 ألف شخص في الربع الثاني 2019. أما معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 26.0% في الربع الثاني 2019، وهو أدنى بنحو 1.4 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2018، وأدنى بنحو 0.8 نقطة مئوية عن الربع السابق. جاء الانخفاض في معدل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة انخفاض البطالة في الضفة الغربية بين الذكور والإناث. مقابل ارتفاعها في قطاع غزة، عند الذكور والإناث أيضاً (أنظر الجدول 2-1).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين.

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، الربع الثاني 2019 (نسبة مئوية %)

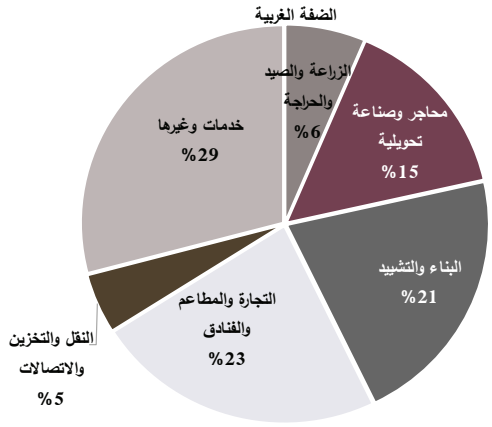

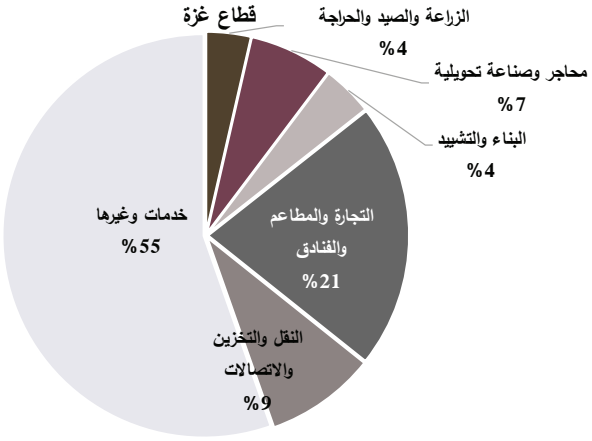

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثاني 2019 التالي:

1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 40% (موزعة بين 70% للإناث، 34% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (أنظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2) أنّ البطالة تتضائل مع زيادة التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثاني 2019 نحو 24% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 18% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 50% مقابل 20% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (أنظر الشكل 2-5 وراجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب والذي يتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل).

جدول 2-1: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (نسبة مئوية %)

		الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019
الضفة الغربية	ذكور	15.8	14.1	12.4
	إناث	30.4	25.9	26.4
	المجموع	18.5	16.4	15.0
قطاع غزة	ذكور	38.1	41.0	39.7
	إناث	67.1	62.8	68.3
	المجموع	44.3	46.3	46.7
فلسطين	ذكور	23.3	23.1	21.5
	إناث	44.1	40.8	43.6
	المجموع	27.4	26.8	26.0

ملاحظة: أرقام الجدول مؤسسة على التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعا لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة حيث كانّ التغيير أكبر نظراً لإنتشار الإحباط من ايجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% الى 43.2% في 2018). قارن بين معدلات المشاركة والبطالة حسب المنهج القديم والجديد في الملحق الإحصائي في نهاية المراقب الإقتصادي الحالي مع الملحق الإحصائي في العدد 56 من المراقب.

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثاني2019)

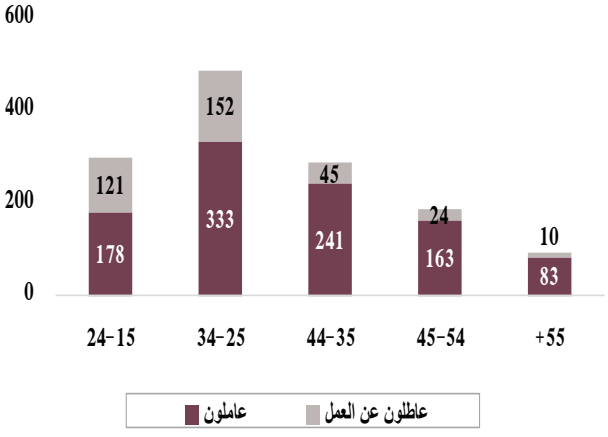

شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (نسبة مئوية %)(الربع الثاني 2019)

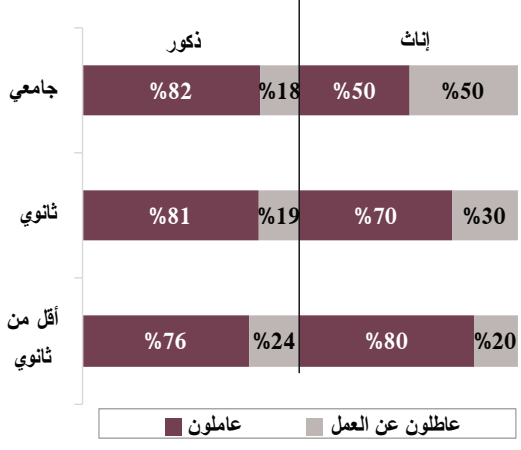

الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 127.4 شيكل في الربع الثاني 2019. ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 2.5 شيكل بين الربع الثاني 2019 والربع الأول 2019، وذلك نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 2.9 شيكل)، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار (6.9 شيكل)، مقابل انخفاضه في قطاع غزة (0.7 شيكل).

يخفي متوسط الأجر في فلسطين (127.4 شيكل/يوم) التباين الكبير بين:

1) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية.
2) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة.

تُشير أرقام الجدول 2-2 إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، ونحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة، وإلى أنّ متوسط الأجر في القطاع بلغ 54% فقط من مستواه في الضفة. لا بل إنّ الهوّتين تتسعان أكثر عند أخذ الأجر الوسيط بالإعتبار عوضاً عن المتوسط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (أنظر الشكل 2-6). وفي حين بلغ متوسط الأجر في القطاع 54% من مستواه في الضفة، إلا أنّ وسيط الأجر في القطاع هو أدنى من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2019) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	116.6	100.0
قطاع غزة	62.5	40.0
إسرائيل والمستعمرات	254.0	250.0
المجموع	**127.4**	**103.8**

شكل 2-6: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)

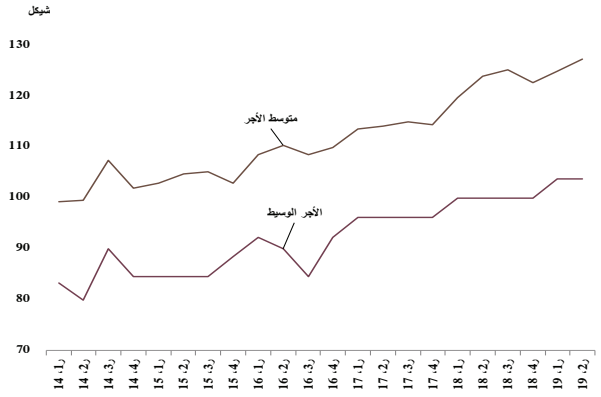

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور الشهري في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثاني 2019 نحو 27% (29% بين الإناث، و27% بين الذكور). مع العلم أن النسبة كانت 37% بين الإناث في الربع السابق. بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء العاملين والعاملات 800 شيكل/شهرياً أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإنّ 9% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 74% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-3).

عمالة الأطفال

ارتفع معدل عمالة الأطفال (نسبة العاملين من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) في الربع الثاني 2019 في فلسطين إلى 3% مقارنة مع 2.4% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.1% في قطاع غزة (أنظر الصندوق 3 في العدد 53 من المراقب لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص والذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) الربع الثاني 2019

	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	223	54	277	1,100	1,000	1,100	11	13	24
قطاع غزة	92	18	110	700	600	700	73	8	81
فلسطين	**315**	**72**	**387**	**700**	**900**	**800**	**84**	**21**	**105**

صندوق 2: الربح من التجارة بتصاريح العمل في إسرائيل تذهب الى جيوب أرباب العمل

تطبق إسرائيل نظاماً إدارياً لمنح رخص العمل إلى عمال الضفة والقطاع الراغبين بالعمل في إسرائيل. هذا طبعاً بالتوازي مع النظام الأمني الصارم الذي يحدد عدد العمال ومواصفاتهم العمرية والأمنية الدقيقة.[1] ويتلخص التنظيم الإداري بأنّ يقوم رب العمل الإسرائيلي بتقديم طلب إلى الجهات المختصة لاستجلاب عدد معين من العمال من الضفة والقطاع. وحال الموافقة على طلبه يتم تسمية هؤلاء العمال ومنحهم تصاريح عمل وتصاريح لدخول إسرائيل. وهذه التصاريح تكون مقيّدة بأنّ يعمل هؤلاء العمال حصرياً لدى رب العمل الذي طلب إحضارهم، أي لدى صاحب عقد العمل.

على أنّ الأجر الذي يحصل عليه العمال لدى رب العمل المجبرين على العمل عنده يمكن أنّ يكون أدنى من الأجر الذين يستطيعون الحصول عليه إذا ما عملوا عند رب عمل آخر في إسرائيل. وهذا غالباً ما يكون بسبب أنّ مستوى الأجور في القطاع الذي يعمل به صاحب عقد العمل أدنى من مستوى الأجور في القطاعات الأخرى، ولهذا السبب فإنّ بعض العمال يقومون "بشراء حريتهم" من صاحب عقد العمل. ويتم هذا بأنّ يقوم العامل بدفع مبلغ مقطوع لصاحب عقد العمل حتى يمنحه حرية العمل لدى رب عمل آخر. ويطلق على هذه العملية اسم " التجارة غير المشروعة بتصاريح العمل".

قام حاجاي ايتكس من دائرة الأبحاث في بنك إسرائيل، ووفاق عدنان من جامعة نيويورك/أبو ظبي، بإجراء دراسة عن التجارة غير الشرعية بتصاريح العمل.[2] ارتكزت الدراسة على مسح عينة يبلغ قوامها نحو 1,200 عامل فلسطيني حاصلين على عقود عمل وتصاريح لدخول إسرائيل في حزيران 2018. وتوصلت إلى أنّ نحو 20 ألف عامل فلسطيني من حملة تصاريح العمل في إسرائيل قاموا "بشراء حريتهم" من أرباب العمل المسجلين للعمل عندهم. ويبلغ هذا الرقم نحو 30% من إجمالي عدد العمال الفلسطينيين الحاصلين على أذون عمل في إسرائيل في ذلك التاريخ.

توصلت الدراسة أيضاً إلى أنّ ثمن " شراء الحرية" من صاحب عقد العمل يبلغ بالمتوسط 2,000 شيكل شهرياً (أي المبلغ الذي يدفعه العامل إلى صاحب عقد العمل كيّ يسمح له بالعمل عند رب عمل آخر) علماً بأنّ هذا أمر غير قانوني، إذ لا يحق للعامل العمل لدى رب عمل آخر. ووجدت الدراسة أنّ متوسط أجر العامل الذي "يشتري حريته" ويعمل عند رب عمل آخر، يبلغ 10,100 شيكل شهرياً، مقارنة بأجر متوسط للذي يستمر بالعمل لدى صاحب العقد يبلغ 7,800 شيكل شهرياً.

هذا يعني أنّ الجزء الأكبر من الربح (الريع) الذي يتحقق من التجارة بتصاريح العمل يستقطعه أصحاب عقود عمل. وان العامل الذي "يشتري حريته" بمبلغ 2,000 شيكل لا يحقق مكسباً مادياً صافياً، عند العمل لدى رب عمل آخر غير صاحب العقد، يزيد على 300 شيكل بالمتوسط شهرياً (300= 2,000 – 7,800- 10,100).[3] وكما يوضح الجدول 1 قدرت الدراسة الإيراد الإجمالي للتجارة بعقود العمل بنحو 481 مليون شيكل بالسنة، وأنّ الربح السنوي الذي يحققه أصحاب عقود العمل من هذه التجارة غير المشروعة يبلغ 122 مليون شيكل/بالسنة.

قررت الحكومة الإسرائيلية في شهر كانون أول 2018 استبدال النظام الإداري السابق الذكر لمنح تصاريح العمل لعمال الضفة والقطاع بنظام إداري جديد. ويعتمد النظام الجديد على إصدار تصاريح عمل مربوطة بالقطاعات الاقتصادية عوضاً عن ربطها بأرباب عمل معينين. ويهدف النظام الجديد إلى توفير مرونة أكبر بتوجيه عمال الضفة والقطاع نحو القطاعات التي تحتاج فعلياً إلى يد عاملة. ومن المأمول أنّ يؤدي هذا إلى القضاء على ظاهرة التجارة غير الشرعية بتصاريح العمل. ومن المتوقع أنّ يبدأ تطبيق النظام الجديد في نهاية العام الحالي 2019.

جدول 1: سوق تصاريح العمل لعمال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والذين تتراوح أعمارهم بين 25-59

	قطاع التشييد	قطاعات أخرى	المجموع
1.عدد العمال الذين يدفعون للتحرر من العمل عند صاحب العقد	15,054	5,112	20,116
2. متوسط ثمن التحرر من العمل عند صاحب العقد (شيكل/شهر)	2,102	1,649	1,987
3. التكاليف التي يتحملها صاحب العقد لقاء الحصول على تصاريح (شيكل/عقد عمل/شهر)	1,514	1,389	1,482
4. ربح صاحب عقود العمل من تحرير العمال من العمل عنده (شيكل/عقد عمل/شهر) = (2)-(3)	588	260	505
5. الإيراد الإجمالي للتجارة بالعقود (مليون شيكل/سنة) = (2)*(1)*(12 شهر)	380	101	481
6. الربح السنوي الصافي من التجارة بالعقود (مليون شيكل/سنة) = (4) *(1) *(12 شهر)	106	16	122

1- راجع الصندوق عن الشروط الأمنية لمنح تراخيص العمل إلى عمال الضفة والقطاع للحصول على تصاريح عمل في إسرائيل في العدد رقم 52 من المراقب الاقتصادي.

2 Haggay E. & W. Adnan: Illegal Trade in Work Permits for Palestinian Workers in Israel: The Existing Situation and Planned Reform. https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/25-9-2019.aspx

3- لا تبدو هذه الأرقام مقنعة، على الرغم من أنها مجرد متوسطات. إذ ليس لا يحتمل أن يجازف العمال الذين يشترون حريتهم بمخاطرة العمل بشكل غير قانوني مقابل مكسب إضافي لا يزيد على 300 شيكل في الشهر، خصوصا وأنّ العمال المتحررين من العمل لدى صاحب عقودهم يعملون نصف يوم بالشهر أكثر من الذين يستمرون بالعمل عند صاحب العقد.

3- المالية العامة[1]

الإيرادات العامة

شهد الربع الثاني من العام 2019 انخفاضاً ملحوظاً في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 57% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 66% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ ما يقارب من 1.2 مليار شيكل.[2] أي أن صافي الإيرادات والمنح في الربع الثاني 2019 بلغ أقل من نصف ما كان عليه في الربع السابق، ونحو ثلث ما كان عليه في ربع السنة المناظر 2018. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى استمرار أزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي ورفض الحكومة الفلسطينية استلام أموال المقاصة منقوصة، والتي تقدر للفترة (شباط – حزيران) بحوالي 3 مليارات شيكل (أنظر الصندوق في العدد السابق من المراقب الاقتصادي من أجل معلومات أوفى عن أزمة إيرادات المقاصة).

كذلك تراجعت إيرادات الجباية المحلية بشكل ملحوظ بنحو 42% و30% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 0.8 مليار شيكل. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى الموسمية التي يمتاز بها الربع الأول والتي عادة ما يرتفع فيها التحصيل الضريبي نتيجة للخصومات التشجيعية التي تقدمها الحكومة للمكلفين ودافعي الضرائب. فقد تراجعت الإيرادات الضريبية بنحو 36% و12% خلال الفترة، على الترتيب، لتبلغ 0.5 مليار شيكل، فيما تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنحو45% و53% لتصل إلى 0.2 مليار شيكل (أنظر الشكل 3-1).

واستمر تذبذب تدفق المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للموازنة، إذ ارتفعت خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول بمقدار الضعف، لتبلغ حوالي 0.5 مليار شيكل، فيما جاءت متراجعةً بنحو 19% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 3-1).

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)

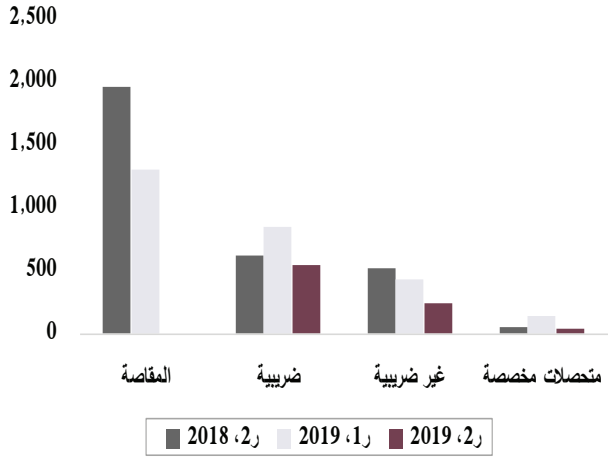

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 54% من الإنفاق العام الفعلي (النقدي) خلال الربع الثاني 2019 مقارنة بنحو 110% في الربع السابق. وتنخفض هذه النسبة إلى نحو 31%من الإنفاق العام المستحق (أساس الإلتزام) على الحكومة خلال الربع الثاني، مقارنة بنحو 74% في الربع السابق.

النفقات العامة

شهد الإنفاق العام انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الثاني 2019 بنسبة 12% و32%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، ليبلغ حوالي 2.3 مليار شيكل. وجاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة الانخفاض في نفقات الاجور والرواتب الفعلية بنحو 23%

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018				2019	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
لدعم الموازنة	**157**	**482.1**	**522**	**679.4**	**598.4**	**368.1**
منح عربية	140.1	236.3	303.7	410	396.3	94
من الدول الأخرى	16.5	245.8	218.3	269.4	202.1	274.1
التمويل التطويري	**143.7**	**87.2**	**184.1**	**156.1**	*(354.4)	**93.3**
إجمالي المنح والمساعدات	**300.7**	**569.3**	**706.1**	**835.5**	**244.0**	**461.4**

* تم خلال الربع الأول (2019) إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 354.4 مليون شيكل. (أنظر الصندوق رقم 6 في العدد 56 من المراقب لمعلومات أوسع عن توقف المساعدات الأميركية للفلسطينيين ورد فعل الحكومة الفلسطينية).

**الأرقام بين الأقواس سالبة

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2019).

2- بلغ حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثاني 2019 نحو 61.9 مليون شيكل مقارنة بنحو 128.4 مليون شيكل في الربع السابق.

و28%، خلال نفس الفترة، لتبلغ حوالي المليار شيكل. كذلك تراجع بند صافي الإقراض نتيجة قيام الحكومة بإجراءات لخفض مديونية الهيئات المحلية وشركة الكهرباء تجاه الشركات الإسرائيلية. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت النفقات الفعلية على بند غير الأجور بنحو 10%، مقارنة بالربع السابق. إلا أنها كانت أدنى من مستواها في الربع المناظر، إذ جاءت أقل بنسبة 21%، لتصل حوالي 1.2 مليار شيكل. كما ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، فيما انخفض بنسبة 24%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 159.1 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-2).

المتأخرات الحكومية

ارتفعت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية في الربعين الأول والثاني 2019 بشكل ملحوظ مقارنة بالأرباع السابقة. فلقد ازدادت قيمة المتأخرات في الربع الثاني 2019 بنحو 34% مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفعت بنحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الربع المناظر، لتبلغ نحو 1.4 مليار شيكل. وهذا يعادل 114% من صافي الإيرادات العامة والمنح في الربع الثاني 2019. وتوزعت المتأخرات خلال هذا الربع بين متأخرات الأجور والرواتب (593.6 مليون شيكل)، ومتأخرات غير الأجور (626.5 مليون شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية (130.4 مليون شيكل) (أنظر الجدول 3-2). ووصل إجمالي المتأخرات المتراكمة المترتبة على الحكومة في نهاية الربع الثاني 2019 حوالي 14.7 مليار شيكل (أو ما يعادل نحو 4 مليار دولار).

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثاني 2019، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 1.5 مليار شيكل (أو ما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي المليار شيكل (على الأساس النقدي)، وهو ما يعادل نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل 3-3). أما على أساس الإلتزام فلقد بلغ عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات 1.1 مليار شيكل. وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 0.6 مليار شيكل في الربع الثاني 2019.

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

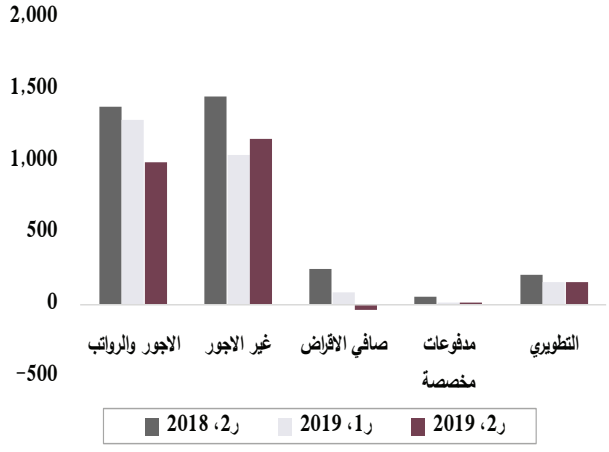

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

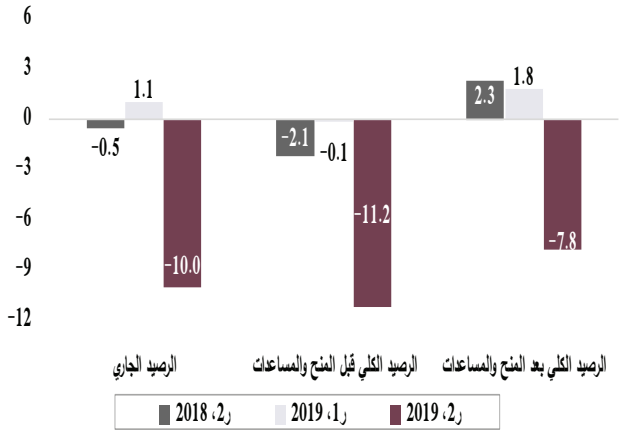

يجدر الإنتباه إلى أنّ عجز الموازنة على أساس الإلتزام أدنى من العجز على الأساس النقدي في هذا الربع، وهذا على العكس مما عليه الحال عادة في الموازنة الفلسطينية. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ إيرادات المقاصة التي لم يتم استلامها خلال هذا الربع، لم تدخل في حساب الموازنة على الأساس النقدي، هي مكون من مكونات الحساب على أساس الإلتزام.

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018				2019	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	12.3	27.6	51.1	19.1	37.4	17.6
الأجور والرواتب	128.6	134.3	119.9	94.1	359.9	593.6
نفقات غير الأجور	170.9	159	287.7	468.9	414.3	626.5
النفقات التطويرية	10.9	10.9	35.5	237.6	102.1	130.4
مدفوعات مخصصة	104.3	(8.7)	28	(15.4)	126.8	30.5
إجمالي المتأخرات	427	323.1	522.2	804.3	1,040.5	1,398.6

* الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2018				2019	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الدين الحكومي المحلي	**4,913.9**	**4,860.0**	**4,785.5**	**5,034**	**4,668.0**	**5,628.8**
المصارف	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3	4,617.3	5,578.2
مؤسسات عامة	50.8	50.8	50.7	50.7	50.7	50.6
الدين الحكومي الخارجي	**3,674.2**	**3,777.7**	**3,772.1**	**3,882.1**	**3,744.3**	**3,783.7**
الدين العام الحكومي	**8,588.0**	**8,637.6**	**8,557.7**	**8,916.1**	**8,412.2**	**9,412.5**
الفوائد المدفوعة	48.5	82	66.9	48.9	28.1	56.0
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي	**%16.6**	**%16.5**	**%16.1**	**%16.2**	**%15.5**	**%17.7**

* تجدر الإشارة أن هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الثاني 2019 بنحو 12% و9% مقارنة بنهاية الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 9.4 مليار شيكل. ويمثل هذا 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.[3] وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي (60%) مقابل دين خارجي (40%). وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 56 مليون شيكل، منها نحو 46 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، والباقي على الدين الخارجي (أنظر الجدول 3-3).

وباعتبار المتأخرات المتراكمة على الحكومة التزامات واجبة السداد، فإن نسبة الدين العام الحكومي مضافاً إليها المتأخرات ترتفع لتصل أكثر من 44% من الناتج المحلي الاجمالي نهاية الربع الثاني 2019. وهذه النسبة أعلى من السقف الذي ينص عليه قانون الدين العام الفلسطيني والذي يبلغ 40% فقط.

3- تجدر الإشارة الى أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الثاني 2019 بنحو 13.9% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 11.4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2637.1 مليون دولار. ويعود التباين في النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

صندوق 3: مفارقة التشغيل الحكومي في فلسطين وخصائص موظفي الخدمة المدنية

الموظفون الحكوميون هم من جزئين، جزء في الخدمة المدنية وجزء في القطاع العسكري والأمني. بلغ عدد موظفي الحكومة في فلسطين 156,093 موظف في العام 2016، وتوزع هؤلاء بين 58% في الخدمة المدنية، و42% في الأمن.[1]

تعكس الأرقام المتعلقة بالتوظيف الحكومي في فلسطين مفارقة ملفتة للنظر. إذ في حين أنّ نسبة الموظفين الحكوميين (المدنيين والأمنيين) إلى عدد السكان منخفضة بشكل واضح في فلسطين مقارنة مع الدول الأخرى، نحو 3.5% تقريباً في 2017 مقارنة مع متوسط يزيد على

شكل 1: حصة فاتورة الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين في فلسطين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإنفاق الموازنة العامة (متوسط 2005-2016)

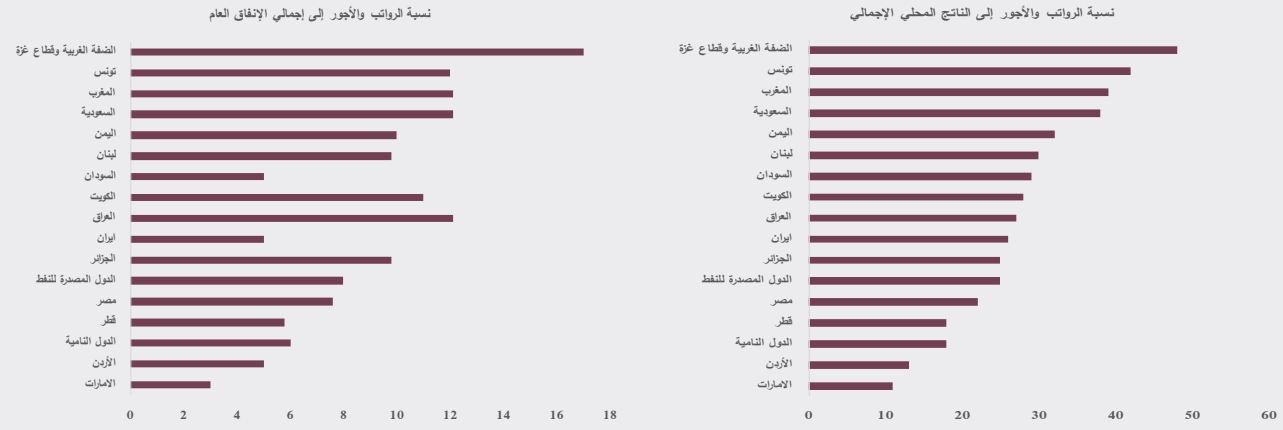

IMF (2017): Public wage bills in the Middle East and Central Asia.

1- تصريح السيد فريد غنام، مدير عام الموازنة في وزارة المالية الفلسطينية، في المؤتمر الذي نظمته وزارة المالية في رام الله، لمناقشة موازنة العام 2017 مع ممثلي القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأهلية.

4% في 75 دولة من الدول النامية. إلا أنّ قيمة فاتورة الرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي إنفاق الموازنة في فلسطين هما من بين الأعلى في العالم. يوضح الشكل 1 (على الصفحة السابقة) أنّ رواتب وأجور الموظفين الحكوميين بلغت نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 44% من الإنفاق العام بالمتوسط بين 2005 و2016.

يحيل البنك الدولي، في دراسة أجراها في العام 2016، الأسباب وراء هذه المفارقة إلى عاملين أساسيين.[2] أولهما، أنّ رواتب الكادر الأمني من بين الموظفين العامين مرتفعة وتصل إلى نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه تبعاً لدراسة البنك الدولي نسبة عالية للغاية مقارنة مع المتوسط العالمي والمتوسط في دول الشرق الأوسط. وهذا بدوره يعود على عاملين، ارتفاع عدد المنتسبين إلى الجهاز الأمني في فلسطين مقارنة بالمتوسط العالمي (ولكن ليس مقارنة بما هو سائد في المنطقة). إذ يوجد هناك حوالي 23 موظف أمني (باستثناء الشرطة وحراس السجون) لكل ألف نسمة في فلسطين (أي رجل أمن لكل 43 مواطن). العامل الثاني هو بنية الجهاز الأمني الفلسطيني، إذ أنّ نحو ثلث المنتسبين إليه هم من الضباط، وهذه نسبة عالية للغاية مقارنة بالبنى العسكرية في الدول الأخرى الأكثر تسطحاً، والتي تعكس تشكيلات ذات قاعدة هرمية أوسع.

ثانيهما، دور العلاوات في رفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وفي توسيع الفجوة بين الرواتب العليا والدنيا. هناك 20 درجة في السلم الوظيفي للخدمة المدنية في الحكومة الفلسطينية. ويبلغ الراتب الأساسي لأعلاها وأدناها 4,020 و1,250 شيكل شهرياً على التوالي. أي أنّ الراتب الأساسي للأعلى يعادل 3.2 ضعف الراتب الأساسي للأدنى. وهذا الفرق متواضع ومتساوق مع مستواه في الدول المتطورة. على أنّ الفارق الفعلي عند إضافة العلاوات هو أكبر من تلك النسبة بكثير. يقدر البنك الدولي أنّ الراتب الأساسي للموظف/الموظفة لا يشكل سوى 61% من الراتب الفعلي الذي يتم استلامه فعلياً، وأنّ 39% من الراتب الفعلي يأتي على شكل علاوات. ويوضح الشكل 2 التوزيع المتوسط لقيمة العلاوات ونسبتها إلى راتب الأساس (الأرقام قديمة نسبياً وتعود للعام 2013 إلا أنها مازالت على الأرجح تعكس الصورة العامة التقريبية لبنية الرواتب في فلسطين).

من ناحية أخرى، هناك فروق كبيرة في توزيع العلاوات تبعاً لطبيعة العمل والدرجة في السلم الوظيفي. بناءً على طبيعة العمل والمؤهلات تبلغ علاوة الأستاذ الجامعي مثلا 250% من راتبه الأساسي، والمستشار القانوني 150%. وتبلغ علاوة الطبيب المتخصص 150% من راتب الأساس، مقابل علاوة 20% فقط للممرضة. أما بناء على الدرجات، فتتراوح علاوة المدراء في الفئة العليا بين 60-90% من راتب الأساس، بينما تتراوح علاوة المدراء في الفئة الأولى 50%، في حين تبلغ العلاوة نسبة 25% لموظفي الفئة الثانية (الوظائف التخصصية). وعند إضافة العلاوات إلى الرواتب الأساسية يصبح الفارق بين الراتب الأعلى والأدنى للموظفين المدنيين أكثر من 9 أضعاف: أي أنّ أعلى الموظفين المدنيين يتلقى راتباً يعادل أكثر من 9 أضعاف راتب الموظف الأدنى.

موظفو الخدمة المدنية

بلغ العدد الإجمالي للموظفين المدنيين في العام 2017 نحو 89,440 موظف. وتبلغ نسبة هؤلاء إلى عدد السكان في فلسطين 1.9%، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببلدان أخرى. على سبيل المثال، بلغت هذه النسبة 3.3% في الأردن، و4.0% في السعودية، و6.5% في مصر في العام 2015.[3] يعرض الشكل 3 توزيع موظفي الخدمة المدنية في فلسطين على فئات السلم الوظيفي، ويوضح الشكل أنّ نحو 80% منهم يقعون في الفئة الثانية والثالثة، مقابل

2 World Bank. (2016): West Bank and Gaza - Palestinian territories public expenditure review 2013- 2014. .http://documents.worldbank.org/curated/en/320891473688227759/Public-Expenditure-Review-Palestinian-territories

3- المصدر: ديوان الموظفين العام، (2017). الخطة الاستراتيجية الوطنية للخدمة المدنية للأعوام 2017-2022.

شكل 2: البنية العامة المتوسطة لرواتب موظفي القطاع العام في فلسطين (بالمائة في 2013)

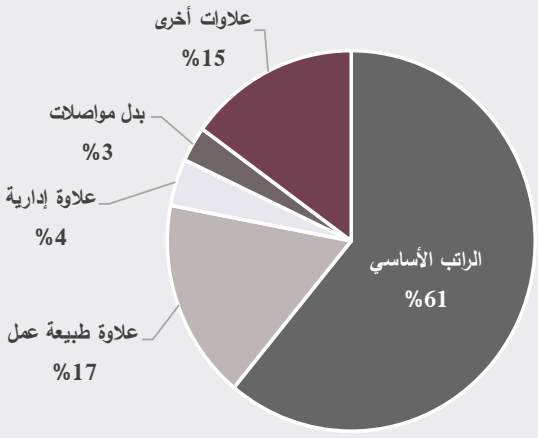

World Bank. (2016): West Bank and Gaza - Palestinian Territories Public Expenditure Review 2013- 2014.

شكل 3: توزيع موظفي الخدمة المدنية حسب الفئة الوظيفية للعام 2017

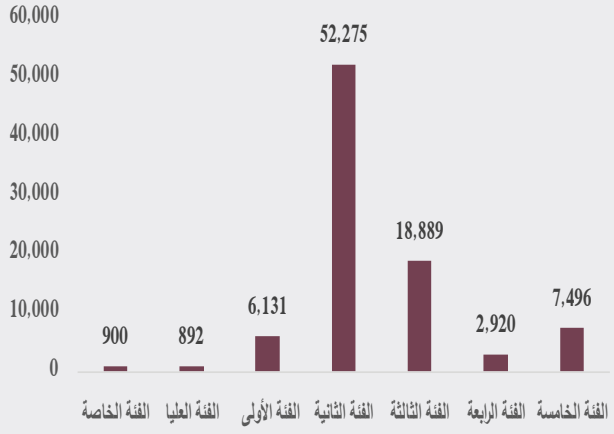

المصدر: ديوان الموظفين العام، (2017). التقرير السنوي: 2016-2017، وبيانات وزارة المالية (2017)

شكل 4: أعداد موظفي الخدمة المدنية حسب المؤهل العلمي والجنس، 2017

المصدر: ديوان الموظفين العام، (2017). التقرير السنوي: 2016-2017.

2% فقط في الفئة العليا والفئة الخاصة. كما بلغت نسبة الإناث نحو 43% من مجموع موظفي الخدمة المدنية في العام 2017.

يوضح الشكل 4 توزيع موظفي الخدمة المدنية حسب المؤهل العلمي والجنس. يحمل غالبية الموظفين المدنيين مؤهل بكالوريوس (57% من المجموع)، وتزيد نسبة الإناث من حملة البكالوريوس على الذكور (63% مقابل 58%). ويأتي في المرتبة الثانية حملة الدبلوم المتوسط بنسبة 13%. ويتركز الموظفون في الفئة العمرية 30-50 سنة، بنسبة 76%. أما الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة فلا تزيد نسبتهم عن 7% من إجمالي موظفي الخدمة المدنية.[4]

شهد العدد الإجمالي لموظفي الخدمة المدنية انخفاضاً طفيفاً، بنسبة 1% تقريباً في الفترة 2013-2017، و2% بين 2015 و2017.[5] يعرض الشكل 5 تطور عدد موظفي الخدمة المدنية وتوزعهم في السنوات 2013-2017. ويبين الشكل أنّ الغالبية العظمى من الموظفين يعملون في وزارتي التربية والتعليم ووزارة الصحة، بنسب تبلغ 54% و15% على التوالي في 2017. وتأتي وزارة الأوقاف في المرتبة الثالثة بحصة تبلغ 3.4%.

4- ديوان الموظفين العام، (2017). التقرير السنوي: 2016-2017.

5- شهد عدد الموظفين الحكوميين انخفاضا في السنتين الأخيرتين، اذ تم إحالة نحو 26 ألف موظف حكومي إلى التقاعد المبكر، الحصة الأكبر كانت في أوساط موظفي الأمن. وبلغ عدد الموظفين الذين أحيلوا للتقاعد المبكر 22 ألف في قطاع غزة مقابل 4 آلاف موظف في الضفة الغربية. وهو ما انعكس في انخفاض فاتورة الرواتب بنسبة 16% في العام 2018 مقارنة مع العام 2017. أنظر:
World Bank: Economic Monitoring Report to the AD HOC Liaison Committee, September 27, 2018

ويتوزع الباقون على نحو 80 مرفق حكومي آخر. ولقد انخفض عدد الموظفين في وزارة التربية والتعليم بنسبة 6% خلال 2013-2017، مقابل ارتفاع في عدد الموظفين في وزارة الصحة بنسبة 1.4%.

شكل 5: توزيع موظفي الخدمة المدنية حسب المرفق الحكومي

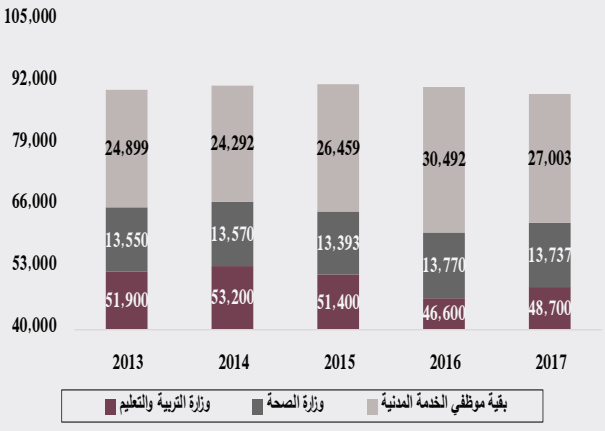

المصدر: ديوان الموظفين العام، (2017). التقرير السنوي: 2016-2017.

إسلام ربيع، ماس

4- القطاع المالي المصرفي[1]

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، منها سبعة محلية. وتقدم هذه المصارف خدماتها من خلال 360 فرعاً ومكتباً، منها 301 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة. ارتفعت موجودات القطاع المصرفي نهاية الربع الثاني 2019 بنحو 1.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 5.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018، لتبلغ حوالي 16.7 مليار دولار (أنظر الجدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2018			2019	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الأصول	**15,763.0**	**16,179.4**	**16,125.0**	**16,503.2**	**16,690.1**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5	8,941.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,937.2	3,875.2	3,763.7	3,712.9	3,534.5
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,324.3	1,325.4	1,385.5	1,362.2	1,382.1
النقدية والمعادن الثمينة	1,255.9	1,642.6	1,582.6	1,711.4	1,620.8
الموجودات الأخرى	985.5	1,042.4	960.9	1,147.2	1,211.1
إجمالي الخصوم	**15,763.0**	**16,179.4**	**16,125.0**	**16,503.2**	**16,690.1**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية) **	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4	12,591.4
حقوق الملكية	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4	1,956.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1006.9	1,178.0	1,033.6	1.116.8	1,041.7
المطلوبات الأخرى	293.8	263.5	269.5	361.3	363.5
المخصصات والإهتلاك	650.1	680.1	682.5	699.3	737.5

• البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين أول 2019، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

التسهيلات الائتمانية

استحوذت المحفظة الائتمانية نهاية الربع الثاني من العام 2019 على نحو 54% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 52% في نهاية الربع السابق لتصل إلى 8,941.6 مليون دولار. وشكلت التسهيلات الائتمانية نحو 71% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصّة الأسد من التسهيلات الائتمانية (نحو 83% من إجمالي التسهيلات)، مقابل 17% حصة القطاع العام.

كذلك استحوذت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 90% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة بنحو 10% حصة قطاع غزة. أما من حيث نوع الائتمان فقد سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 82% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مقارنة بنحو 17% حصة تسهيلات الجاري مدين. وعلى صعيد العملة، حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصة الأكبر بنسبة 44%، مقارنة بنحو 39% حصة الشيكل ونحو 15% حصة الدينار الأردني، فيما بقيت حصة باقي العملات الأخرى مستقرة تقريباً عند 2% (أنظر الشكل 4-1).

تركز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية خلال الربع بشكل رئيس، في ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 23% (ما يعادل 295.7 مليون دولار) نتيجة للأزمة المالية بسبب انقطاع إيرادات المقاصة. كما ارتفعت لقطاع الصناعة والتعدين بنسبة 7% (ما يعادل 29.5 مليون دولار). ولكل من قطاع التجارة، وتمويل شراء السيارات بنسبة 2% (30.9 مليون و6.5 مليون دولار على الترتيب) أنظر الشكل 4-2.

القروض المتعثرة

شهد الربع الثاني من العام 2019 ارتفاعاً في قيمة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي بمقدار 43.3 مليون دولار مقارنة مع الربع السابق ونحو 82.4 مليون دولار مقارنة مع الربع المناظر. ووصل الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة نحو 321.2 مليون دولار وهو ما يعادل 3.6% من إجمالي القروض مقارنة مع نحو 3% في الربع السابق والربع المناظر. ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة وانعكاسها على باقي مكونات الاقتصاد. كما ساهم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 منذ منتصف العام 2018 في زيادة هذه النسبة (أنظر الشكل 4-3 وراجع الصندوق عن " تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 في فلسطين" في العدد 54 من المراقب الاقتصادي).

توزعت القروض المتعثرة بين 28% في قطاع التجارة (ما يعادل 91.2 مليون دولار)، و21% في قطاع العقارات والإنشاءات (ما يعادل 68.7 مليون دولار) و17% قطاع تمويل السلع الاستهلاكية (ما يعادل 54.6 مليون دولار).

تشير البيانات إلى أنّ أكثر من نصف القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي (58%) في الربع الثاني 2019 مصنفة كخسائر (فات على موعد سدادها أكثر من 361 يوم). في حين شكلت القروض المشكوك في تحصيلها نحو 18%. أما القروض دون النموذجية فقد شكلت نحو 23% من إجمالي القروض المتعثرة.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

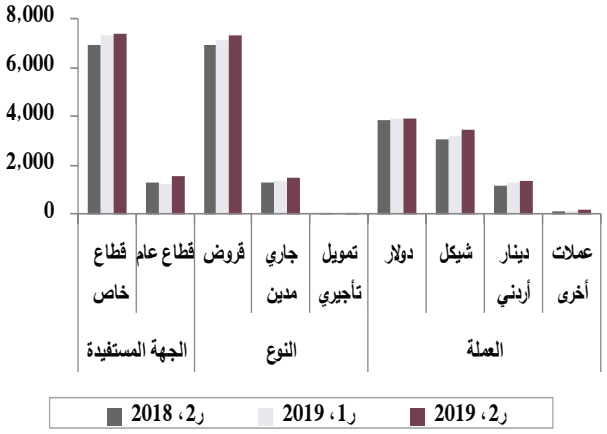

شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)

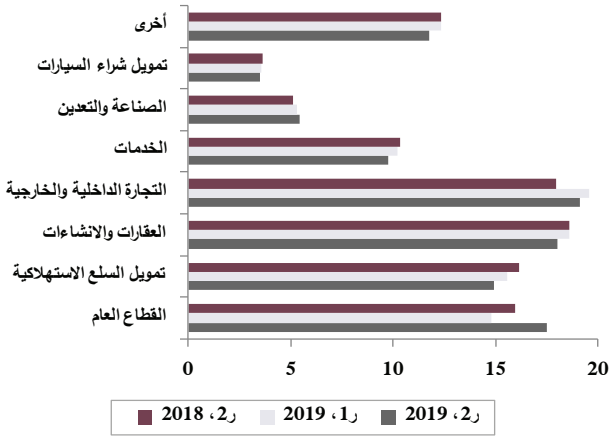

شكل 4-3: الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة (مليون دولار)

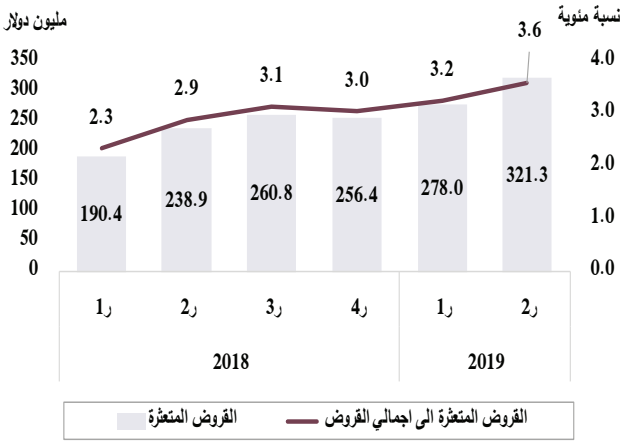

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

استمر التراجع في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الثاني 2019 بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,534.5 مليون دولار، ولتشكل نحو أقل من ربع إجمالي موجودات المصارف (21%). وجاء هذا نتيجة لتراجع الأرصدة لدى كل من سلطة النقد بنسبة 5% ولدى المصارف في الخارج

بنسبة 8%، مقابل نمو الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 11% مقارنة بربع السنة السابق. أما مقارنةً بالربع المناظر 2018 فتشير البيانات أيضاً إلى تراجع الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 19%، وتراجع الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 8%، في مقابل نمو الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 38% (أنظر الشكل 4-4).

الودائع

شهد الربع الثاني 2019 ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 13,633.2 مليون دولار، وارتفاع بنسبة 5% مقارنة بالربع المناظر. واستحوذت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو 92% من إجمالي الودائع. وتظهر البيانات استمرار تركز ودائع الجمهور في الضفة الغربية (نحو 90%)، مقابل 10% حصة قطاع غزة. والقطاع الخاص ساهم بنحو 96% من هذه الودائع، مقابل 4% حصة القطاع العام (أنظر الشكل 4-5).

وتوزعت ودائع الجمهور خلال الربع الثاني من العام 2019، بين ودائع جارية بنسبة 36%، وودائع توفير بنسبة 33%، وودائع آجلة بنسبة 31%. أما هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصة الأكبر منها بنسبة 39%، مقابل نحو 35% حصة الشيكل، ونحو 23% حصة الدينار الأردني، فيما بلغت حصة باقي العملات نحو 3%.

أرباح المصارف

سجل صافي دخل المصارف نهاية الربع الثاني 2019 تراجعاً حاداً بنسبة 23% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 36.9 مليون دولار. ويعزى سبب التراجع إلى زيادة النفقات بنسبة 8%، مقابل نمو الإيرادات بنسبة 2%. كما سجل صافي الدخل تراجعاً ملحوظاً بنسبة 13.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 (أنظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البيان	2018	2019	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
الإيرادات	**218.6**	**230.9**	**234.6**
الفائدة المقبوضة	156.4	163.1	166.0
إيرادات العمولات	32.4	30.6	32.3
إيرادات أخرى	29.8	37.2	36.3
النفقات	**176.0**	**183.2**	**197.7**
الفوائد المدفوعة	31.7	33.0	36.7
مصاريف العمولات	2.8	3.0	3.0
نفقات أخرى*	15.5	23.9	31.5
النفقات التشغيلية	109.0	110.6	109.6
الضرائب	17.0	12.7	19.9
صافي الدخل	**42.6**	**47.7**	**36.9**

* بند أخرى يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.

شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)

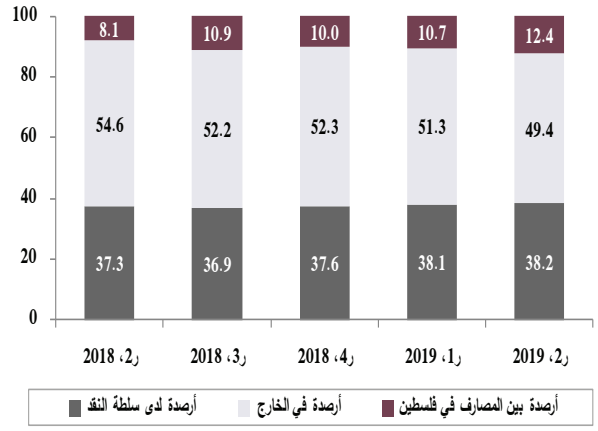

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

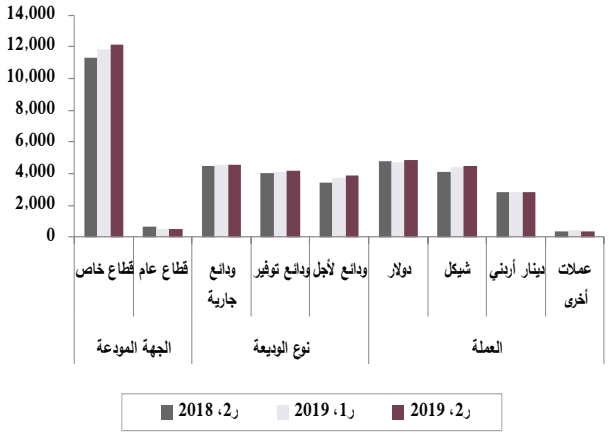

متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

شهد متوسط أسعار الفائدة على الإيداع هبوطاً بجميع العملات في فلسطين خلال الربع الثاني 2019 مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.27%، و2.74% و2.38% للإيداع بالدينار والدولار والشيكل على التوالي. على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ميلاً للصعود على عملتي الدينار والدولار، إذ بلغ متوسط فائدة الإقراض على الدينار نحو 6.86%. كما ارتفعت فائدة الإقراض على الدولار لتبلغ نحو 6.1%. بالمقابل انخفضت فائدة الإقراض على الشيكل إلى نحو 7.03%.

أدت هذه التغيرات إلى زيادة الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على الدينار والدولار مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع الهامش بعملة الدينار من 3.30 نقطة مئوية إلى 3.59 نقطة مئوية، والدولار من 3.03 نقطة مئوية إلى 3.36 نقطة مئوية، بينما انخفض الهامش على الشيكل من 4.79 نقطة مئوية إلى 4.65 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 4-6).

حركة تقاص الشيكات

ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة طفيفة (0.1%) نهاية الربع الثاني 2019 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,076 مليون دولار، 93% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة (تراجع بنسبة 7%). بالمقابل تراجعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 2% مقارنة بالربع المناظر 2018.

الشيكات المعادة

شهدت قيمة الشيكات المعادة ارتفاعاً بنحو 11% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 18% مقارنة بالربع المناظر 2018، لتسجل 319.0 مليون دولار. ارتفعت الشيكات المعادة في الضفة الغربية بنسبة 11% (إلى 303.3 مليون دولار)، كما ارتفعت في قطاع غزة بنسبة 15% (إلى 15.7 مليون دولار). كذلك، ارتفعت قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثاني 2019 لتصل إلى 10% مقارنة بنحو 9% في الربع السابق والمناظر (أنظر الشكل 4-7 وراجع الصندوق "الشيكات المعادة: 1 من كل 9 شيكات" في العدد 53 من المراقب الإقتصادي).

شركات الإقراض المتخصصة[2]

بلغ عدد شركات الاقراض المتخصصة والمرخصة من قبل سلطة النقد 7 شركات في نهاية الربع الثاني من العام 2019، وقد شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة تراجعاً بمعدل 0.6% في نهاية الربع الثاني مقارنة بالربع السابق، بينما سجل نمواً بنحو 8% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ 251.8 مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من النقد بنسبة 10%، وصافي محفظة القروض الإسلامية بنسبة 15%، إضافة لتراجع الأصول الثابتة بنسبة 5% خلال الفترة نفسها. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 70% وقروض إسلامية بنسبة 6%، وودائع بنسبة 11%، وتوزعت النسبة الباقية (13%) بين الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى إضافة للنقد. ووفر قطاع الاقراض المتخصص نحو 843 فرصة عمل في نهاية النصف الأول من العام 2019.

وعلى نفس المنوال تراجعت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الاقراض المتخصصة بشكل طفيف (0.4%) مقارنة بالربع السابق لكنها جاءت أعلى (بنفس النسبة تقريباً) مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 لتسجل حوالي 216.3 مليون دولار في ختام الربع الثاني 2019، واستحوذت الضفة الغربية على نحو 77% منها، مقابل نحو 23% حصة قطاع غزة (أنظر الجدول 4-3).

أما من حيث توزيع محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية، فقد سيطرت القروض التجارية على الحصة الاكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً (ما نسبته 29%)، ثم القطاع العقاري بنحو 28%، تلاه كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بحوالي 12% لكل قطاع، فيما تأتي قروض القطاع الاستهلاكي في المرتبة الرابعة بنسبة 10%.

شكل 4-6: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة (%)

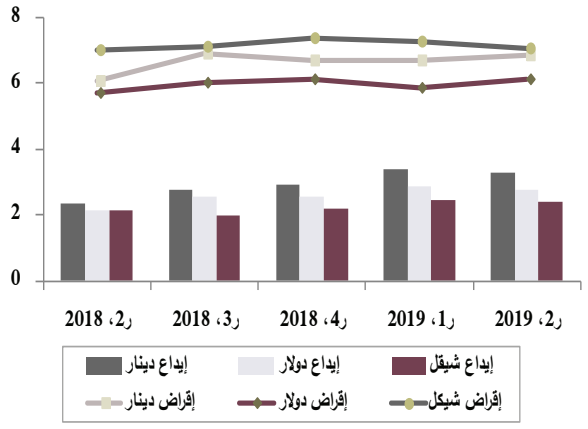

شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (%)

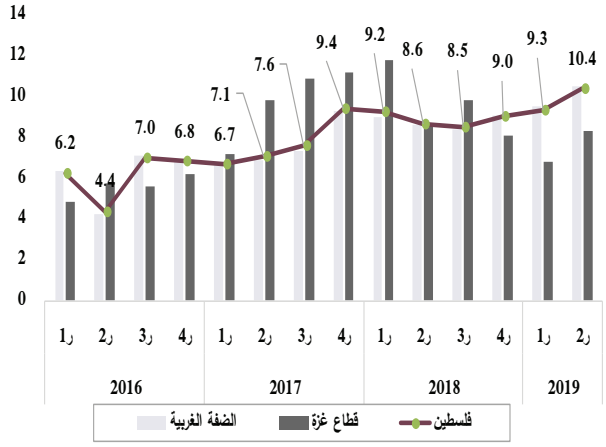

جدول 4-3: بيانات مؤسسات الاقراض المتخصصة

الفترة	2018				2019	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
اجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.4	212.5	205.7	217.2	216.3
- الضفة الغربية	153.1	154.4	151.7	163.7	166.5
- قطاع غزة	62.3	58.1	54.0	53.5	49.8
عدد المقترضين النشطين	70,922	68,942	65,458	80,314	78,186
عدد الفروع والمكاتب	81	81	81	93	93
عدد الموظفين	675	680	687	864	843

2- البيانات الواردة في هذا الجزء بيانات أولية وقابلة للتعديل

صندوق 4: 80 مليون دولار خسارة فلسطين من ارتفاع عمولات تحويل الأموال

بلغت قيمة التحويلات من الخارج (Remittances) التي تحققت للاقتصاد الفلسطيني نحو 2.3 مليار دولار في العام 2013. ولقد ارتفع هذا المبلغ إلى 3.4 مليار في 2015 (منها 1.2 مليار تحويلات أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات). ويمثل هذا نحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، مما يجعل فلسطين من بين أعلى الدول تلقياً للتحويلات الخارجية في العالم. ومن المعلوم أنّ التحويلات الخارجية، سواء لقاء العمل في الخارج أو التحويلات بدون مقابل للأهل، باتت بديلاً أكثر أهمية من المساعدات الخارجية في دول العالم الفقيرة.

يقوم البنك الدولي بشكل دوري، بتقدير تكاليف عمولات تحويل المبالغ بين الدول، وخصوصاً بين الدول المستقبلة للعمالة الأجنبية والدول المصدرة للعمالة.[1] ويستفاد من التقرير الأخير بهذا الشأن أنّ المتوسط العالمي لعمولات (تكاليف) التحويل بلغت في الربع الثاني من العام 2019 نحو 6.84% من المبلغ المحول. ولقد هبطت هذه التكاليف من معدل 8.14% الذي كانت عليه في الربع الثاني من العام 2014. ويذكر تقرير البنك أنّ الأمم المتحدة وضعت هدفا في إطار مبادرة "أهداف التنمية المستدامة" يرمي الى تخفيض المتوسط العالمي لعمولات تحويل الأموال بين الدول من مستواه الحالي (6.84%) الى 3% فقط مع حلول العام 2030.

يعرض الشكل 1 متوسط تكاليف عمولات التحويل عبر الطرق المختلفة. ويتضح من الشكل أنّ أرخص طرق التحويل هي عبر الهواتف النقالة (3.28%) في حين أنّ أعلاها كلفة هو التحويل عبر المصارف (10.49%).

شكل 1: تكاليف عمولات التحويل بالوسائط المختلفة (نسبة مئوية)

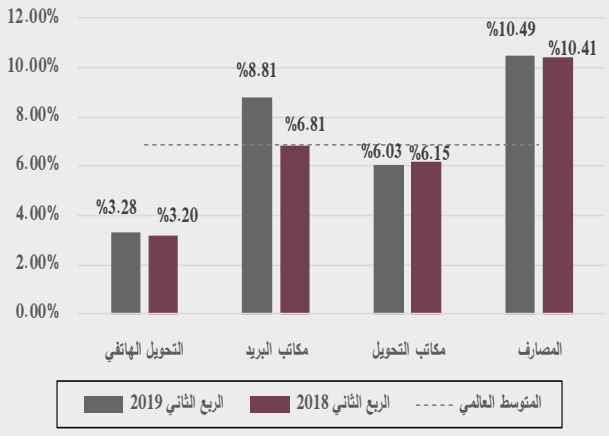

المصدر: World Bank (2019): Remittances Prices Worldwide.

قدّر البنك الدولي أنّ متوسط تكاليف تحويل مبلغ 200 دولار أمريكي من الخارج إلى فلسطين يبلغ 24 دولار تقريبا، أي نحو 12% من قيمة التحويل في العام 2015. وتم التوصل إلى هذا التقدير بناءاً على معلومات من أكبر شركتين لتحويل الأموال (ويسترن يونيون، وموني جرام) ومن 4 دول هي السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا والأردن. ويزيد متوسط عمولة تحويل الأموال إلى فلسطين بمقدار 4 نقاط مئوية على متوسط تكاليف التحويل في العالم. وبافتراض أنّ تكاليف التحويل إلى فلسطين تتطابق مع المتوسط العالمي، فإن مبلغ التحويلات الخارجية إلى فلسطين كان يمكن أنّ يكون 80 مليون دولار أعلى مما كان عليه في العام 2015.[2]

1 World Bank (2019): Remittances Prices Worldwide. https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_june_2019.pdf

2 World Bank (2017): Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May 4. http://documents.worldbank.org/curated/en/509131493126715531/pdf/114551-REVISED-may-8-vol-1-May-2017-AHLC-World-Bank-Report-May8.pdf

5- القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثاني 2019 نحو 3.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 25% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.[1] وانخفضت هذه القيمة السوقية بنسبة 1% مقارنة مع الربع الأول 2019، و2% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. كما أغلق مؤشر القدس نهاية الربع الثاني 2019 عند حاجز 519.8 نقطة، منخفضاً بنسبة 2% و4% مقارنةً مع الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 5-1).

شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني 2019 انخفاضاً ملموساً بنسبة 53% و54% على التوالي مقارنةً مع الربع الأول 2019. ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ إلى مجموعة من العوامل، أبرزها تراجع أنشطة التداول لمعظم القطاعات، وذلك انعكاساً للظروف العامة التي عاشتها فلسطين ومازالت منذ بداية العام 2019. كما طرأ انخفاض على أسعار أسهم العديد من الشركات المدرجة وعلى رأسها سهم بنك القدس. كما انخفض عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني 2019 بنسبة 21% و35% على التوالي مقارنة مع الربع المناظر 2018.

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	35.2	59.0	27.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	72.7	103.3	47.3
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,784.4	3,757.8	3,710.1
عدد الصفقات	8,763	8,698	7,653
إجمالي عدد المتعاملين (متعامل)	71,341	70,660	70,540
- فلسطيني	68,022	67,355	67,170
- مواطن أجنبي	3,319	3,305	3,370

1- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018، وذلك بسبب أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,495.2 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 26% (بقيمة 971.1 مليون دولار).

قطاع التأمين

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نحو 71.2 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2019، منخفضا بنسبة 13% مقارنةً مع نهاية الربع السابق، بينما ارتفع بنسبة 2% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر 2018. ويعزى ذلك إلى التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع.

ارتفع صافي التعويضات المتكبدة لقطاع التأمين في الربع الثاني 2019 بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق والمناظر. كما بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين نحو 250 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2019، منخفضا بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، مقابل ارتفاع بنسبة 2% مقارنة بالربع المناظر 2018 (أنظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	70.1	81.9	71.2
إجمالي استثمارات شركات التأمين	245.8	251.6	250.0
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(41.0)	(40.7)	(43.7)
صافي الأقساط المكتسبة/ اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%85.9	%79.5	%88.3
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة	%68.0	%62.5	%69.5

يسجل الجدول 5-3 أبرز المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني في فلسطين وبعض الدول العربية: نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، والكثافة التأمينية التي تقيس حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي عدد السكان). يتضح من الأرقام أنّ نسبة الاختراق في فلسطين نهاية العام 2018 بلغت 1.9%، وهي أعلى من النسبة في كل من الكويت ومصر والجزائر والسعودية، ولكن أدنى من مستواها في الأردن والامارات ولبنان والمغرب. أما الكثافة التأمينية والتي بلغت في فلسطين نهاية العام 2018 (58 دولار) فهي أدنى بكثير من مستواها في السعودية والامارات والكويت والأردن أيضاً.

يوضح الشكل 5-2، أنّ محفظة التأمين في فلسطين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات بنسبة 61% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من العام 2019، يليها التأمين الصحي بنسبة 14%. كما يلاحظ من الشكل 5-3 أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاثة من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 59% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2019.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني 2019 (مليون دولار)

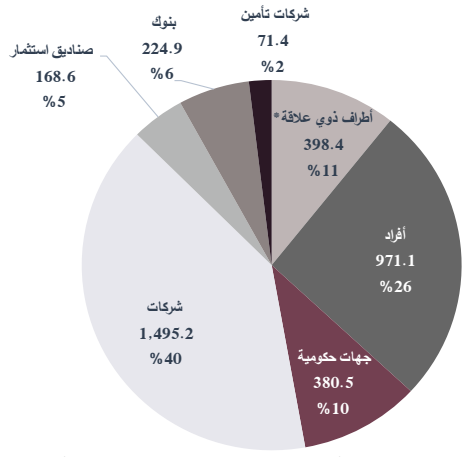

*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني 2019*

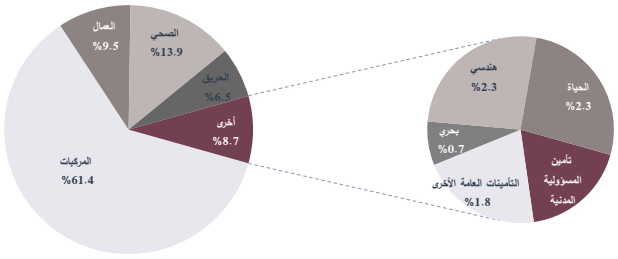

* توزيع المحفظة التأمينية حسب منتجات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة فلسطين للتأمين. وذلك لعدم صدور بيانات الربع الثاني للعام 2019 للشركة حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني 2019

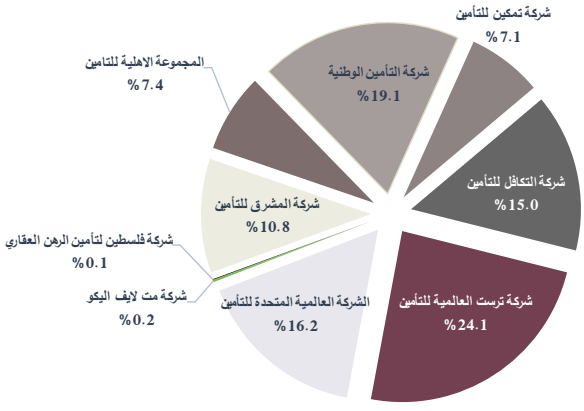

* توزيع المحفظة التأمينية حسب الشركات لا تشمل شركة فلسطين للتأمين، نظرا لعدم صدور بيانات الربع الثاني 2019 للشركة عند إعداد هذا التقرير.

جدول 5-3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية للدول العربية للسنوات 2015 و2018*

الدولة	نسبة الاختراق (%)		الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)	
	2015	2018	2015	2018
المغرب	3.1	3.9	89	127
الإمارات	2.8	2.9	1,099	1,305
لبنان	3.1	2.9	261	269
الأردن	2.0	2.1	85	91
فلسطين	1.4	1.9	37	58
السعودية	1.5	1.2	308	283
البحرين	2.3	1.8	546	520
الكويت	0.7	1.0	207	315
الجزائر	0.8	0.7	32	28
مصر	0.7	0.6	23	16

* المصدر: مجلة سيجما والصادرة عن Swiss RE institute، باستثناء دولة فلسطين حيث تم رفد النسب استناداً الى البيانات المالية والإدارية لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. http://www.sigma-explorer.com

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 9 شركات. كما بلغ عدد العقود 506 عقد بقيمة استثمار إجمالي تبلغ 22.2 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2019. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 10% و24% قيمةً وعدداً مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 18% و32% مقارنةً مع الربع المناظر 2018. ويعزى النمو إلى قيام بعض الشركات بتكثيف الحملات التسويقية، إضافة إلى زيادة الوعي والقبول بمزايا التأجير التمويلي (أنظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الثاني، 2018	18.8	382
الربع الأول، 2019	20.1	407
الربع الثاني، 2019	22.2	506

مازال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في المدن: 36% منها في رام الله، ونحو 15% في نابلس، ونحو 14% في الخليل. كما أنّ المركبات ما زالت تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي بنسبة 81% من إجمالي قيمة العقود نهاية الربع الثاني 2019. ويعود السبب في استمرار التركز في المركبات إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي لها. واستقطعت الشاحنات والمركبات الثقيلة نسبة 11% من محفظة التأجير التمويلي، في حين ذهبت النسبة المتبقية، 8%، إلى المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها).

صندوق 5: التأمينات الإلزامية ودور هيئة سوق رأس المال في رفع الوعي التأميني

أصبح التأمين في العصر الحاضر من المعاملات السائدة في جميع مجالات الحياة الإنسانية، فقد دخل معظم وجوه النشاط الاقتصادي دخولاً اختيارياً أو إجبارياً، فالتأمين يُعد وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في كيانه أو أمواله. ويقوم التأمين أساسا على التعاون بين الأشخاص المُعرضين لِذات الخطر في مُواجهة الاضرار التي قد تحدث لِبعضهم، وذلك بدفع كل منهم لاشتراك أو لقسط، بحيث يتم تعويض من يتعرضون للحوادث منهم من المبالغ المُتحصلة. وهو من أفضل الوسائل التي تُمكِّن الإنسان من التخفيف من آثار الحوادث، سواء وقعت هذه الحوادث بفعل الشخص نفسه، بتقصيرٍ منهُ أم بإهماله، أم بِفعل غيره.

وتفرض الدول التأمين الاجباري على مواطنيها لعدة اعتبارات، منها عدم قدرة الأفراد على تقدير المخاطر، أو عدم ثقتهم بنظام التأمين، أو عدم رغبتهم بتحمل تكاليف التأمين. ويتم التأمين الإلزامي لحماية الأطراف المتضررة التي ليس لها علاقة، أو حماية للاقتصاد كما في حال فقدان المصانع وفرص العمل نتيجة الحرائق أو الفياضات او الزلازل. وتأخذ الحكومات، عند تحديدها للأخطار التي تستوجب تغطية تأمينية بقوة القانون ومعاقبة غير الملتزمين، العوامل التالية بعين الاعتبار:

- حجم الخطر، ونوعه، ومعدل تكراره، ونتائجه.
- مقدار وعي المواطن وثقافته التأمينية في التعامل مع هذا الخطر حال وقوعه وقدرته على تحمله.
- واجب الدولة تجاه مواطنيها والمتمثل بالحفاظ على حقوقهم بالحصول على تعويض عن الاضرار الجسدية أو المادية التي تلحق بهم نتيجة لأخطار هم غير مسؤولين عن وقوعها وليس بمقدورهم تحمل نتائجها على انفراد.
- الخسارة الاقتصادية التي قد تنشأ نتيجة وقوع الخطر، وتأثيره على المجتمع والسلم الأهلي.

ميّز المشرّع الفلسطيني بين التأمين الاختياري والتأمين الإلزامي، حيث قام بعمليات موازنة اجتماعية واقتصادية بقصد تحقيق تضامن اجتماعي بين المؤمن والمؤمن له بالقدر الذي يجعل كلا الطرفين يستفيد من التأمين، ويؤدي بالمحصلة النهائية إلى التخفيف عن كاهل الدولة أعباءا مادية طائلة. ومن بين الأخطار التي تتطلب شراء تغطيات تأمينية الزامية نذكر تأمين أخطار المركبات الجسدية والمادية للغير، وتأمين العمال، ومتطلبات الحماية والسلامة الطبية والصحية (التي صدر بشأنها قرار بقانون).

ألزم قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 سائق المركبة، او من اذن له باستخدامها، الحصول على وثيقة تأمين المركبات الآلية تجاه الإصابات الجسدية والأضرار المادية للفريق الثالث بغرض تعويض المصابين داخل المركبة المؤمن عليها والإصابات التي تسببها المركبة للمشاة على الطرق وذلك بصرف النظر عن وجود خطأ من قبل السائق أو عدمه. ومسؤولية شركة التأمين عن الإصابات الجسدية وفقاً للقانون مطلقة. ويمكن تقسيم التغطيات في وثيقة تأمين المركبة (الوثيقة الموحدة) الى التالي:

أولا، تغطية تكاليف الاصابات الجسدية بالعلاقة مع ما يلي؛

- توفير العلاج الطبي للمصاب إلى أنْ يتم شفاءه شفاءً كاملاً أو تستقر حالته المرضية.
- تعويض المصاب عن جميع الالتزامات المالية التي تكبدها نتيجة الحادث.
- تعويض المصاب عن فقدان الدخل المؤقت والدائم الذي قد يلحق به نتيجة الإصابة.
- تعويض المصاب عن الأضرار النفسية التي لحقت به نتيجة الإصابة.

ثانيا، تغطية تكاليف أخطار المسؤولية المادية تجاه الغير، او ما يعرف بالطرف الثالث (الذي لا يوجد بينه وبين شركة التأمين عقد).

ونظراً للمسؤولية الكاملة والمطلقة لمن يستعمل المركبة في تعويض المصاب، إلى جانب تكلفة العلاج الصحي الباهظة في فلسطين، وتكلفة التصليح من قِطع غيار وأجور، فإنّ سائق المركبة غالباً ما يعجز عن تحمل مسؤوليته كاملة في حال غياب التأمين. أما بالنسبة لتأمينات العمال، فإنها ملزمة بموجب قانون العمل الفلسطيني ويتوجب على شركة التأمين دفع التعويض للموظفين والعمال. وذلك للمحافظة على حقوق العمال وتعويضهم عن الحوادث التي قد يتعرضون لها. أما قانون الحماية والسلامة الطبية والصحية فهو يتيح للطبيب فرصة العمل في بيئة آمنة ويلزم المؤسسة الطبية توفير تغطية تأمينية مناسبة إضافة لتحقيق الكفالة للمريض من خلال جبر الضرر والعلاج والتعويض عن الأخطاء الطبية.

يرتبط موضوع التأمينات الالزامية بشكل مباشر بالوعي والثقافة التأمينية. وتبنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية سياسات ترمي إلى تحسين الوعي التأميني لدى المواطنين عبر أساليب مبتكرة، منها التأمين التكافلي (هناك الآن شركتان للتأمين التكافلي) بهدف اجتذاب شريحة من المجتمع تشكك في مشروعية بعض أنواع التأمين. كما تشجع الهيئة شركات التأمين على استحداث منتجات تأمينية متناهية الصغر بهدف الوصول إلى فئات المجتمع من محدودي الدخل. وأطلقت الهيئة مؤخراً حملة توعوية شاملة خاصة بقطاع التأمين تحت شعار "التأمين حماية وأمان"، وهي الحملة الثانية التي تقوم بها الهيئة بعد الحملة الأولى التي كان عنوانها "احسبها صح وطور حياتك". ولا يتمثل الهدف بأنّ يكون المواطن مجبراً بموجب القوانين والتشريعات الالزامية، بل يتمثل في جعله واعياً ومدركاً للمخاطر والمسؤوليات المترتبة عليه. أي أنّ يكون سباقاً لشراء التغطيات التأمينية التي تتناسب مع احتياجاته والتي تكفل له الحماية والأمان واستمرار الأعمال.

لويس خمشتا
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

6- مؤشرات الاستثمار[1]

رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد رخص البناء المسجّلة ومساحات الأبنية المرخّصة في أرباع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثاني 2019 إلى 2,241 ترخيص، منخفضاً بنسبة 14% عن الربع السابق، وبنسبة 2% عن الربع المناظر من العام 2018. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من العدد الكلّي حوالي 8% من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2019 نحو 960.3 ألف متر مربع، ولقد شهدت المساحات المرخصة انخفاضاً حاداً بنسبة 22% مقارنة مع الربع السابق، كما انخفضت بنسبة 7% عن الربع المناظر من العام 2018.

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. شهد عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنة بالربع السابق، بينما سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 13% مقارنة بالربع المناظر، إذ وصل إلى 6,097 سيارة، وهذا أعلى بمقدار 333 سيارة عن عددها في الربع السابق، في حين أنّه أقل عن عددها في الربع المناظر بمقدار 881 سيارة. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 76% من الإجمالي، جاء نحو 8% منها من السوق الإسرائيلية (أنظر الجدول 6-1).

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*

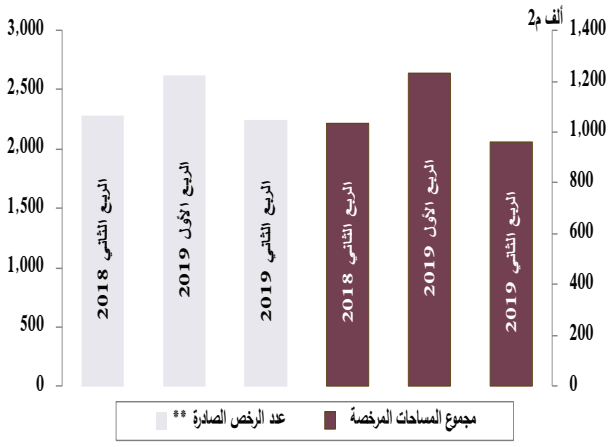

*البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عقب العام 1967.
** لا تشمل رخص الأسوار.

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثاني 2018	1,441	5,049	488	6,978
الربع الأول 2019	1,240	3,988	536	5,764
الربع الثاني 2019	1,444	4,292	361	6,097
نيسان	516	1,283	137	1,936
أيار	528	1,560	128	2,216
حزيران	400	1,449	96	1,945

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

صندوق 6: هل يؤدي السماح الضريبي والإعفاءات الجمركية إلى زيادة الاستثمار؟

هناك نقاش قديم ومستمر في الأدبيات الاقتصادية حول المزايا التي يمكن للدولة أنّ تجنيها من بعض إجراءات تشجيع الاستثمار (مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وهبات الأراضي وتخفيض أسعار المياه والكهرباء)، مقارنة بالفوائد التي تتحقق من تلك الإجراءات، على شكل زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو. ويتمحور النقاش حول مدى فعالية هيئات تشجيع الاستثمار (أي كلفتها الادارية، والتشغيلية) وقوانينها التي تقدم حوافز وتسهيلات ضريبية وجمركية، بالمقارنة مع العوائد التي تجنيها لقاء التضحية بجزء من ضرائب وموارد الدولة. ومن بين الأسئلة التي تناولتها الدراسات هي: إلى أي مدى ساهمت إجراءات الحوافز الضريبية بجلب استثمارات خارجية؟ أو هل جاءت هذه الاستثمارات فعلاً بسبب الحوافز أم أنها كانت سوف تتحقق بدونها؟ وهل اقتصر دور الحوافز على زيادة أرباح الشركات وتسرب الأموال إلى الخارج أم أنها تركت أثراً ملموسا على التشغيل والنمو عبر تشجيع إعادة استثمار الأرباح؟ ومن المهم التأكيد أنّ النقاش لا يشكك بضرورة الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي، كما لا يشكك بأهمية إجراءات خلق بيئة ملائمة ومشجعة على الاستثمار، مثل سيادة القانون والشفافية وتوفر بنية تحتية ملائمة وغيرها.

من الصعب التوصل إلى تقدير دقيق لقيمة تآكل الوعاء الضريبي في الدول المختلفة التي تقدم حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار. ولكن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يقدر نسبة تآكل الوعاء الضريبي بسبب الإعفاءات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية بحوالي 10% من الايرادات الضريبية.[1] والنسبة أكثر ارتفاعاً في البلدان النامية. ونتيجة تآكل الوعاء الضريبي وعدم تدوير الأرباح الاستثمارية (Reinvested Earning)، وعدم التأكد بأنّ الاستثمارات الدولية حساسة فعلاً تجاه الإعفاءات، ظهرت دعوات بوجوب تجنب الاعفاءات الضريبية لجذب الاستثمارات، خاصة أنّ هذه الاعفاءات تشكل جزءا من إيرادات الدولة التي غالباً ما تكون أحوج لها على ضوء الالتزامات التمويلية التي تدعم التنمية المستدامة. وكبديل للمزايا التفضيلية وللإعفاءات يجري التأكيد على ضرورة إرساء معايير وأسس مشجعة للاستثمار عن طريق إيجاد بيئة مؤاتيه ومشجعة تتمثل في الاستقرار الاقتصادي، وعبر توطين البيئة القانونية والتشريعية التي تعطي ضمانات أكبر للاستثمار.

البيئة القانونية والتشريعية وأثرها في جذب الاستثمارات

قام البنك الدولي في العام 2007 بإجراء دراسة لمعرفة مدى أثر جهود هيئات تشجيع الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.[2] وتوصلت الدراسة إلى أنّ جهود وممارسات هيئات تشجيع الاستثمار تعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة إلى أنّ وجود بيئة قانونية وتشريعية جاذبة للاستثمارات تزيد من فعالية هيئات تشجيع الاستثمار في جذب استثمارات خارجية. بالمقابل توصلت ورقة سياسات اقتصادية حول الاستثمار الاجنبي في فلسطين إلى نتيجة مفادها أنّ القيمة المضافة للاستثمار الاجنبي في فلسطين لا تتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأنّ الاستثمارات الاجنبية تركزت في قطاع الخدمات وتحديداً خدمات الوساطة المالية والنقل والاتصالات. ولكي يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد، يتوجب جذب استثمارات خارجية بأرصدة أعلى، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية. لذا من الضروري استكمال التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في فلسطين وسن قوانين خاصة بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تحديداً.

إجراءات وبرامج تشجيع الاستثمار في فلسطين

تشير بيانات هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية إلى أنّ أكثر من 763 منشأة حصلت على امتيازات استثمارية منذ العام 1998 وحتى نهاية عام 2014، وبلغت قيمة الاستثمارات في هذه المشاريع حوالي 562 مليون دولار أمريكي. أما عدد المشاريع التي حصلت على حوافز استثمارية خلال الفترة 2015 - 2018 فلقد بلغ 105 مشروع، بقيمة رأسمالية تبلغ 122.8 مليون دولار أمريكي. أي أنّ العدد الإجمالي للمشاريع التي استفادت من الحوافز الاستثمارية والامتيازات الضريبية التي وفرتها الحكومة الفلسطينية بلغ 868 منشأة خلال الفترة 1998-2018، بقيمة رأسمال إجمالية تعادل 685 مليون دولار.[3] وهذا المبلغ ضئيل جدا ولا يتجاوز 1% من إجمالي قيمة الإستثمار الذي تحقق في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ذاتها.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة مزمنة تتمثل في أنّ نمو الاستثمارات بشكل عام لا يواكب النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وأنّ نسبة مساهمة الاستثمارات الكلية (التكوين الرأسمالي الثابت) في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) انخفضت بشكل ملفت خلال العقدين الأخيرين. ويوضح الشكل 1 أنّ حصة الاستثمار بشكل عام من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين تراجعت خلال الفترة 1998-2018 بمعدل 1.4% سنوياً. وفي حين بلغت حصة الاستثمار من الناتج المحلي من نحو الثلث في العام 1998 إلا أنها انحدرت الى أقل من الربع في العام 2018. والصورة أكثر سوداوية بالنسبة للإستثمار الإنتاجي (أي بعد طرح الإستثمار في البناء من أرقام الإستثمار الكلي). إذ تراجعت حصة الاستثمار الإنتاجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها بمعدل سنوي بلغ 2.4%، بحيث بلغت حصته نحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 مقارنة مع حصة بمقدار الضعف عما كانت عليه قبل عقدين. كما تم خلال الفترة انخفاض في حصة الاستثمار الإنتاجي من إجمالي الإستثمار، من نحو 34% في بداية الألفية إلى نحو 19% في العام 2018.

شكل 1: حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1998-2018

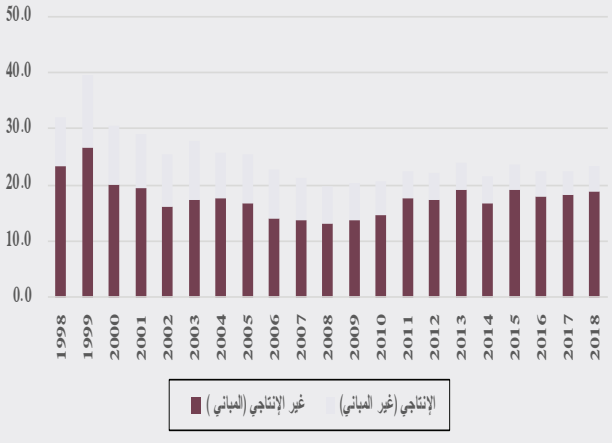

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2019.

يشير هذا التحليل العام إلى أنّ السياسات الاستثمارية في فلسطين والحوافز التفضيلية التي جاءت بها قوانين تشجيع الإستثمار لا يبدو أنها نجحت في تشجيع الإستثمار وزيادته فحسب، ولكن أيضاً في الحد من تدهوره وتراجعه. والخلاصة هنا، أنّ فعالية الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية في زيادة الاستثمارات ليست أمراً مضموناً أو فوق مجال الانتقاد والشك. كما أنّ تكاليف السماح الضريبي على الدولة المضيفة قد يكون أكبر من المكاسب والمزايا التي تجنيها الدولة من الاستثمارات المستجدة. ويبقى دائما أنّ تحسين البيئة الاستثمارية ومناخ بيئة الاعمال يؤثر بشكل أكبر من الحوافز الاستثمارية على جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

مسيف مسيف وإسلام ربيع، ماس

1 UNCTAD (2015): World Investment Report,2015: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf

2 The World Bank (2007): Developing Economies and International Investor: Do Investment Promotion Agencies Bring Them Together? http://documents.worldbank.org/curated/en/524001468313754635/pdf/wps4339.pdf

3- بيانات هيئة تشجيع الاستثمار، 2019.

7- الأسعار والتضخم[1]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الأسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة.

الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الثاني 2019. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2019 إلى 112.83 مقارنة مع 111.12 في الربع الأول 2019. أي أنّ معدل التضخم بين الربعين الأول والثاني للعام 2019 كان موجباً، ارتفاع في الأسعار بنسبة 1.54%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 2.09%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 0.91%، وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.67%، مقابل انخفاض أسعار مجموعة الاتصالات بمقدار 1.60%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 0.78%. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2019 مقارنة بالربع المناظر 2018 بنسبة 2.05%.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 1.58% بين الربع الثاني 2019 والربع الأول 2019. ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 2.80%، وانخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.20%. كذلك انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بمقدار 0.92% بين الربعين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 1.21%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 0.89%، (أنظر الشكل 7-2).

الأسعار والقوة الشرائية[2]

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافّة الأفراد الذين

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)

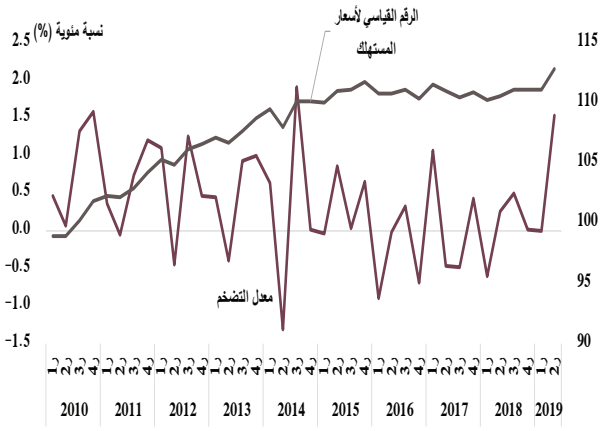

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)

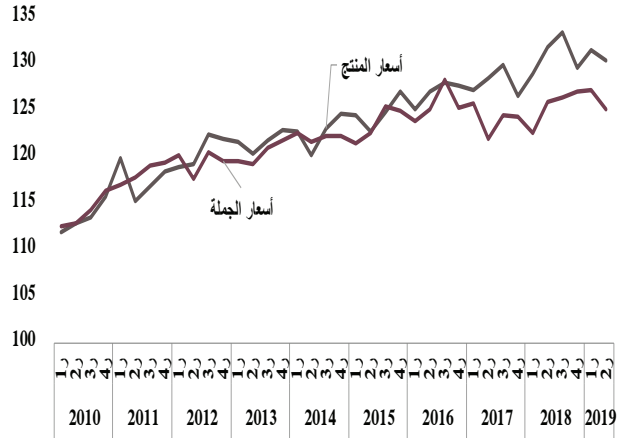

شكل 7-3: تطور القوة الشرائية للدولار والدينار (نسبة مئوية)

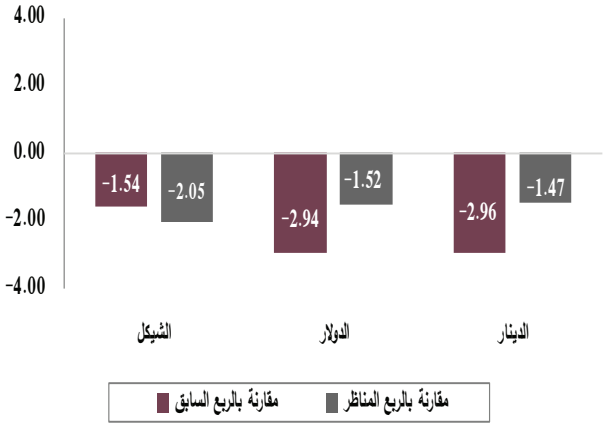

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2019. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وفي سعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة. أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما ذكرنا أعلاه، إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثاني 2019 بنسبة 1.54% مقارنة بالربع السابق (وبنحو 2.05% مقارنة بالربع المناظر)، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية بنفس المقدار بين الربعين (أنظر الشكل 7-3).

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثاني 2019 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.4% مقارنة بالربع السابق. ومع ارتفاع معدل التضخم فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، انخفضت خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق بنحو 2.94%. أما بالنسبة للربع الثاني مقارنة مع الربع المناظر 2018 فقد بلغ معدل التضخم 2.05%، وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.53%، مما يعني أنّ القوة الشرائية للدولار انخفضت بما يقارب 1.52%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي طرأت على الدولار تقريباً (أنظر الشكل 7-3).

8- التجارة الخارجية[1]

الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"[2] في الربع الثاني 2019 نحو 1,438.4 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق. أمّا بالمقارنة مع الربع المناظر 2018 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 2%. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثاني 258.7 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1% و4% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك، فإن نسبة الصادرات المنظورة الى الواردات بلغت 18% في الربع الثاني (الشكل 8-1). ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,179.7 مليون دولار. ولقد تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 4.9 مليون دولار (انظر الشكل 8-2).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي:

- الميزان التجاري، أي صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- ميزان الدخل، أي صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج (مثل تحويلات أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج).
- ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)

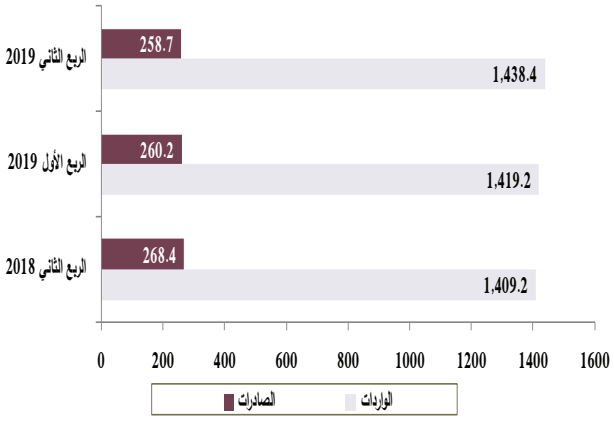

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)

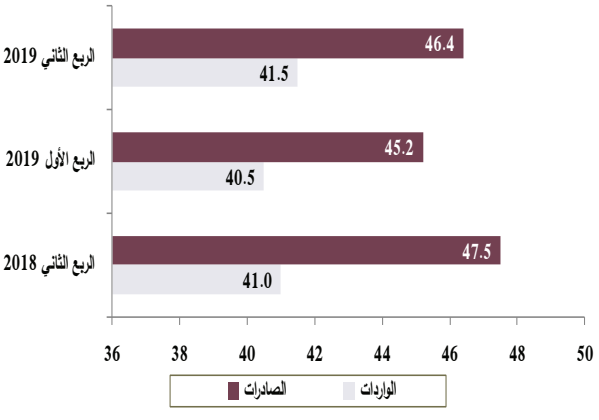

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2019.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الكلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية يتم تقديرها وتسجيلها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2019 إلى ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري (وهو ما يطلق عليه أيضاً اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 32% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 403.1 مليون دولار. كما ارتفع العجز بنسبة 8%، مقارنة مع الربع المناظر 2018. وجاء هذا العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي) بقيمة 1,490.2 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل بقيمة 630.8 مليون دولار، تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بقيمة 456.3 مليون دولار (أنظر الجدول 8-1).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 257.0 مليون دولار. ومن الضروري التنويه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يُمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة. من المفترض نظرياً أنّ يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري من جهة وفائض الحساب الرأسمالي والمالي من جهة أخرى. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ".[3]

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2019 نحو 7,255 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 4%، واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,334 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 53% منها، واستثمارات الحافظة 15%.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,921 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (60%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية أو عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذه الإيداعات أو العملات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإنّ الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,505 مليون دولار (أنظر الشكل 8-3).

شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثاني 2019 (مليون دولار)

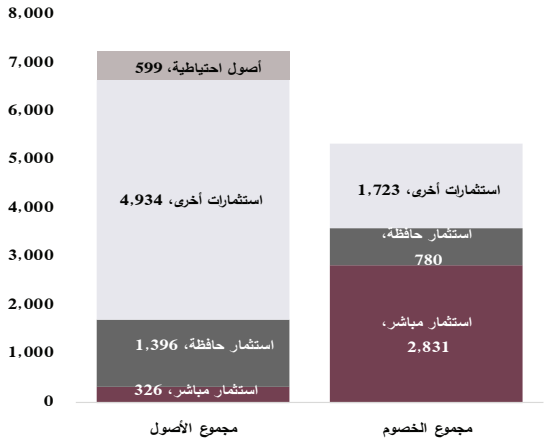

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*(مليون دولار)

	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	**(1,427.2)**	**(1,462.6)**	**(1,490.2)**
- صافي السلع	(1,178.9)	(1,207.8)	(1,230.2)
- صافي الخدمات	(248.3)	(254.8)	(260.0)
2. ميزان الدخل	**603.7**	**639.8**	**630.8**
3. ميزان التحويلات الجارية	**450.2**	**516.8**	**456.3**
4 الحساب الجاري (3+2+1)	**(373.3)**	**(306)**	**(403.1)**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**288.3**	**166.7**	**257.0**
6. صافي السهو والخطأ**	**85.0**	**139.3**	**146.1**

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أنّ جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ.

مفاهيم وتعاريف اقتصادية
إستراتيجية التنمية بالعناقيد The Cluster Approach to Development

تبنت الحكومة الفلسطينية الجديدة المنهج التنموي القائم على تشجيع تأسيس العناقيد. وتحدث رئيس الوزراء عن تأسيس ثلاثة عناقيد في قطاع غزة، عنقود البحر وعنقود زراعي وآخر صناعي. وعنقودين صناعيين في كل من نابلس والخليل، وعنقود سياحي في بيت لحم. وعنقود للمال والإدارة العامة في رام الله. وتم اختيار العناقيد والمواقع اعتمادا على المميزات الاقتصادية الخاصة بكل محافظة من المحافظات الفلسطينية.

المزايا التنافسية (Competitive Advantages)

تعود فكرة المميزات المترافقة مع تركز صناعات متشابهة في مناطق جغرافية معينة إلى الاقتصادي البريطاني ألفرد مارشال في كتابه التأسيسي في العام 1890. ولكن المفهوم المعاصر للعناقيد يعود إلى الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتر، الذي طور الفكرة في كتابه "المزايا التنافسية للأمم" الذي صدر في العام 1990. (والذي يتلاعب على التعبير الاقتصادي التقليدي عن المزايا المقارنة Comparative Advantages). تمثلت المساهمة الرئيسية لبورتر في التأكيد على أهمية التنافس في خلق المزايا الاقتصادية وفي تحفيز التطور والنمو بالتالي. والعناقيد، أو التعايش التنافسي والتعاوني بين الشركات التي تنتج سلعا متشابهة والمتجاورة جغرافيا، تفسح المجال الأمثل لتطوير المزايا والتفوق. وحدد بورتر أربعة عوامل وراء ظهور المزايا التنافسية للأمم. وهي وفرة عوامل الإنتاج (مواد أولية ويد عاملة وغيرها)، شروط الطلب (طبيعة الطلب على المنتجات ومستواه ونوعيته)، توفر الصناعات والنشاطات المكملة، وأخيراً استراتيجيات الإنتاج والتسويق التي تطبقها الشركات.[1]

ما هي العناقيد؟

تعرَّف العناقيد بأنها تركز منشآت متجانسة في مناطق جغرافية معينة، تقوم بإنتاج سلع متشابهة/أو توفر خدمات متطابقة. ويتعايش في هذه المناطق الجغرافية شركات أخرى بروابط إنتاج وتوريد أمامية وخلفية مع المنشآت الأولى، أي موردي البضائع الوسيطة اللازمة ومقدمي الخدمات الداعمة والمؤسسات الضرورية. والعناقيد هي من نوعين، إما عناقيد تتشكل طبيعياً وتلقائياً، أو عناقيد يقوم الإنسان بتوفير الظروف لتشكيلها وازدهارها. وتهدف العناقيد إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تشجيع التنافس/التعاون بين المنشآت، ومن خلال توفير إطار للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

يتبدى جوهر فكرة العناقيد في أنه عند توفير مناخ عام يسمح ويدعم بناء المهارات، وعندما تكون الشركات مضطرة لأن تتنافس وتستثمر وتبدع، فإن المزايا التنافسية تتكون وتظهر. أي أنّ التطور ليس مرهوناً بالمزايا التقليدية التي تجود بها الطبيعة، والرخاء الوطني ليس قدراً يتم توريثه ووراثته، ولكنه ظرف يمكن خلقه بالسياسات الواعية.

شهدت فكرة تأسيس العناقيد رواجاً كبيراً في السنوات الماضية نظراً لنجاحاتها في دول جنوب شرق آسيا، ولتبنيها من قبل الوكالة الأوربية التي تسعى بشكل حثيث إلى تأسيس عناقيد صناعية عابرة للحدود الجغرافية بين دول الإتحاد الأوروبي. ويوفر "مرصد رقابة العناقيد الأوروبي"، الذي تأسس في العام 2007، معلومات عن سياسات ومبادرات العناقيد في 32 دولة أوربية.[2]

يجدر الالتفات إلى الملاحظة الثاقبة التي وردت في تقرير للبنك الدولي والتي تنبه إلى أن منهج التطوير الذي يعتمد على العناقيد يفترض دوراً مهماً ورؤيا للحكومات في تحفيز المنشآت والاستثمارات وتوجيهها بشكل غير مباشر، ولكن فعال، على ضوء الإستراتيجية المختارة. ولكن قدرات القطاع العام وموظفيه غالباً ما تكون ضعيفة في الدول النامية وأدنى بمراحل من القدرات اللازمة لأداء هذا الدور الطليعي. بهذا المعنى فإن تأهيل الكادر الحكومي يبدو على أنه شرط ضروري لنجاح استراتيجيات العناقيد التي تفترض أدواراً مهمة للحكومة في العملية التنموية.[3]

1 Porter, M. (1990) The Competitive Advantage of Nations. The Free Press. NY.

2 http://www.clusterobservatory.eu/index.html

3 World Bank (1997): The State in Changing World, World Development Report 1997.Oxford UP, NY.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2019

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2018 [1] الربع الثاني	2018 [1] الربع الثالث	2018 [1] الربع الرابع	2019 [1] الربع الأول	2019 [1] الربع الثاني
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,838.9	4,869.3	4,900.0	4,930.7	4,961.3
الضفة الغربية	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,913.1	2,929.3	2,945.7	2,962.1	2,978.5
قطاع غزة	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,925.8	1,940.0	1,954.3	1,968.5	1,982.8
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)[2]										
عدد العاملين (ألف شخص)	917.0	928.9	939.6	948.7	956.3	921.7	960.7	1,005.3	986.4	998.1
نسبة المشاركة (%)	45.8	44.0	43.8	44.0	43.5	42.7	43.9	44.1	44.3	44.3
معدّل البطالة (%)	26.9	23.0	23.9	25.7	26.2	27.4	26.9	24.2	26.8	26.0
- الضفة الغربية	17.7	16.6	17.5	18.4	17.3	18.5	17.0	15.8	16.4	15.0
- قطاع غزة	43.9	34.8	35.4	38.3	43.1	44.3	45.9	40.9	46.3	46.7
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	14,615.9	3,559.5	3,659.8	3,706.7	3,703.9	3,739.1
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	13,110.3	3,258.5	3,316.9	3,352.0	3,408.5	3,451.2
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	3,828.1	904.3	957.7	988.6	858.0	893.1
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	3,536.0	837.3	916.1	905.9	841.6	881.2
- الصادرات	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	2,903.5	714.3	707.0	769.2	718.6	716.8
- الواردات (-)	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	8,730.9	2,141.5	2,227.7	2,289.4	2,181.3	2,207.0
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	3,198.4	781.5	798.3	803.2	798.4	800.6
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	3,021.4	735.8	760.5	778.9	755.4	735.5
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(5,827.5)	(1,427.2)	(1,520.6)	(1,520.3)	(1,462.6)	(1,490.2)
ميزان الدخل	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,992.0	2,393.9	603.7	608.8	612.4	639.8	630.8
ميزان التحويلات الجارية	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	1,774.4	450.2	467.1	508.8	516.8	456.3
ميزان الحساب الجاري	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.6)	(1,659.2)	(373.3)	(444.7)	(399.1)	(306)	(403.1)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.577	3.884	3.840	3.603	3.593	3.573	3.635	3.704	3.643	3.592
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.046	5.483	5.418	5.083	5.067	5.037	5.127	5.224	5.139	5.066
معدّل التضخم (%)[3]	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	0.26	0.49	0.01	0.00	1.54
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,784.8	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,469.1	861.8	940.2	676.1	708.4	213.7
النفقات الجارية	3,435.0	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,660.4	878.6	910.3	940.8	668.3	587.8
النفقات التطويرية	164.1	176.7	216.5	255.3	277.2	59.0	63.9	108.8	42.2	44.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(814.3)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(468.6)	(75.8)	(33.9)	(373.4)	(2.0)	(418.2)
إجمالي المنح والمساعدات	1,232.0	799.0	766.9	719.8	666.5	159.1	194.4	225.9	69.3	127.8
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	417.6	88.1	442.3	329.5	197.9	83.2	160.5	(147.6)	67.3	(290.4)
الدين العام الحكومي	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,367.6	2,352.3	2,369.6	2,315.2	2,637.1
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	15,763.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2	16,690.1
حقوق الملكية	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4	1,956.0
ودائع الجمهور	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4	12,591.4
التسهيلات الائتمانية	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5	8,941.6

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفا منقحا للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعا لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف القديم والجديد.

3 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

* * الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

فهرس بالمفاهيم والتعاريف الاقتصادية التي نشرت في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- النمو الاقتصادي (Economic Growth 1)، العدد 16.
- مصادر النمو (Sources of Growth)، العدد 17.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (The Relationship between Growth & Income Distribution)، العدد 18.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (The Relationship between Growth & For-eign Trade)، العدد 19.
- التقلبات الاقتصادية (The Business Cycles)، العدد 20.
- تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية (The Reasons behind Economic Fluctuations)، العدد21.
- السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية (Policies to Address Economic Fluc-tuations)، العدد 22.
- مؤشر السعادة (Happiness Index)، العدد 23.
- التسهيل الكمّي (Quantitative Easing)، العدد 45.
- التضخّم المتوقّع (Expected Inflation)، العدد 46.
- نماذج الجاذبية في التجارة الدولية (Gravity Models)، العدد 46.
- راتب المواطن (Citizen's Income))، العدد 47.
- مكافئ القوة الشرائية (Purchasing Power Parity, PPP)، العدد 48.
- منحنى فيلبس والعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (Philips Curve)، العدد 49.
- فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد (The Dual Deficit and the Resource Gap)، العدد 49.
- عدالة توزيع الدخل: منحنى "لورنز" ومعامل "جيني" (Income Distribution)، العدد 50.
- ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)، العدد 51.
- نظام الحسابات القومية (The System of National Accounts, SNA)، العدد 52.
- استراتيجية تعويض الواردات (Import Substitution Strategy, ISS)، العدد 53.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)، العدد 54.
- المرض الهولندي (The Dutch Disease)، العدد 55.
- البضائع العامة (The Public Goods)، العدد 56.
- السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)، العدد 57.
- إستراتيجية التنمية بالعناقيد (The Cluster Approach to Development)، العدد 58.

فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع سوق العمل المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- نقابات العمال تطالب بفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، العدد 24.
- الفلسطينيون في سوق العمل الاسرائيلي: أجر أدنى للتعليم الأعلى!، العدد 24.
- رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: الآثار المحتملة على العمال الفلسطينيين، العدد 25.
- دراسة حديثة: كل 100 تصريح عمل في اسرائيل تقلّص عائد التعليم لدى الفلسطينيين بمقدار 13%، العدد 27.
- الحد الادنى للأجور: بين التشريع والتطبيق، العدد 30.
- 320 طلب لشاغر "موظفة استقبال"، العدد 30.
- قرار الحد الأدنى للأجور: كم تبلغ تكاليفه ومن سوف يدفعها؟، العدد 32.
- البنك الدولي: "العمل المايكرو" يمكن أن يخلق 55 ألف فرصة عمل!، العدد 32.
- كلفة الحواجز الإسرائيلية في الضفة: 7 آلاف عاطل وانخفاض حاد في الأجور!، العدد 33.
- أين تذهب الاستقطاعات من أجور العمال في إسرائيل؟، العدد 33.
- الأجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية!، العدد 35.
- تحليلات الإنتاجية وتكلفة وحدة العمل: أقل سوءاً من المتوقع، العدد 38.
- تحويلات المغتربين والعمال تسد 75% من عجز ميزان المدفوعات، العدد 38.
- في دراسة لبنك إسرائيل: عمال الضفة في إسرائيل استقرار أكبر وامتيازات أقل!، العدد 40.
- واحد من كل خمسة عمال أجره أقل من الحد الأدنى للأجور، العدد 45.
- من التعليم إلى العمل!، العدد 46.
- العمالة الفلسطينية في إسرائيل والترابط مع التشغيل المحلي في الضفة الغربية، العدد 47.
- دور المثبطات في تفسير التباين بين الإنتاجية والأجور في إسرائيل وفلسطين، العدد 49.
- الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟، العدد 51.
- أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على أجور عمال الضفة الغربية، العدد 51.
- الإنتاج والتعليم والبطالة: لماذا تبدو العلاقات بينها متناقضة؟، العدد 52.
- تطور شروط منح تصاريح العمل في إسرائيل، العدد 52.
- عمالة الأطفال في فلسطين، العدد 53.
- أثر تشغيل عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات على الأجور والبطالة في الضفة، العدد 53.
- الإناث المتعلمات في فلسطين: ثروة غير مستغلة، العدد 54.
- رأس المال البشري في فلسطين- نصف ما يمكن أن يكون عليه، العدد 55.
- سكان فلسطين 2050: المطلوب 2 مليون وظيفة جديدة، العدد 55.
- مسح عدد المنشآت والعاملين والإنتاجية والأرباح في فلسطين، العدد 55.
- الفجوة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، العدد 56.
- الربح من التجارة بتصاريح العمل في إسرائيل تذهب الى جيوب أرباب العمل، العدد 58.

Economic Monitor

58

2019

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

Economic Monitor Issue 58/2019

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)
Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2019 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
E-mail: info@mas.ps
Website: www.mas.ps

@ 2019 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps
Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2019 Palestine Monetary Authority (PMA)
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
E-mail: info@pma.ps
Website: www.pma.ps

@ 2019 Palestine Capital Market Authority (PCMA)
P.O. Box 4041, AlBireh
Telephone: +972-2-2946946
Fax: +972-2-2946947
E-mail: info@pcma.ps
Website: www.pcma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

November 2019

Second Quarter 2019 in Brief:

- GDP: GDP grew during Q2 2019 by 2.5% compared with the corresponding quarter and declined by 2% compared with the previous quarter (at constant prices), reaching USD 3.4 billion. This is attributed to a decline in the West Bank by 1.6% and 3.5% in the Gaza Strip, reflected as a decline in per capita GDP by 2.2% in the West Bank (USD 1,025) and by 4.2% in the Gaza Strip (USD 343) over the consecutive quarters.
- Employment and Unemployment: The unemployment rate in Palestine decreased by 0.8 percentage points over the consecutive quarters Q1 and Q2 2019, reaching 26% (15.0% in the West Bank and 46.7% in the Gaza Strip). The average daily wage in Palestine reached NIS 127.4; approximately NIS 116.6 for workers in the West Bank, NIS 62.5 for workers in the Gaza Strip, and NIS 254.0 for workers in Israel and its colonies. 27% of private sector waged workers earned wages below the minimum wage (29% for females and 27% for males).
- Public Finance: Net public revenues and grants declined by 57% in Q2 2019 compared with the previous quarter, reaching NIS 1.2 billion. This was due to the decline in clearance revenues, estimated at NIS 3 billion for the period between February and June 2019. Domestic revenues also declined by 42%, while grants and foreign aid doubled during the same period. On the other hand, public revenues decreased by 12% reaching NIS 2.3 billion (cash basis). During Q2 2019, government arrears reached NIS 1.4 billion, and public debt rose by about 12% compared with the previous quarter, standing at NIS 9.4 billion.
- Banking Sector: During Q2 2019, credit facilities increased by 4.3% compared with the previous quarter, reaching USD 8.9 billion - 17% of which were granted to the public sector. Banks' profits reached USD 36.9 million during the quarter, a drop of 23% compared with the previous quarter and a drop of 13% compared with the corresponding quarter.
- PEX: By the end of Q2 2019, the market value of traded shares in the PEX was USD 3.7 billion, a drop of 1% compared with the previous quarter. Al Quds index closed at 519.8 points, a decrease of 2% compared with the previous quarter.
- Inflation and prices: During Q2 2019, the Palestinian economy witnessed a positive inflation (increase in prices) of 1.54% compared with the previous quarter. Therefore, the purchasing power for those who receive their salaries and spend them in NIS decreased by the same ratio over the consecutive quarters. Whereas, the purchasing power for those who receive their salaries and spend them in USD and JD declined by 2.94% due to inflation and a drop in the USD exchange rate against the NIS currency.
- Balance of payments: During Q2 2019, the deficit in the current account reached USD 403.1 million (10.8% of GDP), resulting from a

surplus in the
rs (USD 456.3

Note: The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

CONTENTS

- **GDP**
  Box 1: Growth Prospects for the MENA countries: Digital Breakthrough Needed for Labour Productivity
- **Labor Market**
  Box 2: : Profits of Trade in Work Permits go to Employers' Pockets in Israel
- **Public Finance**
  Box 3: The Paradox of Public Employment in Palestine: Benefits of being a Civil Servant
- **The Banking Sector**
  Box 4: 80 Million Dollars: Palestine's Losses from the Rise in Money Transfer Commissions
- **Non-Banking Financial Sector**
  Box 5: Mandatory Insurance and the Role of the Palestine Capital Market Authority in Raising Insurance Awareness
- **Investment Indicators**
  Box 6: : Do Tax and Custom Duties Exemptions Boost Investments?
- **Prices and Inflation**
- **External Trade**
- **Economic Concepts and Definitions:**
  The Cluster Approach to Development
- **Key Economic Indicators in Palestine 2014 -2019**

MAS
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Palestine Monetary Authority (PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1. GDP[1]

Gross Domestic Product (GDP) is the monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP continued declining for the second quarter, by 2% in Q2 2019 compared with the previous quarter, reaching USD 3,434.7 million (at 2015 constant prices): 1.6% in the West Bank and 3.5% in the Gaza Strip (Figure 1-1). However, GDP grew by 2.5% in Q2 2019 compared with the corresponding quarter.

The GDP decline over the consecutive quarters, accompanied by an increase in the population, resulted in in a per capita GDP decrease of 2.6% (2.2% in the West Bank and 4.2% in the Gaza Strip). Over the corresponding quarters, per capita GDP almost remained at the same level (Table 1-1).

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015)

	Q2 2018	Q1 2019	Q2 2019
Palestine*	735.8	755.4	735.5
-West Bank	1,018.1	1,048.2	1,024.9
-Gaza Strip	350.8	358.2	343.2

* Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip

Figure 1-1 depicts the expansion in the Palestinian GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip during the last decade. The Gaza Strip's share of GDP is still less than one-fifth of Palestine's GDP. Figure 1-2 shows a slight drop in the Gaza Strip's share of GDP during Q2 2019 compared with the previous quarter. This is reflected as a modest contraction in the per capita GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip of USD 8, standing at USD 682. This means that per capita GDP in the Gaza Strip is only one third (33.5%) of per capita GDP in the West Bank.

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2015 constant prices) (USD million)

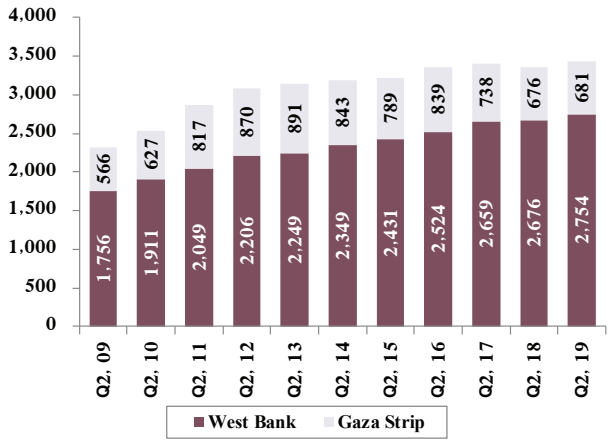

Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Composition of GDP

The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.6 percentage point between Q1 and Q2 2019, driven by a rise in the share of the mining, manufacturing and construction sectors. Additionally, the share of the services increased by 0.4 percentage point, while the share of trade, transportation and information, and finance sectors decreased by 0.7 percentage point. Also, the share of public administration and security dropped slightly (Figure 1-3).

Expenditure on GDP

The absolute increase in the value of GDP between Q2 2018 and Q2 2019 amounted to approximately USD 83.4 million. This reflects a rise in private consumption expenditure of USD 134.3 million, in investment of USD 33.1 million and in

Figure 1-2: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015)

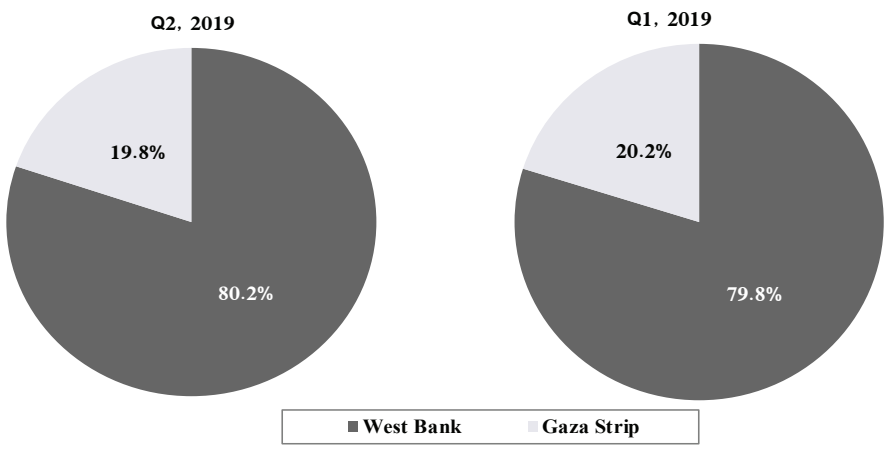

Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

1 Source of Figures: PCBS, 2019. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2019. Ramallah, Palestine

Table 1-2 : Distribution of Expenditure on GDP in Palestine* between Q2 2018 and Q2 2019 (Million USD)

Final consumption	Amount	Contribution to GDP growth
Increase in Private consumption	134.3	4.0%
Increase in Investment	33.1	1.0%
Decline in Public Consumption	(25.2)	(0.7%)
Increase in Net Exports	10.4	0.3%
Increase in Net Imports (-)	(84.2)	(2.5%)
Net errors and omissions**	15.0	0.4%
GDP	83.4	2.5%

Note: Figures between brackets indicate negative value

Figure 1-3: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2015)

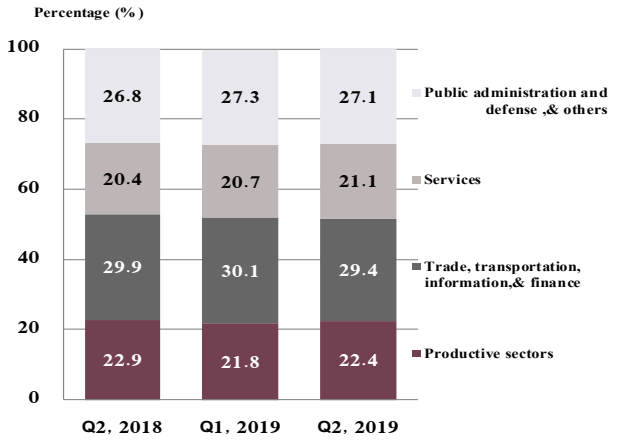

exports of USD 10.4 million, while public consumption expenditure declined by USD 25.2 million. However, 55% of the increase in aggregate demand was offset by the increase in net imports (totaling USD 84.2 million), as shown in Table 1-2. In other words, the bulk of the increase in aggregate demand was accounted for by the increase in imports (refer to Monitor 52, for definition of components of national accounts).

The share of each component of GDP growth over the corresponding quarters was as follows: Private consumption expenditure, investments, and exports combined to grow GDP by 5.3%, while the decline in public consumption expenditure and increased imports combined to reduce GDP growth by 3.2%, bringing net GDP growth to 2.5%. This reflects growth over the corresponding quarters, as mentioned earlier (Table 1-2).

Box 1: Growth Prospects for MENA Countries: Digital Breakthrough Needed for Labour Productivity

The Chief Economist Office of the Middle East and North Africa Region (MNACE) of the World Bank called on leaders of the Middle East and North Africa (MENA) countries to aim for high, but attainable, goals in the digital-economy space. If these countries achieve these goals, they will not only leave behind many advanced economies in terms of coverage and quality of cellular and broadband services, they will also achieve remarkable advancements in the field of digital payments. The MENA Economic Update Report provides a solid theoretical analysis of the importance of the digital breakthrough (the so-called Digital Moonshot) in the MENA region. The report shows that reducing macroeconomic vulnerabilities in the region is inextricably linked to creating an advanced digital economy, in addition to other structural reforms. The report concludes that the link between the two is the development that an advanced digital economy can bring to aggregate labor productivity.[1]

In a different section, the report summarizes the latest growth forecasts for the MENA region during 2019-2021, stating that real GDP growth in the MENA region is expected to continue at a modest pace of 1.5% in 2019 on average, which is less than the rate of 1.6% in 2018. The expected growth is led by the high growth of developing oil importers, such as Egypt, which accounts for 8% of the MENA's GDP.

The report classifies MENA region countries into three groups: Gulf Cooperation Council (GCC) oil exporter countries (6 countries), developing MENA oil exporters (5 countries; Algeria, Iran, Iraq, Libya, and Yemen), and developing MENA oil importers (7 countries including the West Bank and the Gaza Strip)

Gulf Cooperation Council (GCC) Countries

The oil barrel price (Brent) increased by 31% in 2018 over the previous year, reaching USD 71 per barrel. However, in early 2019, prices dropped sharply to USD 53 per barrel, but improved again in early March. According to the report, the average price of oil is expected to reach USD 65 per barrel in 2019. This will be accompanied by an average growth rate of 2.1% in GCC countries in 2019, compared with a drop of 0.2% in 2017. The return of the positive growth, albeit modestly, resulted mainly from mobilization of non-oil revenues (such as the implementation of value-added taxes (VAT) in all GCC countries, expatriate levies by Saudi Arabia and the UAE, and the reduction of energy subsidies in Saudi Arabia and Oman). Additionally, expansion in construction contributed to fiscal improvement in both the UAE (preparations for Expo 2020), and Qatar (preparations for the 2022 FIFA World Cup).

Developing MENA Oil Exporters

The GDP of developing MENA oil exporters is expected to decline by 0.9% in 2019 (2.4% in per capita GDP). Countries of this group have differing growth rates. For example, while Iran is expected to contract sharply (negative growth by 3.8%), Iraq is expected to

1 World Bank (2019): Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31445/211408AR.pdf?sequence=12&isAllowed=y

Table-1: World Bank Growth Forecasts, External Balance and Budget in MENA countries

	Real per capita GDP growth %				CA balance (% of GDP)				Budget (% of GDP)			
Average in MENA countries	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021
- GCC	-0.4	-0.6	2.1	1.3	-2.1	-4.0	-3.2	-3.0	-4.3	-6.3	-5.2	-5.0
- developing oil exporters	0.0	0.3	1.5	1.2	7.1	6.2	5.9	5.4	-3.1	-3.2	-2.1	-1.6
- developing oil-importers	-1.8	-2.4	1.6	0.1	-0.2	-3.3	-2.1	-1.9	-2.5	-6.0	-4.7	-4.4
* West Bank and Gaza Strip	2.2	2.6	3.1	3.4	-5.7	-5.3	-5.0	-4.7	-7.5	-6.9	-6.2	-5.9
	-2.7	-2.2	-1.6	-1.0	-12.2	-10.3	-9.1	-8.4	-5.2	-6.5	-6.5	-6.5

Figures for 2018 are expected while the rest of figures are forecasts Syria is excluded from the table because of insufficient data.

grow at 2.8% in 2019. Yemen and Libya are expected to grow steeply if a settlement to contain violence is concluded.

Developing Oil-importers

Economic growth of oil importers is partially linked to the growth of oil-rich MENA countries, which stimulates FDI and workers' remittances. This group is expected to grow by 4% in 2019, slightly higher than the growth rate achieved in 2018 (3.8%). The improved tourists inflows to Egypt and Tunisia in 2018 induced growth and minimized the balance of payments' deficit (for example, from 6.1% in 2017 to an expected deficit of 2.5% in 2019 in Egypt). The report anticipates that the Egyptian economy will be one of the top performers among this group in 2019 (a growth rate forecast at 5.5%), as a result of rising natural gas production, revitalized tourism, and higher investment spending. Given the rising revenues from VAT and income taxes that will outpace the increase in expenditures, alongside cuts to food and fuel subsidies, the budget deficit in Egypt has been narrowing from 11% of GDP in 2017 to 8.6% in 2019. On the other hand, Lebanon is expected to face economic challenges because of its growing debt burden (151% of GDP) and to run a budget deficit of 12.4% of GDP in 2019. Notably, about one-third of total spending goes to service debt. Morocco is expected to grow by 2.9%, Tunisia by 2.7%, and Djibouti by 7%.

Growth in per capita GDP

Growth in per capita GDP in MENA countries are projected to grow at a slower pace than the overall GDP growth rate, considering the sharp growth in population in most countries, including GCC countries. In fact, the MENA population growth is among the highest in the world. The average per capita income in GCC countries is expected to be 0.3% in 2019, however, it is expected to rise in the following years to 1.2 - 1.5%. In MENA oil exporters, the per capita income will grow by 2.6% in 2019, and at a higher pace (3%) in the following two years. The picture looks dim when considering the per capita income in MENA oil exporters, which is expected to contract by 2.4% in 2019 (mainly because of an expected 4.8% reduction in Iran), and will be followed by years of stagnation.

Table-1 demonstrates that the MENA region will continue to run large deficits in the balances of payments, at 4% of the region's GDP in 2019 (regardless of a 6.2% surplus in GCC countries). Additionally, the three groups of MENA countries, will suffer sharp deficits in government budgets ranging 6-7% in 2019 for developing oil exporters and importers, versus half this rate for GCC countries.

2- Labour Market[1]

According to PCBS, manpower (all persons aged 15 years and above) in Palestine amounted to 3,053 thousand persons by the end of Q2 2019. The labor force (all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,350 thousand. The workforce comprises workers/labor force and the unemployed. The difference between the labor force and the actual number of employed (workforce) is the measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of the population in Q2 2019.

Figure 2-1 The Total Population, Manpower and (Workforce in Palestine (Q2 2019) (Thousands

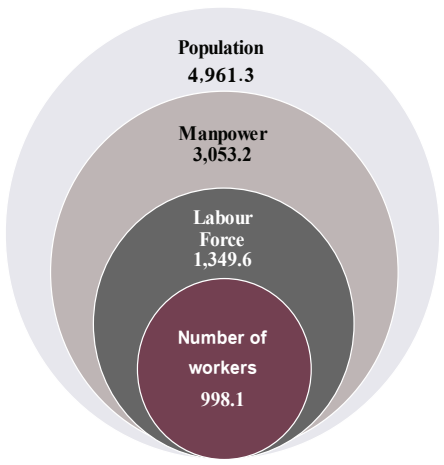

Second Quarter 2019

As shown in Figure (1-2), the participation rate (ratio of labor force to manpower) reached 44% during the second quarter of 2019 in Palestine. This rate is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared to many developing countries, the Palestinian rate is considered low

1 Source of Figures: PCBS Labor Forces Survey, 2019. Ramallah, Palestine.

(63% in Latin America, 61% in South Korea). This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine (refer to Box 2 in Monitor 51).

Distribution of Workers

The number of workers in Palestine increased by 1.2% between Q1 and Q2 2019, reaching 998 thousand. By region, 62% of workers were in the West Bank, around 25% were in the Gaza Strip, and 13% (around 131 thousand) in Israel and the colonies. By sector, the public sector employed one fifth of workers in Palestine, while this ratio rises to 37% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure (2-3) presents the sectoral distribution of Palestinians employed (including those working in Israel and the colonies) in the West Bank and the Gaza Strip during Q2 2019. The number of workers in the services sector in Palestine was 36% (29% in the West Bank and 55% in the Gaza Strip). The number of workers in the construction and the building sector was 17% (21% in the West Bank compared with less than 4% in the Gaza Strip). The share of workers employed in the trade, restaurants & hotels sectors in the West Bank is close to that in the Gaza Strip, around 23% and 21% respectively. The ratio of workers in the agricultural sector reached 6% and 4% in the West Bank and Gaza Strip, respectively. However, the percentage of workers employed in mining and manufacturing industries was 14% in the West Bank and less than 6% in the Gaza Strip.

Unemployment

The number of unemployed in Palestine stood at 352 thousand by the end of Q2 2019. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 26.0% in Q2 2019, 1.4 percentage points less than the corresponding quarter in 2018, and 0.8 percentage points less than the previous quarter. The decrease in the unemployment rate in Palestine over the corresponding quarters was the result of a drop in unemployment in the West Bank among both females and males. However, the unemployment rate rose in the Gaza Strip among both females and males (Table 2-1).

Two enduring characteristics of unemployment in Palestine during Q2 2019 were:

1) It is high among the youth compared with the general average: The unemployment rate in the age group 15-24 years reached 40% (70% for females against 34% for males). This

Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q2 2019 (%)

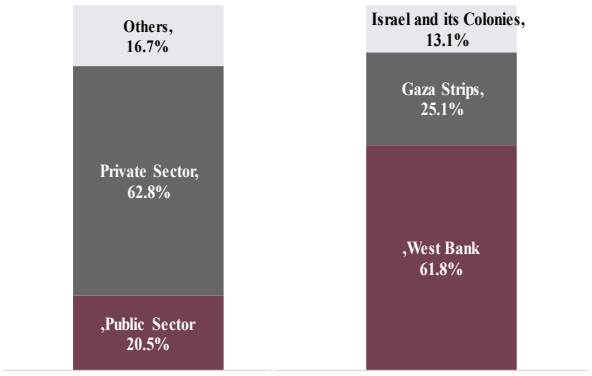

Table 2-1: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)

		Quarter 2 2018	Quarter 1 2019	Quarter 2 2019
West Bank	Males	15.8	14.1	12.4
	Females	30.4	25.9	26.4
	Total	18.5	16.4	15.0
Gaza Strip	Males	38.1	41.0	39.7
	Females	67.1	62.8	68.3
	Total	44.3	46.3	46.7
Palestine	Males	23.3	23.1	21.5
	Females	44.1	40.8	43.6
		27.4	26.8	26.0

Note: The figures in the table are calculated based on the revised definition of unemployment that was adopted by PCBS and ILO. The narrow new definition states that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking for jobs anymore (did not seek employment during the reference period). The revised unemployment standards have resulted in a slight change in the unemployment rate in the West Bank, while the change was larger in the Gaza Strip. This is attributed to the widespread atmosphere of job search frustration (unemployment rate declined in Gaza Strip from 52.0% to 43.2% in 2018). Refer to the statistical annex of the current issue of the monitor and Monitor 56, for a comparison of the rates of participation and unemployment based on the old and new standards.

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q2 2019 (%)

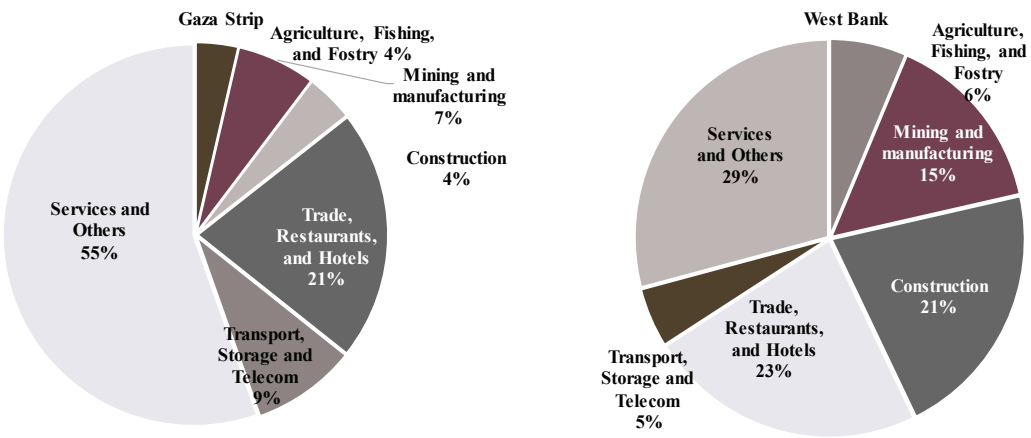

indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Figure 2-4 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 47 of the Economic Monitor).

2) The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, in contrast to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q2 2019 reached 24% for males who had not completed secondary education, while it was 18% for males with tertiary education. On the other hand, the unemployment rate for females with a tertiary education was 50%, versus 20% for females who had not completed secondary education (see Figure 2-5 and Monitor 53 -Box 1).

Wages

The average daily wage of workers in Palestine amounted to NIS 127.4 in Q2 2019, a rise of NIS 2.5 over the consecutive quarters. This was the result of a rise in the average wage of workers in the West Bank (NIS 2.9), in Israel and its colonies (NIS 6.9), and in the Gaza Strip (NIS 0.7)

Yet average daily wage of workers in Palestine (127.4 NIS/day) masks the wide divergence between:

1) the average wage of workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that of workers in Israel and its colonies on the other hand.
2) the average wage of workers in the West Bank and that of workers in the Gaza Strip.

Table 2-2 : Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (Q2 2019) (NIS)

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	116.6	100.0
Gaza Strip	62.5	40.0
Israel and its Colonies	254.0	250.0
Total	**127.4**	**103.8**

As figures in Table 2-2 demonstrate, the average wage of workers in Israel and its colonies is double the average wage of workers in the West Bank and four times the average wage of workers in the Gaza Strip. The average wage in the Gaza Strip is 54% of the West Bank average wage. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the topmost wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level) (Figure 2-6). Although the average daily wage of workers in the Gaza Strip is 54% of that in the West Bank, the median wage of workers in the Gaza Strip is less than half that of workers in the West Bank.

Minimum Wage

During Q2 2019, the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) was 27%: 29% for females and 27% for males. This compares with 37% for females in the previous quarter. The average monthly wage of those workers earning sub-minimum wages was NIS 800. By region, 9% of the private sector waged workers in the West Bank earned sub-minimum wages, compared with 74% in the Gaza Strip (Table 2-3).

Figure 2-4: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q2 2019) (Thousands)

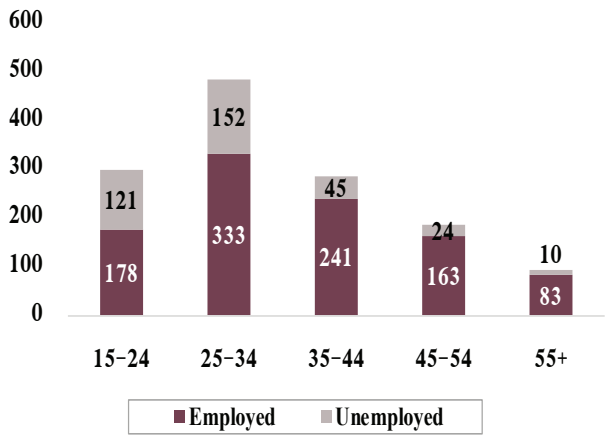

Figure 5- 2: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Attainment and Gender (Q2 2019) %

Figure 2-6: Average and Median Daily Wages of Waged Workers in Palestine (NIS)

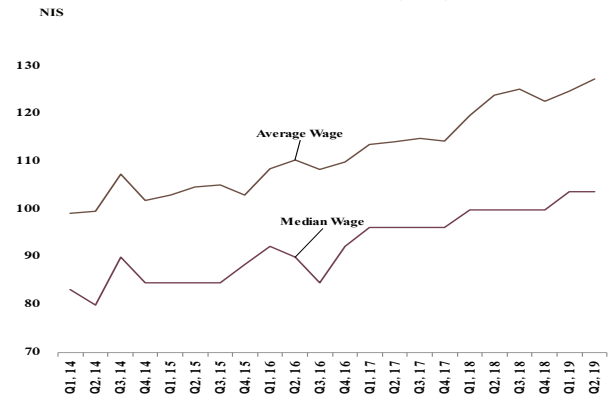

Child Labour

During Q2 2019, child labor in Palestine (working children aged 10-17 years) decreased compared with the previous quarter (from 2.4% to 3%). By region, child labor constituted 4.5% of the employed labor force in the West Bank and 1.1% in the Gaza Strip (refer to Box 3 in issue 53 of the Economic Monitor).

Table 2-3: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector who Earned Sub-minimum Wages (does not include workers in Israel and its Colonies), Q2 2019

	Number of Waged Workers in the Private Sector (Thousand)			Average Monthly Wage for Sub-minimum Wage Earners (NIS)			Number of Waged Workers who Earned Sub-minimum Wages (Thousand)		
	Males	Females	Both	Males	Females	Both	Males	Females	Both
West Bank	223	54	277	1,100	1,000	1,100	11	13	24
Gaza Strip	92	18	110	700	600	700	73	8	81
Palestine	315	72	387	700	900	800	84	21	105

Box 2: Profits of Trade in Work Permits Go to Employers' Pockets in Israel

Box 2: Israel implements an administrative permit regime which grants permits for Palestinian workers (from the West Bank and the Gaza Strip) who wish to work in Israel. This regime works in parallel with the strict security regime that sets the quota of workers based on their characteristics (age and security clearance.[1] The administrative procedure for obtaining a permit is that the Israeli employer submits an application to the competent authorities to bring a specific number of workers from the West Bank and the Gaza Strip. Once approved, the employer should inform the authorities of the names of these workers to issue them work permits. Workers are obliged to work with the employer who filed a permit application, i.e. the employer with whom they sign a work contract.

However, the wages set by those employers might be below the wage they could get elsewhere in Israel. Most likely, this is because wages in the sectors they are employed in are less than wages in other sectors, or because of periods of stagnation compelling employers to pay low wages. For these reasons, some of these workers 'buy their freedom' from the employer with the work contract, by paying a lump sum amount to the contract owner so the worker can work for another employer. This is known as the "illegal trade in work permits".

Haggay Etkes of the Bank of Israel Research Department and Wifak Adnan of New York University-Abu Dhabi, studied the illegal trade of work permits for Palestinian workers in Israel.[2] The study surveyed approximately 1,200 Palestinian workers who had work contracts and permits to work in Israel in June 2018. According to the study, about 20,000 Palestinian workers with a permit to work in Israel purchased their work permits from the employer listed in their permits. At that time, this figure represented around 30% of Palestinian workers employed in Israel under a permit.

The price of a permit (freedom from the employer) is about NIS 2,000 per month on average (the money a worker must pay to the registered employer to allow the worker to work for another employer), even though this practice is illegal as workers are not allowed to work for employers whose names are not listed in their permits. The study found that workers who ("bought their freedom" and) worked for another employer earned on average NIS 10,100 per month compared with NIS 7,800 for workers who continued with their original employer.

This means that the largest share of profits (revenues) of the illegal trade in permits goes to employers who obtained a work permit, and that the net monthly wage of paying workers is only NIS 300 higher than the wage of non-payers (10,100-7,800-2,000 = 300).[3] As Table-1 shows, the study estimates the annual total revenues of the illegal trade of permits at about NIS 481 million, and the annual profits of employers at about NIS 122 million.

Table-1: The Work Permits Market of Palestinian Workers Employed in Israel Aged 25–59

	Construction sector	Other sectors	Total
1. Number of workers who purchased a permit	15,054	5,112	20,116
2. Average price of a monthly permit (NIS/month)	2,102	1,649	1,987
3. Employer's payments to the regulator per permit (NIS/work contract/month)	1,514	1,389	1,482
4. Monthly profit per permit (NIS/work contract/month) =(2)-(3)	588	260	505
5. Annual revenues from the permits trade (NIS million/year) = (2)*(1)*(12 months)	380	101	481
6. Annual profit from the permits trade (NIS million/year) =(4)*(1)*(12 months)	106	16	122

In December 2018, the Israeli government took a decision to replace the previous administrative work permits regime with a reformed one. The new regime will link granting work permits with economic sectors rather than with employers' quotas. The new regime, which was planned to be implemented in early 2019, aims to provide more flexibility in distributing workers from the West Bank and the Gaza Strip to the different sectors in need of workers, and to provide a mechanism for combating illegal trade in permits.

1 Refer to Box about "Terms and Conditions for Granting Work Permits in Israel" in Monitor 52.

2 Haggay E. & W. Adnan: Illegal Trade in Work Permits for Palestinian Workers in Israel: The Existing Situation and Planned Reform. https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/25-9-2019.aspx

3 These figures, although average estimates, do not seem convincing. It is unlikely that a worker would jabordize obtaining a work permit and violate the law by working for the employer he is obliged to work for, for NIS 300 a month, specially that paying workers have to work an additional half-day each month.

3- Public Finance[1]

Public Revenues

During Q2 2019, net public revenues and grants dropped by 57% compared with the previous quarter and by 66% compared with the corresponding quarter, reaching around NIS 1.2 billion.[2] This means that during the quarter, net public revenues were less than half their level compared with the previous quarter and a third of their level compared with the corresponding quarter in 2018. This decline is ascribed mainly to the ongoing clearance crisis with the Israeli side and the Palestinian refusal to receive incomplete clearance revenues (refer to Box 2 of monitor 57 for more detailed information on this topic).

Domestic revenues declined drastically by 42% and 30% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching about NIS 0.8 billion. This was due to the seasonal cycle of tax collection which is usually better during the first quarter of the year compared with the rest of quarters, giving the discounts and other incentives offered to taxpayers. Tax revenues dropped by 36% and 12% during the period concerned respectively, reaching NIS 0.5 billion, while non-tax revenues fell by about 45% and 53% standing at NIS 0.2 billion (Figure 3-1).

On the other hand, foreign aid and grants to the budget continued fluctuating, increasing twice during Q2 2019 compared with the previous quarter, reaching almost NIS 0.5 billion. However, compared with the corresponding quarter in 2018, it fell by 19% (Table 3-1).

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)

Item	2018				2019	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Budget support	157	482.1	522	679.4	598.4	368.1
Arab grants	140.1	236.3	303.7	410	396.3	94
Other Countries	16.5	245.8	218.3	269.4	202.1	274.1
Development funding	143.7	87.2	184.1	156.1	(354.4)*	93.3
Total	300.7	569.3	706.1	835.5	244.0	461.4

* during Q1 2019, a sum of NIS 448.1 million was refunded to the US consulate to close an old US grant. This reflected as a drop of NIS 354.4 million in the value of developmental projects grants. (refer to Box 6 in Monitor 56 for detailed information about the cut in the US aid to the Palestinians and the PNA's response).
Figures between brackets indicate negative value

Public revenues and grants (net) were equivalent to 54% of actual public expenditures during Q2 2019 compared with 110% in the previous quarter. However, revenues accounted for only 31% of accrued public expenditures (commitment basis) during the quarter compared with 74% in the previous quarter.

Public expenditure

By the end of Q2 2019, public expenditure declined significantly by 12% and 32% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 2.3 billion. This was driven mainly by the drop in salaries and wages by 23% and 28% during the same period, reaching about NIS 1 billion. Net lending, as well, decreased due to measures taken by the government to minimize the debts on local government bodies and the electricity company to Israeli companies. Conversely, actual non-wage expenditures rose by 10% compared with the previous quarter. However, compared with the corresponding quarter it was 21% less, standing at NIS 1.2 billion. Development expenditures rose by about 4% compared with the previous quarter, yet it declined by 24% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 159.1 million (Figure 3-2).

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)

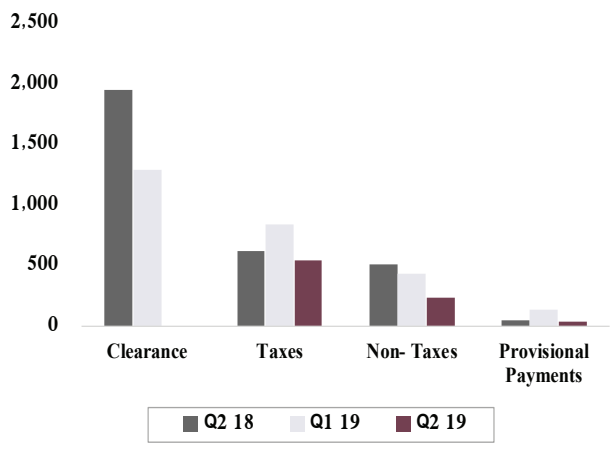

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)

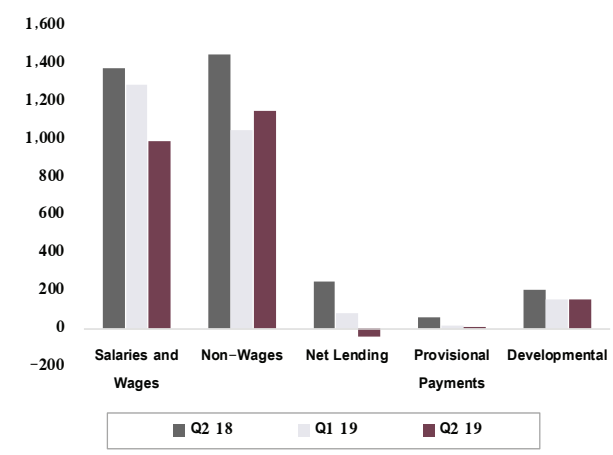

Government Arrears

During Q1 and Q2 2019, government arrears rose significantly compared with the previous quarters. During Q2 2019, arrears rose by 34% compared with the previous quarter, while it was triple its level in the corresponding quarter, reaching NIS 1.4 billion - equivalent to 114% of net public revenues and grants in Q2 2019. Around NIS 593.6 million of arrears were in wages and salaries, NIS 626.5 million in non-wages, NIS 130.4 million in developmental expenditures

1 Source of data: MOF, Monthly Financial Reports 2019: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding (Sep, 2019).
2 During Q2 2019, government arrears reached NIS 61.9 million, compared with NIS 128.4 million in the previous quarter.

(Table 3-2). By the end of Q2 2019, total government arrears reached NIS 14.7 billion (equivalent to USD 4 billion)

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q2 2019 led to a deficit in the total balance (before grants and aid) of NIS 1.5 million (11.2% of GDP). After grants and foreign aid, the deficit was reduced to around NIS 1 billion (on cash basis), about 7.8% of GDP (Table 3-3). On commitment basis, the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 1.1 billion, dropping to NIS 0.6 billion after grants and aid during the quarter.

Notably, the budget deficit on commitment basis was less than the deficit on cash basis during the quarter, which is the opposite trend in previous Palestinian budgets. This can be explained by the clearance revenues that were not received during this quarter, and that was not included within the budget's calculations on cash basis, while they are a component of the account's calculations on commitment basis.

Total public debt

During the quarter, total public debt (denominated in NIS) increased by 12% and 9% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 9.4 billion (about 17.7% of nominal GDP).[3] About 60% of the debt was domestic and 40% was foreign. Paid debt service reached NIS 56 million during the quarter, NIS 46 million of which was paid on domestic debt, while the rest was paid on foreign debt (Table 3-3).

Since accumulating arrears are payable dues on the government, the ratio of the government public debt (after arrears) rose to 44% of GDP by the end of Q2 2019. This ratio is higher than the ceiling set forth in the Palestinian Public Debt Law at 40%.

Table 3-2 : the PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2018				2019	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Tax refunds	12.3	27.6	51.1	19.1	37.4	17.6
Wages and Salaries	128.6	134.3	119.9	94.1	359.9	593.6
Nonwage Expenditures	170.9	159	287.7	468.9	414.3	626.5
Development Expenditures	10.9	10.9	35.5	237.6	102.1	130.4
Provisional Payments	104.3	(8.7)	28	(15.4)	126.8	30.5
Total arrears	427	323.1	522.2	804.3	1,040.5	1,398.6

Figures between brackets indicate negative value

Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP

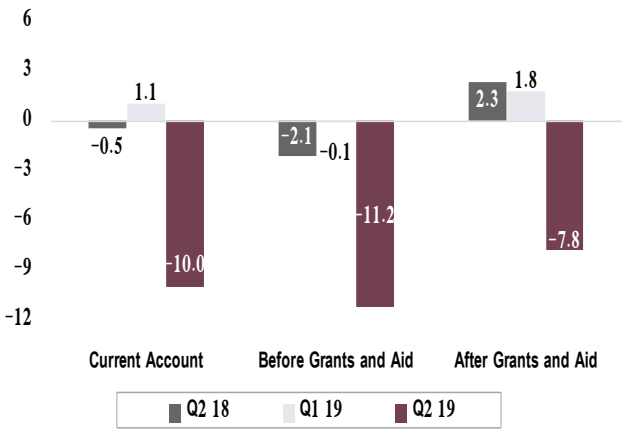

Table 3-3 : Palestinian Government Public Debt (NIS million)

Item	2018				2019	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Domestic debt	4,913.9	4,860.0	4,785.5	5,034	4,668.0	5,628.8
- Banks	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3	4,617.3	5,578.2
- Public institutions	50.8	50.8	50.7	50.7	50.7	50.6
External debt	3,674.2	3,777.7	3,772.1	3,882.1	3,744.3	3,783.7
Total public debt	8,588.0	8,637.6	8,557.7	8,916.1	8,412.2	9,412.5
Paid interests	48.5	82	66.9	48.9	28.1	56.0
Public debt as % to nominal GDP	16.6%	16.5%	16.1%	16.2%	15.5%	17.7%

Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

3 It should be mentioned that by the end of Q2 2019, the government's debt denominated in dollars rose by 13.9% compared with the previous quarter, and by 11.4% compared with the corresponding quarter, reaching USD 2637.1 million. Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

Box 3: The Paradox of Public Employment in Palestine: Benefits of being a Civil Servant

Civil servants serve either in the civil service or in the military and security services. The Palestinian government staff was around 156,093 in 2016, approximately 58% in the civil sector and 42% in the security sector. [1]

Figures of public employment in Palestine show a remarkable paradox: while the ratio of the public sector staff (civil and security staff) to the overall population in Palestine is significantly lower than other countries - about 3.5% in 2017 compared with 4% on average in MENA countries - the wage bill as a percentage of GDP and total budget spending in Palestine is among the highest in the world. Figure-1 shows that the wages and salaries of the public sector is around 17% of GDP, and 44% of public spending on average between 2005 and 2016.

A World Bank report, published in 2016, attributes this to two main factors.[2] Firstly, the PA security sector employee payroll reaches 8% of GDP, which is very high relative to the global average and the average in the Middle East countries. This, in turn, correlates with two factors; the security sector in Palestine is large (in terms of personnel number) compared to global average (but not compared to prevalent ratios in the region). There are almost 23 security personnel (except for police officers and prison guards) per 1,000 citizens in Palestine (1 security personnel per 43 citizens). The second factor is related to the composition of the Palestinian security sector, as officers constitute one-third of the total security force.

Secondly, is the role of allowances in raising civil servants' salaries and in widening the wage gap between upper-level and lower-level scales. The scale of the PA's civil service has 20 grades; the basic salary of the upper-level and the lower-level wage scale is NIS 4,020 and NIS 1,250 per month respectively, which means that the upper-level basic wage is 3.2 times the lower-level basic wage. Although this difference range between the PA salaries is consistent with the difference in more advanced countries, the actual difference, which is calculated after adding allowances, is much greater. The World Bank estimates that a typical employee's basic salary is around 61% of his/her monthly salary and that 39% of the salary are allowances. Figure-2 shows the average distribution of allowances and their ratio to the basic salary (figures are from 2013. Although they are not recent they depict an approximate general picture of salary components in Palestine).

On the other hand, there are large variations in allowances between the different grades and positions at the salary scale. For example, while the job allowance for a college lecturer is 250% of the basic salary, a legal consultant's job allowance is 150%, a specialist physician's allowance is 150%, and a nurse's allowance is only 20%. In terms of grades, the job allowance for managers in the upper-level of the scale ranges between 60-90% of the basic salary, while the job allowance for managers in category A is 50%, and 25% for second category employees (specialist posts). After adding allowances to basic salaries, the difference between the upper-level wage and the lower-level wage reaches 9 times the lower-level wage. This means that the top civil service personnel earn a salary that is 9 times higher than the salary of lower class personnel.

Civil Servants

The civil sector staff reached around 89,440 in 2017, which constitutes 1.9% of Palestine's total population, a very low ratio compared to other countries. For example, the ratio was 3.3% in Jordan, 4.0% in Saudi Arabia, and 6.5% in Egypt in 2015. [3] Figure-2 shows the distribution of civil service personnel in Palestine by category of the salary scale. As seen in the figure, 80% of these personnel are in category 2 and 3 whereas 2% are in the upper category and the special category. Females made up 43% of all civil service personnel in 2017.

Figure-1: The share of wages and salaries of the public sector to GDP and public budget spending (average for 2005-2016)

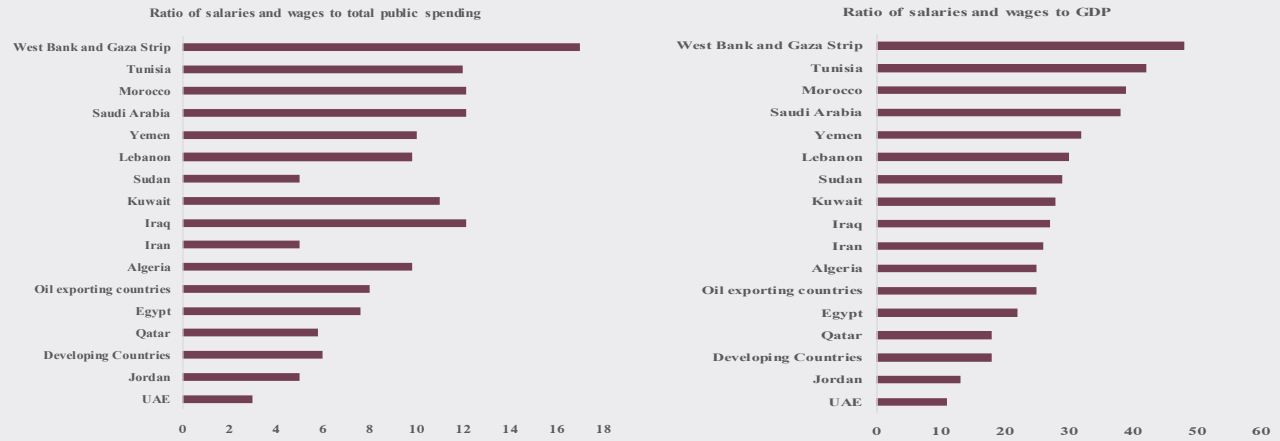

IMF (2017): Public wage bills in the Middle East and Central Asia.

1 A statement by Mr. Fareed Ghanam, Deputy Minister of Finance , at the workshop organized by the MoF in Ramallah to present the FY 2017 Public Budget with the participation of representatives from the Private Sector, civil society and non-governmental institutions2017

2 World Bank. (2016). West Bank and Gaza - Palestinian territories public expenditure review 2013- 2014. .http://documents.worldbank.org/curated/en/320891473688227759/Public-Expenditure-Review-Palestinian-territories

3 Source: The General Personnel Council, 2017, The National Strategic Plan for Civil Service 2017-2022.

Figure-2: Components of the PA's Public Sector Salary (%, 2013)

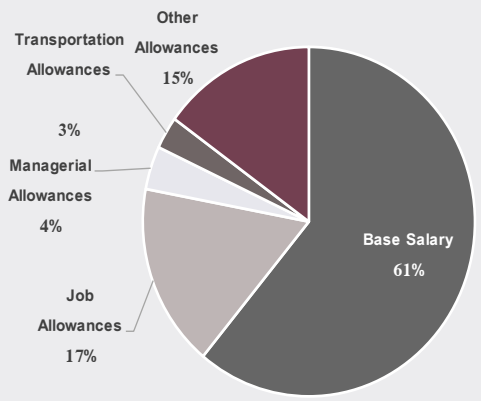

World Bank. (2016). West Bank and Gaza - Palestinian territories public expenditure review 2013- 2014.

Figure-3: Distribution of Civil Service Personnel in Palestine by Category of the Salary Scale

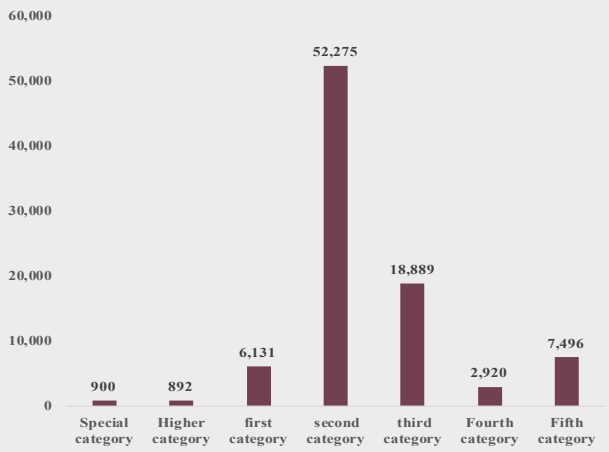

Source: General Personnel Council, (2017). Annual Report: 2016-2017, and data from the Ministry of Finance (2017)

Figure-4 presents the distribution of civil servants by scientific qualifications and gender. As it shows, most civil service personnel hold a bachelor's degree (57% of the total), around 63% of which were females versus 58% for males. Around 13% of civil service personnel hold a diploma degree. Around 76% of the personnel are within the age group 30-50. Those aged less than 30 years constitute only 7% of the total number of civil servants.[4]

The number of civil servant personnel dropped slightly by 1% between 2013-2017, and by 2% between 2015-2017. Figure-5 presents the evolution of civil servant personnel and their distribution between 2013-2017. As the figure shows, in 2017, most of the employees were employed in the Ministry of Education and the Ministry of Health, 54% and 15% respectively. In third, comes the Ministry of Awqaf (3.4%), while the remaining are distributed among approximately 80 governmental facilities. The number of personnel in the Ministry of Education declined by 6% between 2013-2017, while the number of personnel in the Ministry of Health increased by 1.4%.

Figure-4: Distribution of Civil Servant Personnel by Scientific Qualifications and Gender

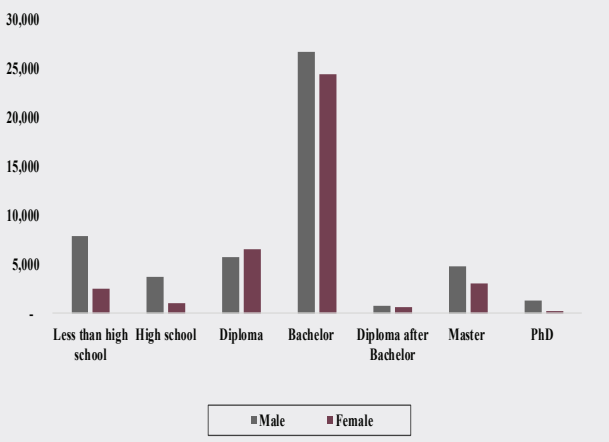

Source: General Personnel Council, (2017). Annual Report: 2016 -2017

Figure-5: Distribution of Civil Servant Personnel by Ministry

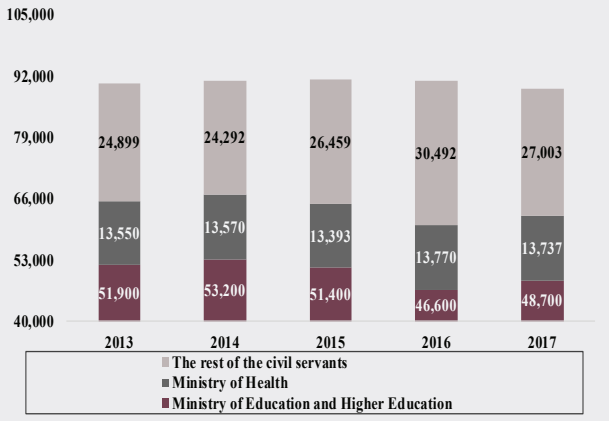

Source: General Personnel Council, 2017. Annual Report: 2016 -2017

Islam Rabee, MAS

4 General Personnel Council, (2017). Annual Report 2016 -2017.

4- The Banking Sector[1]

There are 14 banks operating in Palestine, 7 of which are domestic, operating through 360 branches and offices, 301 of which are located in the West Bank and 59 in the Gaza Strip. By the end of Q2 2019, net assets (liabilities) of the banking sector increased by 1.1% compared with the previous quarter, and by 5.9% compared with the corresponding quarter, reaching USD 16.7 billion (Table 4-1)

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine

Item	2018			2019	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total Assets	**15,763.0**	**16,179.4**	**16,125.0**	**16,503.2**	**16,690.1**
Direct Credit Facilities	8,260.0	8,293.6	8,432.3	8,569.5	8,941.6
Deposits at PMA & Banks	3,937.2	3,875.2	3,763.7	3,712.9	3,534.5
Securities Portfolio and Investments	1,324.3	1,325.4	1,385.5	1,362.2	1,382.1
Cash and Precious Metals	1,255.9	1,642.6	1,582.6	1,711.4	1,620.8
Other Assets	**985.5**	**1,042.4**	**960.9**	**1,147.2**	**1,211.1**
Total Liabilities	**15,763.0**	**16,179.4**	**16,125.0**	**16,503.2**	**16,690.1**
Total Deposits of the Public (non-bank deposits)**	11,992.6	12,194.2	12,227.3	12,394.4	12,591.4
Equity	1,819.7	1,863.9	1,912.0	1,931.4	1,956.0
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1006.9	1,178.0	1,033.6	1.116.8	1,041.7
Other Liabilities	293.8	263.5	269.5	361.3	363.5
Provisions and Depreciation	650.1	680.1	682.5	699.3	737.5

Items in the table are totals (including provisions).
**Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)

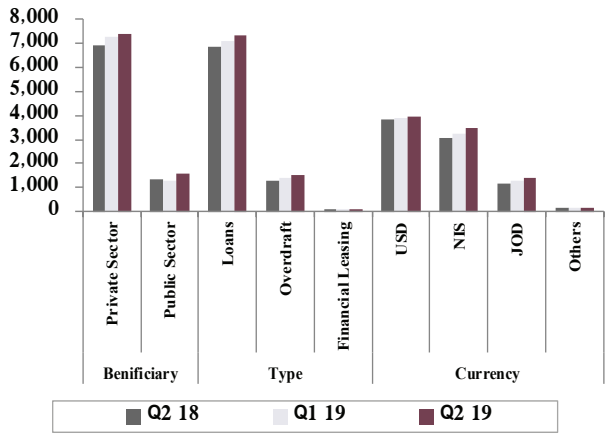

Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector (%)

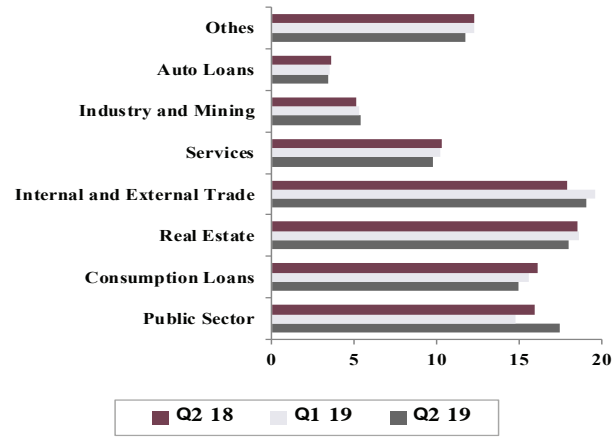

Credit Facilities

During Q2 2019, the credit portfolio made up 54% of the total banking assets, compared with 52% in the previous quarter, reaching USD 8,941.6 million. Credit facilities constituted 71% of total public deposits during the quarter. On the other hand, the private sector had the lion's share of credit facilities (83% of total) against 17% for the public sector.

By region, the West Bank had the biggest share of total credit facilities (90%) compared with 10% for Gaza Strip. By type of facility, loans were the predominant form of total credit facilities, at 82%, against approximately 17% for overdraft accounts. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (44%) compared with 39% of loans granted in Shekels and 15% in Jordanian dinars (Figure 4-1).

The increase in credit facilities was concentrated in facilities granted to the public sector, which rose by 23% (equivalent to USD 295.7 million). This is due to the latest clearance crisis. By sector, facilities granted to the industry and mining sector increased by 7% (equivalent to USD 29.5 million), while those granted to the trade sector and for car purchases increased by 2% (USD 30.9 million and USD 6.5 million, respectively) (Figure 4-2)

Non-performing Loans

During Q2 2019, the value of non-performing loans at banks increased by USD 43.3 million compared with the previous quarter, and by USD 82.4 million compared with the corresponding quarter. The final balance of non-performing loans stood at USD 321.2 million, equivalent to 3.6% of total loans, compared with about 3% in the previous and corresponding quarters. This rise may also be attributed to the government's latest clearance crisis, which has impacted the entire economy. Also, the application since mid-2018 of the International Financial Reporting Standard (IFRS) 9 contributed to the increase of this ratio (refer to Figure 4-3 and Box 3 in Monitor 54 about this standard).

By sector, non-performing loans were distributed as follows: 28% in the trade sector (around USD 91.2 million), 21% in real estate and construction (USD 68.7 million), and 17% in consumer goods (USD 54.6 million).

1 Source of Figures: PMA, Oct 2019. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

Available data indicate that more than half of the non-performing loans granted by banks (58%) were classified as losses in Q2 2019 (outstanding for more than 361 days), while doubtful loans accounted for 18% of total loans. Non-typical loans made up 23% of all non-performing loans.

Deposits at PMA & Banks

Balances at PMA and banks continued to decline during Q2 2019, by approximately 5% compared with the previous quarter, reaching USD 3,534.5 million (less than one quarter of total bank assets (21%)). This decline can be attributed to a decline of 5% and 8% in balances at PMA and banks abroad, respectively, whereas balances at banks in Palestine grew by 11% compared with the previous quarter. Compared to the corresponding quarter 2018, the quarter witnessed a decline of 19% and 8% in balances at banks abroad and PMA balances in Palestine, respectively, whereas balances at banks in Palestine grew by 38% (Figure 4-4).

Deposits

By the end of Q2 2019, total deposits rose by 1% compared with the previous quarter, reaching USD 13, 633.2 million. Compared with the corresponding quarter 2018, total deposits increased by 5%. Public deposits (non-bank deposits) constituted around 92% of the total. The West Bank had the lion's share of total deposits (90%) against a mere 10% for the Gaza Strip. Note that the private sector deposits made up 96% of the total, compared with 4% for the public sector (Figure 4-5).

Current deposits constituted 36% of total deposits by the public during Q2 2019, while 33% were savings deposits and 31% were time deposits. By currency, the US dollar continued to dominate (39% of the total), followed first by the Shekel (35%) and then by the Jordanian Dinar (23%); other currencies made up the remaining 3%.

Bank Profits

By the end of Q2 2019, banks' profits (net income) declined sharply by 23% compared with the previous quarter, reaching USD 36.9 million. This was driven by a rise in expenditures of 8%, against a slight increase in net revenues by 2%. Additionally, net income decreased significantly by 13.4% compared with the corresponding quarter 2018 (Table 4-2).

Others include expenditures and revenues of financial securities and investments, currency exchange deals, off-budget operations, and other operational expenditures and revenues, in addition to allocations.

Average Interest Rates on Deposits and Loans

Average interest rates on deposits in the three currencies in circulation declined during Q2 2019 compared with the previous quarter, reaching 3.27%, 2.74%, and 2.38% for JOD, USD, and NIS deposits respectively. On the other hand, average interest rates on JOD and USD loans rose during the quarter, reaching 6.86% for JOD and 6.1% for USD. However, the average interest rate on NIS loans dropped to 7.03%.

Figure 4-3: Final Balance of Non-performing Loans (million USD)

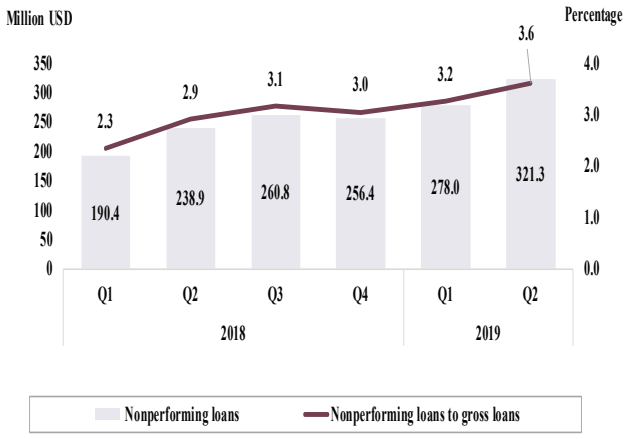

Figure 4-4: Deposits at PMA & Banks (%)

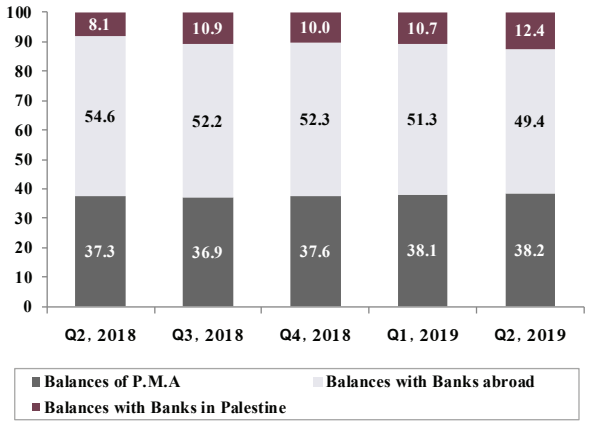

Figure 5-4: Distribution of Deposits (USD million)

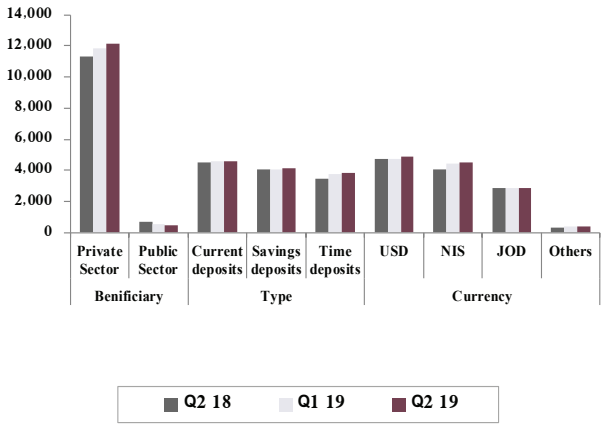

These changes over the consecutive quarters affected the margins between the deposits interest rates and those of lending facilities. The margin on the JOD increased from 3.30 percentage points to 3.59 percentage points, while it increased 3.03 percentage points to 3.36 percentage points for the USD. Meanwhile, it decreased from 4.79 percentage points to 4.65 percentage points for the NIS during the same period (Figure 4-6).

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditures of Licensed Banks (USD millions)

Item	2018	2019	
	Q2	Q1	Q2
Revenues	218.6	230.9	234.6
Paid Interest	156.4	163.1	166.0
Commissions Revenues	32.4	30.6	32.3
Other Revenues	29.8	37.2	36.3
Expenditures	176.0	183.2	197.7
Paid interests	31.7	33.0	36.7
Commissions	2.8	3.0	3.0
Other Expenditures	15.5	23.9	31.5
Operational Expenditures	109.0	110.6	109.6
Taxes	17.0	12.7	19.9
Net Income	42.6	47.7	36.9

Clearance

During Q2 2019, the value of cheques presented for clearance increased slightly by 0.1% compared with the previous quarter, amounting to USD 3,076 million;93% of these clearances were in the West Bank while the rest were in the Gaza Strip (a decline of 7%). However, compared with the corresponding quarter 2018, their value dropped by 2%.

Returned Cheques

The value of returned cheques increased by 11% compared with the previous quarter, and by 18% compared with the corresponding quarter 2018 (reaching USD 319.0 million). The value of returned cheques in the West Bank rose by 11% (to USD 303.3 million), and in the Gaza Strip by 15% (USD 15.7 million). The value of returned cheques as a percentage of total cheques presented for clearance rose during Q2 2019 to 10%, compared with 9% in the previous and corresponding quarters (refer to Figure 4-7 and Box 4 in Monitor 53 "Returned Cheques: 1 out of 9 Cheques")

Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q2 2019, the number of specialized credit institutions (SCIs) licensed by the PMA stood at 7. Total assets of SCIs declined by 0.6% compared with the previous quarter while growing compared with the corresponding quarter, standing at USD 251.8 million. This resulted from the decline in both cash and Islamic loans portfolio by 10% and 15% respectively - as well as fixed assets by 5% - during the same period. These companies' assets were distributed between commercial loans (70%), Islamic loans (7%), and deposits (11%). The remaining percentage (13%) was distributed between fixed and other assets and cash. SCIs provided 843 jobs by the end of the first half of 2019.

The credit portfolio of SCIs decreased slightly (0.4%) compared with the previous quarter, while it remained at the same level compared with the corresponding quarter 2018 (reaching USD 216.3 million). Around 77% of loans were granted in the West Bank against 23% in the Gaza Strip (Table 4-3).

Figure 4-6: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency (%)

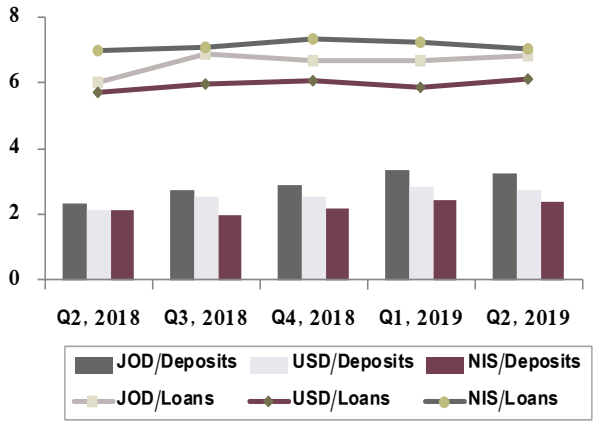

Figure 4-7: Ratio of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%)

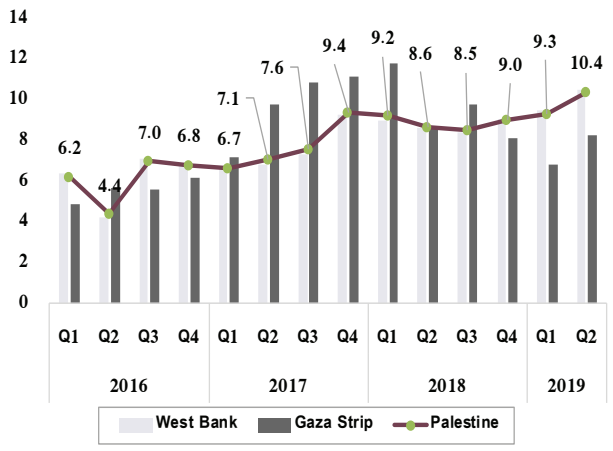

Table 4-3: SCIs data

Period	2018			2019	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total Loans Portfolio (USD millions)	215.4	212.5	205.7	217.2	216.3
West Bank	153.1	154.4	151.7	163.7	166.5
Gaza Strip	62.3	58.1	54.0	53.5	49.8
Active Clientele	70,922	68,942	65,458	80,314	78,186
No. of Offices and Branches	81	81	81	93	93
Employees	675	680	687	864	843

With regard to loan distribution among economic sectors , the commerce had the biggest share of loans (approximately one-third or 29%) It was followed by the real estate sector (28%); the agricultural and public services sectors (12% each).; the consumption sector (10%); the industrial sector (6%); and finally the tourism sector (4%).

Box 4: Palestine Loses 80 Million Dollars from the Rise in Remittance Commissions

The value of remittances from abroad to the Palestinian economy reached around USD 2.3 billion in 2013. In 2015, remittances increased to USD 3.4 billion (around USD 1.2 billion of which were remittances of Palestinian workers in Israel and the colonies). This figure is around 26% of Palestine's GDP, making Palestine one of the most remittance-dependent countries in the world. It is clear that remittances from abroad, whether via compensations paid to workers or assistance to family members, are becoming more valuable than foreign aid to poor countries.[1] The World Bank issues estimates of the remittance prices worldwide on a periodic basis, especially for labor-importing and labor-exporting countries. According to the latest report, in Q2 2019 remittance transfers costed on average 6.84% of the total amount sent in this period. This cost represents a drop from 8.14% in Q2 2014. The report states that the United Nations had added a new global target to its Sustainable Development Goals (SDGs) that aims to "reduce remittance costs from 6.84% to just 3%by 2030".

Figure-1 presents the average prices of remittances by method of remittance. As shown, the cheapest method is mobile phones (3.28%), while the costliest is banks (10.49%).

Figure-1: Costs of Remittance Commissions by Method of Remittance (%)

Source: World Bank (2019): Remittances Prices Worldwide.

According to the World Bank report estimates, the average total cost of sending USD 200 to Palestine is USD 24, equivalent to nearly 12% of the amount sent. This estimate was reached based on information from the two largest money transfer companies (Western Union and MoneyGram) across four countries: Saudi Arabia, United States, Britain and Jordan. The average costs of remittances in Palestine is higher than the global average by 4 percentage points. Were the cost of sending remittances to Palestine in line with the rest of the world, the Palestinian economy would have saved USD 80 million in 2015 alone.

1 World Bank (2019): Remittances Prices Worldwide. https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_june_2019.pdf

5- The Non-banking Financial Sector

The Securities Sector

By the end of Q2 2019, the market value of traded shares in Palestine Stock Exchange (PEX) reached USD 3.7 billion, around 25% of GDP at current prices.[1] Compared with Q1 2019, the market value of traded shares declined by 1% and by 2% compared with the corresponding quarter 2018. By the end of Q2 2019, Al Quds index closed at 519.8 points, a decrease of 2% and 4% compared with the previous and corresponding quarters respectively (Table 5-1).

Table 5-1: A Selection of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

Item	Q2 2018	Q1 2019	Q2 2019
Volume of Traded Shares (million share)	35.2	59.0	27.8
Value of Traded Shares (USD million)	72.7	103.3	47.3
Market Value (million USD)	3,784.4	3,757.8	3,710.1
No. of Deals	8,763	8,698	7,653
Total Number of Traders	71,341	70,660	70,540
- Palestinian	68,022	67,355	67,170
- Foreigners	3,319	3,305	3,370

The volume and the value of traded shares decreased significantly in Q2 2019, by 53% and 54% respectively, compared with Q1 2019. This is attributed to a group of factors, chief among which is a decline in the trading activity of listed companies due to the hard conditions Palestine has been enduring since the beginning of 2019. Additionally, many of the listed companies shares, like Al Quds Bank, witnessed a drop in value. The volume and the value of traded shares decreased in Q2 2019 by 21% and 35%, respectively, compared with the corresponding quarter 2018.

Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by their market shares, showing that the share of corporations was 40% (USD 1,495.2 million) compared with 26% for individuals (USD 971.1 million).

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q2 2019) (USD million)

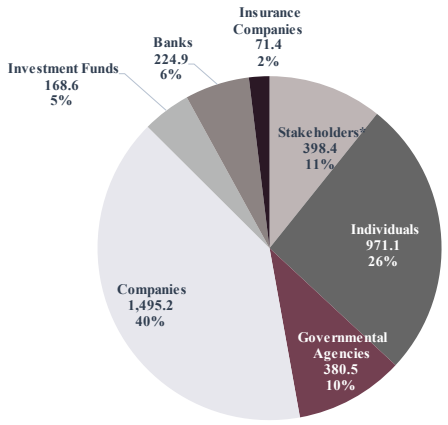

Individuals who have a direct or indirect relation to the company because of their job position or relation.

1 The 2018 current prices of GDP are used to reflect the cumulative market value of traded shares.

Insurance Sector

By the end of Q2 2019, the insurance portfolio (gross written insurance premiums) dropped by 13% compared with the previous quarter (reaching USD 71.2 million) while it rose by 2% compared with the corresponding quarter 2018. This is attributed to fluctuations in the value of insurance written premiums over the year's quarters.

Net compensations incurred by the insurance sector increased by 7% compared with the previous and corresponding quarters. In addition, insurance sector investments dropped by 1% compared with the previous quarter (reaching USD 250 million), against a rise of 2% compared with the corresponding quarter 2018 (Table 5-2).

Table 5-2: A Selection of Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine

Item	Q2 2018	Q1 2019	Q2 2019
Gross written insurance premiums	70.1	81.9	71.2
Total investments of insurance companies	245.8	251.6	250.0
Net compensations incurred by the insurance sector	(41.0)	(40.7)	(43.7)
Retention ratio	85.9%	79.5%	88.3%
Claims ratio	68.0%	62.5%	69.5%

Table 5-3 presents key insurance indicators that reflect the relative importance of the insurance sector in the Palestinian national economy and in some Arab countries: the insurance penetration rate (the ratio of premium underwritten to GDP at current prices) and the insurance density (the ratio of total premium underwritten to the total population) which measures the individual's share of the total insurance portfolio. The penetration rate in Palestine was 1.9% in 2018, which is higher than that in Kuwait, Egypt, Algeria, and Saudi Arabia, yet below that in Jordan, Emirates, Lebanon, and Morocco. However, insurance density (USD 58 in Palestine in 2018) is much less than in Saudi Arabia, Emirates, Kuwait, and Jordan.

Table 5-3: The Spread of Insurance Services and Products in Arab Countries During 2015 and 2018*

Country	Penetration ratio (%)		Insurance density (US $)	
	2015	2018	2015	2018
Morocco	3.1	3.9	89	127
UAE	2.8	2.9	1,099	1,305
Lebanon	3.1	2.9	261	269
Jordan	2.0	2.1	85	91
Palestine	1.4	1.9	37	58
Saudi Arabia	1.5	1.2	308	283
Bahrain	2.3	1.8	546	520
Kuwait	0.7	1.0	207	315
Algeria	0.8	0.7	32	28
Egypt	0.7	0.6	23	16

*Source: Sigma magazine published by Swiss RE institute, excluding Palestine's data which was concluded from PCMA's financial and administrative data. http://www.sigma-explorer.com

Figure 5-2: Distribution of the Insurance Portfolio Components by Insurance Sector Activities (as of the end of Q2 2019)*

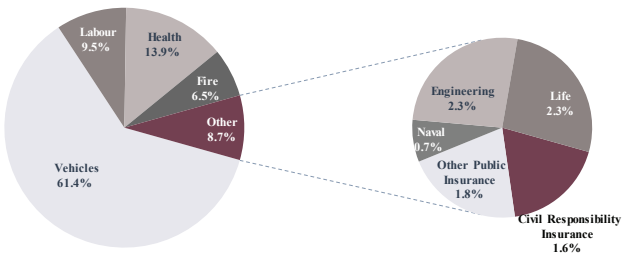

* does not include Palestine Insurance Company, as the company's data for Q2 2019 was not disclosed at the time of preparing this report.

Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio Components by Insurance Company (as of the end of Q2 2019)

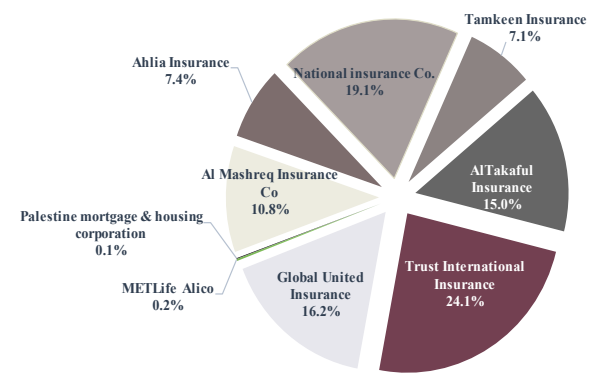

* does not include Palestine Insurance Company, as the company's data for Q2 2019 was not disclosed at the time of preparing this report.

As figure 5-2 shows, in the insurance portfolio in Palestine there is a significant concentration in vehicle insurance, which constituted 61% of the total insurance portfolio; it is followed by the health sector at 14%. Figure 5-3also presents the market share of insurance companies, with three of the ten operating companies capturing 59% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of Q2 2019.

Financial Leasing

During this quarter, there were nine leasing companies registered with PCMA. By the end of Q2 2019, the total volume of contracts was 506 and valued at USD 22.2 million. This represents a rise of 10% and 24% in the volume and value of contracts compared with the previous quarter, and of 18% and 32% compared with the corresponding quarter 2018. This rise is attributed to widespread marketing campaigns, and increased awareness about the financial leasing sector (Table 5-4).

Table 5-4: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts

Q2, 2018	18.8	382
Quarter 1, 2019	20.1	407
Quarter 2, 2019	22.2	506

As before, financial leasing contracts are highly concentrated in cities: 36% in Ramallah, 15% in Nablus, and 14% in Hebron. By the end of the quarter, the financial leasing portfolio was still concentrated in motor vehicles (81% of total contracts), which is attributed to the ease of registering ownership of vehicles at the transportation department and therefore the low risk associated with their leasing. Heavy trucks constituted 11% of the financial leasing portfolio, compared with 8% for movable assets (equipment, production lines, and others).

Box 5: Compulsory Insurance and PCMA's Role in Raising Awareness

Nowadays, insurance, whether compulsory or voluntary, has become very common to transactions in all areas of daily life and in every aspect of economic activity. It is necessary for the management of health and financially risky activities. Insurance is mainly based on providing financial protection against losses that might afflict someone from the insured group, by pooling their risk to make payments more affordable. This is done through a premium paid by each one covered by the insurance policy, such that compensation is guaranteed for any of the insured group in the case of an accident and related costs of recovery. Insurance is one of the best methods for mitigating the effects of an accident, whether it was caused by the insured (due to error or negligence) or by another party.

The state obliges citizens to buy some type of insurance products because some individuals either fail to make proper risk assessment, do not trust the insurance system, or wish to save on the costs of insurance. Compulsory insurance usually protects the affected parties that were not responsible for the accident. It also provides for economic protection or, in the case of factories or jobs lost due to fires, flooding, or earthquakes. When enforcing the law and punishing violators, the state takes the following into consideration:

- The magnitude of hazard, its type, recurrence rate, and consequences
- The level of awareness and insurance culture among citizens about dealing with hazards in case they occur and their ability to endure it.
- The state's liability toward its citizens in terms of protecting their right to compensation against physical and material damages resulting from hazards whose occurrence they are not responsible for or cannot bear their consequences.
- Economic losses that may result from rising dangers and their impact on civil society and peace.

The Palestinian legislation differentiates between compulsory and voluntary insurance by balancing the socio-economic benefits of insurance in a way that ensures social security for both the insured and insurer. This, in turn, reduces the large material burdens on the state. The types of compulsory insurance include: auto insurance against physical and bodily damages, labor liability insurance, and occupational injuries and diseases insurance (enforced by law).

The Palestinian Insurance Law No. (20) of 2005 obliges the driver of a vehicle, or anyone who has been given permission to use it, to carry a valid vehicle insurance policy to ensure third party protection against any physical or bodily or material harms. This policy provides compensation for the injured passengers of the insured vehicle, as well as any injured pedestrians, regardless of whose fault it is. According to the law, the insurance companies are deemed fully and absolutely responsible for any physical injuries. A vehicle insurance policy (unified policy) usually includes the following coverage liabilities:

Firstly, coverage of physical damages:

- Medical treatment and rehabilitation until full recovery or stable health condition is maintained.
- Indemnify the injured for all the material damages caused by the accident.
- Compensate the injured for any temporary or permanent loss of income he may suffer.
- Indemnify the injured for any non-pecuniary damages suffered.

Secondly, coverage of material damages to third party (who is not covered in the insurance policy).

Since the full and absolute responsibility for compensating the insured falls on the person using the vehicle- and given the high costs of medical treatment in Palestine as well as vehicle repair and spare parts purchases--usually the vehicle driver cannot take full responsibility in case the vehicle was not insured. Regarding labor liability insurance, the Palestinian labor law is legally binding and provides for the protection of workers' rights. Insurance companies are obliged to compensate employees and workers in case any accident takes place at a workplace. Regarding the Law by Decree on Medical and Health Protection and Safety no. (31) of 2018, the law provides for the creation of safe working environments for physicians. Additionally, it obliges medical institutions to provide suitable insurance against medical malpractices and compensate patients for any damages suffered.

Compulsory insurance is directly related to insurance awareness and culture. The Palestinian Capital Market Authority (PCMA) has adopted a package of innovative policies and methods that aims to improve insurance awareness and culture among citizens. One of these methods is Al-takaful insurance instrument (currently there are two takaful insurance companies operating in Palestine), which is attractive to a specific segment of the society that questions the religious legitimacy of the insurance system. The Authority encourages insurance companies to introduce micro-insurance products that target low-income segments. Recently, PCMA launched a second large awareness campaign, under the slogan "Insurance is Protection and Safety". These campaigns aim primarily to increase citizens' awareness about possible risks and liabilities - not to force citizens to abide by mandatory laws and regulations. That is to say, it encourages them to purchase insurance products that suit their needs and provide them with the protection and safety to help make their businesses flourish.

Luis Khamishta
The Palestinian Capital Market Authority

6- Investment Indicators[1]

Building Licenses

Figure 6-1 presents the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. Around 2,241 building licenses were issued during Q2 2019, a drop of 14% from the previous quarter and 2% from the corresponding quarter 2018. Licenses of non-residential buildings constituted 8% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings amounted to around 960.3 thousand square meters in Q2 2019, falling steeply by 22% compared with the previous quarter; and by 7% compared with the corresponding quarter 2018.

Figure 6-1: Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine*

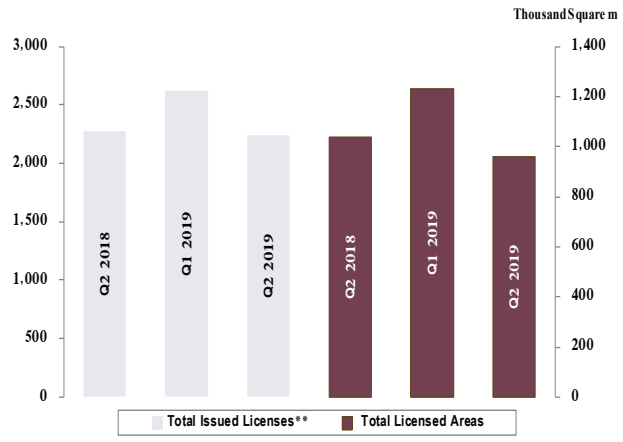

Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.
**do not include licenses of fences.

Vehicle Registration

Because of their high prices, vehicles are often purchased via bank loans. Therefore, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the economic situation and prospects. The number of new and used cars (registered for the first time) in the West Bank in Q2 2019 increased by 6% compared with the previous quarter, while it dropped sharply by 13% compared with the corresponding quarter, standing at 6, 097 cars. This figure is higher than the previous quarter by 333 cars and lower by 881 cars compared with the corresponding quarter 2018. Second-hand vehicles made up 76% of the total, 8% of which were imported from the Israeli market (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank

Month	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
Q2 2018	1,441	5,049	488	6,978
Q1 2019	1,240	3,988	536	5,764
Q2 2019	1,444	4,292	361	6,097
April	516	1,283	137	1,936
May	528	1,560	128	2,216
June	400	1,449	96	1,945

1 Source of figures: PCBS, 2019, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2019, Palestinian Customs and Excise Dep. Unpublished data.

Box 6: Can Tax and Custom Duty Exemptions Induce Investments?

Economic literature is full of old and new debate about the costs and advantages of specific investment incentives (such as tax and custom duty exemptions, land donations, and reduced water and electricity rates) relative to the benefits these measures bring to the state. Such benefits may take the form of larger investments, employment, and growth. The debate is more or less about effectiveness of investment promotion bodies (their administrative and operational expenses) and the incentive laws they pass, compared to the benefits they gain from sacrificing part of the state's taxes and revenues. Some of the questions raised in previous studies, are: How far did tax incentives succeed in attracting foreign investments? Are these foreign investments the result of these incentives or not? Did incentives merely augment profits and revenue leakage abroad, or did they impact employment and growth significantly through reinvestment of profits? On a different note, this discussion does not question the importance of investment for economic growth. Nor does it question the importance of measures which create a suitable environment for encouraging investment, such as the rule of law, transparency, appropriate infrastructure provision, and so on.

It is not an easy task to accurately estimate the value of erosion of the tax base in the different countries that implement tax incentives to encourage investments. A UNCTAD report estimates the value of erosion resultant from exemptions granted to foreign investments at 10% of tax revenues. [1]The ratio is even higher in developing countries. As a result of the eroding tax base, a lack of reinvestment of earnings, and uncertainty about whether foreign investments actually respond to exemptions, there have appeared many calls for dropping tax incentives as a tool for attracting investment. This is especially because these exemptions are part of the state's earnings needed to cover its financing liabilities for supporting sustainable development. As an alternative option for preferential advantages and exemptions, it is important to emphasize the need for establishing standards and bases which encourage investment, through creating a conducive legislative and legal environment that offers greater safeguards for investment.

Tax incentives or developing the investment environment?

There are no indications in empirical research about a causal relationship between investment promotion measures and the actual flow of investments from the inside or the outside. In 2007, the World Bank carried out an assessment of the performance of 109 investment promotion agencies worldwide. It examines whether the existence of these agencies correlated with higher investment inflows.[2] The study results show that a large number of these agencies had a minor role in attracting investments compared to other agencies; that tax incentives do not directly correlate with attracting investments in some countries; and that the legal and regulatory environment and political and economic stability are

1 UNCTAD (2015): World Investment Report,2015: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf

2 The World Bank (2007): Developing Economies and International Investor: Do Investment Promotion Agencies Bring Them Together? http://documents.worldbank.org/curated/en/524001468313754635/pdf/wps4339.pdf

the main factors affecting the inflow of investments. It has also shown that FDI contributes to accelerating and expanding economic growth in stable developing countries, as foreign investors transfer capital, technology, and technical expertise. The study has shown, as well, that the ineffective investment promotion efforts in developing countries can be attributed to low work efficiency, inefficient legal environments, the general climate, and the nature of the sector to which investments are brought.

Investment Promotion Measures and Programs in Palestine

According to the Palestine Investment Promotion Agency (PIPA), by the end of 2014 the number of enterprises that benefited from investment privileges reached around 763. The total investment value of these projects was USD 562 million. During the period from 2015 to 2018, the number of projects stood at 105 with a capital worth of USD 122.8 million. This means that the total number of enterprises that benefited from investment incentives and tax privileges given by the Palestinian government from 1998 until 2018 amounted to 868, with a capital worth of USD 685 million.[3] This figure, representing less than 1% of the total value of investments during the studied period, is mediocre.

The Palestinian economy suffers from a chronic challenge in that investment growth does not move in parallel with GDP growth, while the total investment contribution to GDP ratio (Gross Fixed Capital Formation) (at current prices) has declined significantly during the last two decades. Figure-1 shows that the share of investment to GDP in Palestine has declined by 1.4% annually on average during the period 1998-2018. The share of investments to GDP reached a third of its level in 1998, however it declined to less than a quarter in 2018. The scene is even dimmer considering productive investments (i.e. total investments minus investments in construction). The share of productive investments to GDP declined during the same period by 2.4% per annum, standing at 4.5% of GDP in 2018, compared with double its level two decades ago. Additionally, productive investments to total investments dropped from 34% in the early years of the millennium to about 19% in 2018.

Based on the above general analysis, it can be inferred that investment policies implemented in Palestine, as well as the preferential incentives provided for in investment promotion laws, did not achieve their goals of mitigating the deterioration of investments - much less their promotion and expansion.

Figure-1: The Share of Investment to GDP, 1998-2018

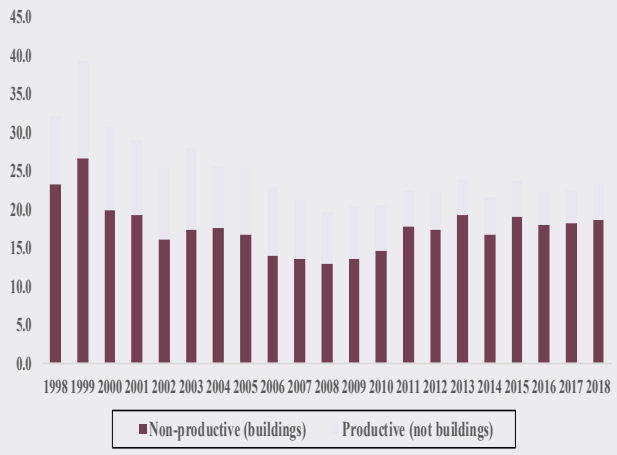

Source: PCBS, 2019. Periodic Statistics on National Accounts, 1994-2019.

A policy paper on foreign direct investment in Palestine found that investment policies and tax incentives did not contribute significantly to attracting foreign investments to Palestine, nor had a notable impact on the value added of foreign investment. The study indicated that the value added of foreign investment in Palestine did not exceed 5%, where more than half of foreign investments are concentrated in the financial sector. The study concludes that FDI was not effective and did not contribute to productive sectors.[4] PCBS and PMA reports indicate that the growth of investments was not proportionate with the quantity and quality of incentives offered by the investment law; that investment returns are almost at the same level; and that the biggest winner benefiting from promotion incentives are capitalists whose net profits are increasing.[5]

In summary, the effectiveness of financial incentives and tax exemptions in inducing investments is not guaranteed or certain. In addition, tax exemptions' cost might outweigh the benefits and advantages of new investment to the country. Improving the investment environment and business climate in a country better attracts inward and outward investments.

Misyf Jamil and Islam Rabe', researchers at MAS.

3 Palestine Investment Promotion Agency (PIPA) data, 2019.

4 PCBS, 2016: The characteristics of Inward Foreign Direct Investment enterprises, and its participation in the key macroeconomic indicators for the year 2012 http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2283.pdf

5 Palestinian Monetary Authority (PMA): The Impact of the Palestinian Financial System Development on Economic Growth in Palestine 2008-2015. Ramallah, 2017.

7- Prices and Inflation[1]

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy. This group of goods and services is referred to as the "consumption basket". The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals' income. If nominal wages and salaries are assumed to be fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Price index

Figure 7-1 shows two curves: the first measures the average change in CPI (right axis) between Q1 2010 and Q2 2019; the second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate.

During Q2 2019, the CPI reached 112.83 compared with 111.12 in Q1 2019. This means that the inflation rate was positive over the consecutive quarters (rise in prices) by 1.54%. This was driven by the rise in the prices of the food and soft drinks group by 2.09%, the transportation group by 0.91%, the garments, clothes, and footwear group by 0.67%, against the decline in the telecommunication group by 1.60% and the housing and related items group by 0.78%. During Q2 2019, the Palestinian CPI rose by 2.1% compared with the corresponding quarter.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 1.58% between Q1 and Q2 2019, driven by the decline in wholesale prices of local goods by 2.80% and the rise in wholesale prices of imported goods by 0.20%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has also risen by 0.92% quarter on quarter. This resulted from the decline in the producer prices of locally-produced and consumed goods of 1.21%, and of 0.89% in the producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2).

Prices and Purchasing Power

NIS Purchasing Power: The inflation rate in an economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. As mentioned earlier, the PCBS data indicate that CPI rose during Q2 2019 compared with the previous quarter by 1.54% (and by 2.05% compared with the corresponding quarter), representing a drop in the purchasing power of the same amount quarter-on-quarter (Figure 7-3).

USD Purchasing Power: During Q2 2019, the USD exchange rate against the NIS decreased by about 1.4% compared with the previous quarter. With the rise in the inflation rate, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend it in NIS has decreased during this quarter - compared with the previous quarter - by 2.94%. Compared with the corresponding quarter 2018, the inflation rate was 2.05%, and the USD/NIS exchange rate rose by 0.53%, which means that the USD purchasing power has decreased by 1.52%. Considering that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

1 Source of figures: PCBS, 2019. Price Indices Surveys, 2010-2019. Calculations of the purchasing power was made in cooperation with PMA.

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010)

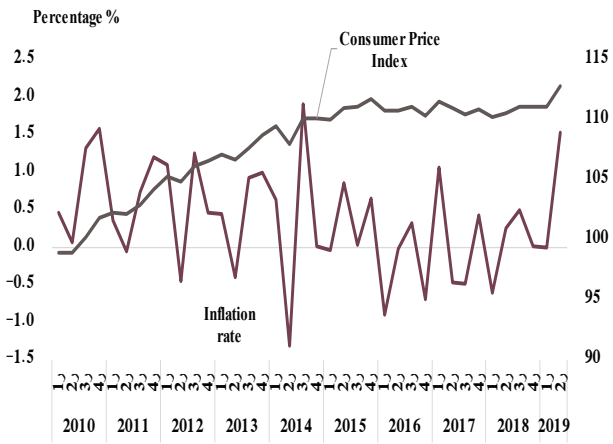

Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)(Base year 2007)

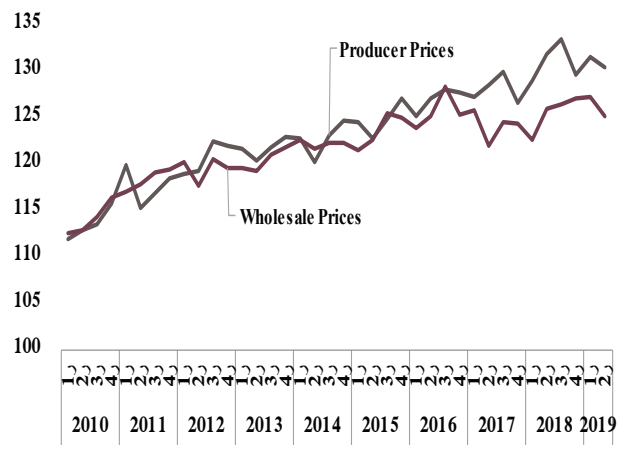

Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency (percentage %)

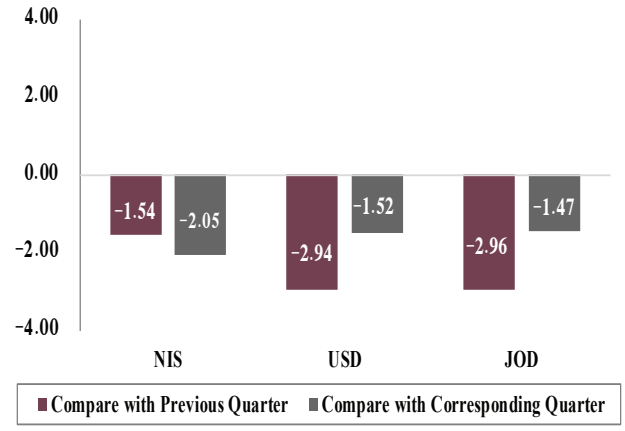

Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

8- Foreign Trade[1]

Balance of Trade

The value of "registered" merchandise[2] imports during Q2 2019 was about USD 1,438.4 million (a 1% rise over the previous quarter), while compared with the corresponding quarter 2018 it rose by 2%. Meanwhile, the value of merchandise exports was USD 258.7 million, a drop of 1% and 4% compared with the previous and corresponding quarters respectively. The ratio of exports to imports reached 18% during Q2 (Figure 8-1). The difference between exports and imports (deficit) amounted to USD 1,179.7 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 4.9 million) (Figures 8-2).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances:

1) the balance of trade (net trade in goods and services),
2) the balance of factor income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas), and
3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

As shown in primary results of the Palestinian balance of payments, during Q2 2019 there was a sharp rise in the current account deficit by 32% compared with the previous quarter, reaching USD 403.1 million. Compared with the corresponding quarter 2018, the deficit rose by 8%. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance (USD 1,490.2 million), against a surplus in the balance of income of USD 630.8 million. This was composed mainly of compensations of Palestinian workers in Israel and a surplus in the balance of transfers of USD 456.3 million (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 257.0 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive. Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of the capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a difference between the two accounts, usually recorded under "errors and omissions", because of insufficient data and smuggling activities.[3]

Figure 8-1 Imports and Exports of "Registered" Merchandise (USD million)

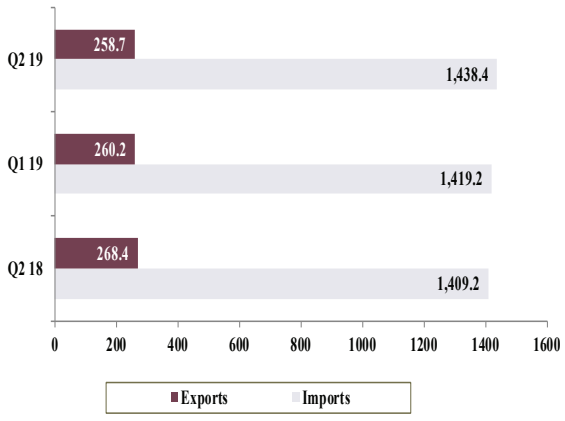

Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)

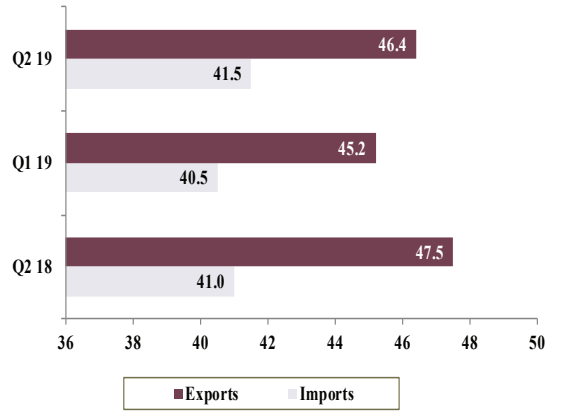

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments * (US$ million)

	Q2 2018	Q1 2019	Q2 2019
1. Trade Balance of Goods and Services**	(1,427.2)	1,462.6)	1,490.2)
- Net goods	(1,178.9)	(8.1,207)	(2.1,230)
- Net services	(248.3)	(254.8)	(260.0)
2. Income Balance	603.7	639.8	630.8
3. Balance of Current Transfers	450.2	516.8	456.3
Balance of Current Account (1 +2 +3)	(373.3)	(306)	(403.1)
5. Net Capital and Financial Account	288.3	166.7	257.0
6. Net Errors and Omissions**	85.0	139.3	146.1

Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.
** Exceptional financing has been calculated within the "Net errors and omission" item. Figures between brackets have negative values.

1 Source of figures: PCBS, 2019, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2019, Palestinian Balance of Payment, Q2 2019.
2 Registered commodities trade are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.
3 Exceptional financing has been calculated within the "Net errors and omission" item. Therefore, net errors and omissions in the table do not equal the difference between the current account and the capital and financial accounts.

International Investments

By the end of Q2 2019, Palestine's foreign assets totaled USD 7,255 million, 4% of which represent direct foreign investments and 19% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 5,334 million, more than 53% of which were direct investments and 15% of which were portfolio investments.

The difference between assets and liabilities means that overseas investments by Palestinians were USD 1,921 million higher than investments of non-residents. A significant portion of these assets (60%) is cash deposits (mostly by domestic Palestinian banks) in foreign banks abroad, or currency circulated in the economy, which are not considered conventional outward investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that they outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by USD 2,505 million (Figure 8-3).

Figure 8-3: International Investments Balance (as of the end of Q2 2019) (Million USD)

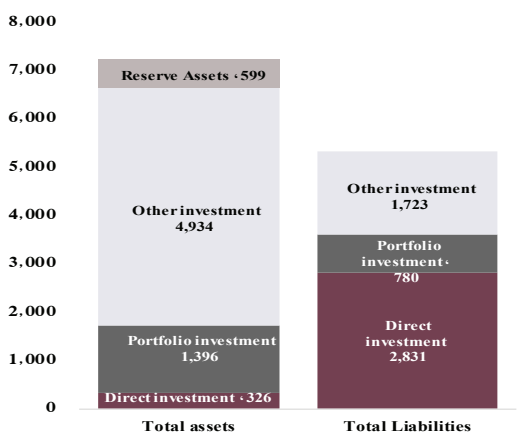

Economic Concepts and Terms: The Cluster Approach to Development

The newly appointed 18th Palestinian government adopted economic clustering as a national economic development policy. The Prime Minister announced plans to establish three industrial zones in the Gaza Strip: a sea cluster, an agricultural cluster, and a third industrial cluster. Two industrial clusters will be established in Nablus and Hebron, a third tourism cluster in Bethlehem, and a financial and public administration cluster in Ramallah. The type and geographical locations of clusters have been identified based on the economic characteristics of each of the Palestinian governorates.

Competitive Advantages.

The idea of an "industrial district", where firms concentrating on the manufacture of certain products were geographically clustered, was formed originally by British economist Alfred Marshall in his 1890 book Principles of Economics. Today's clustering concept was developed by American economist Michael Porter, in his book The Competitive Advantage of Nations, published in 1990. Porter's main contribution was the emphasis on creating economic advantages and inducing development which would lead to growth. Clusters- or "competitive coexistence and cooperation", that arises from firms sharing local resources and producing similar products in the same geographic region- open the door for optimal development of advantages and excellence. Porter defined four factors that determine national advantage: factor conditions (abundance of raw materials, labor, etc.); demand conditions (type, level, and quality of demand for products); supporting industries and activities; and firm production and marketing strategy.[1]

What are "clusters"?

Clusters are "geographic concentrations of interconnected companies... associated institutions in a particular field that are present in a region". Firms in these geographic areas are interrelated with other firms by forward and backward linkage industries, i.e. specialized suppliers and service providers. Clusters can be naturally grown or man-made, through the creation of the conditions that enable its formation and flourishment. Clusters aim to foster economic development through encouraging cooperative competition between establishments and firms, and through providing a partnership framework between the public, private, and civil sectors.

The idea behind creating clusters lies in creating a general climate that enables and supports the capabilities of firms, as well as their competition, investment and creativity - in such a way that would unleash their competitive advantage. In other words, development is not contingent on the natural competitive characteristics, nor can national prosperity be inherited or bequeathed; rather, it is a condition that can be created by insightful policies. The idea of clustering has spread widely in recent years, following its success in southeast Asian countries and adoption by the European Commission which is working hard to establish industrial clusters across the countries of the European Union. The European Cluster Observatory, established in 2007, is a platform that provides information on cluster policies and initiatives in 32 European countries.[2]

We should be aware of the insightful observation made in the World Bank report stating that a cluster-based approach to development assumes that governments should take the lead based on a pre-planned vision that guides and induces investments and establishments indirectly (yet efficiently) in light of a chosen strategy. Nonetheless, the capacities of the public sector personnel in developing countries are most likely poor, and much below the level needed for such a leading role. This means that rehabilitation of the government personnel seems to be a prerequisite for the success of cluster strategies that assume a crucial role for the government in the development process.

1 Porter, M. (1990) The Competitive Advantage of Nations. The Free Press. NY.

2 http://www.clusterobservatory.eu/index.html

Key Economic Indicators in Palestine, 2014-2019

Indicator	2014	2015	2016	2017	2018	2018[1]				2019[1]	
						Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	
Population (One thousand)											
oPt	**4,429.1**	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,808.8	4,838.9	4,869.3	4,900.0	**4,930.7**	**4,961.3**
West Bank	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3	2,945.7	**2,962.1**	**2,978.5**
Gaza Strip	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,911.8	1,925.8	1,940.0	1,954.3	**1,968.5**	**1,982.8**
Labor market (based on the new definition adopted by PCBS)[2]											
No. of workers (thousand)	**917.0**	**928.9**	**939.6**	**948.7**	**956.3**	**935.4**	**921.7**	**960.7**	**1,005.3**	**986.4**	**998.1**
Participation rate (%)	**45.8**	**44.0**	**43.8**	**44.0**	**43.5**	**43.1**	**42.7**	**43.9**	**44.1**	**44.3**	**44.3**
Unemployment rate (%)	**26.9**	**23.0**	**23.9**	**25.7**	**26.2**	**26.5**	**27.4**	**26.9**	**24.2**	**26.8**	**26.0**
- West Bank	**17.7**	**16.6**	**17.5**	**18.4**	**17.3**	**18.1**	**18.5**	**17.0**	**15.8**	**16.4**	**15.0**
- Gaza Strip	**43.9**	**34.8**	**35.4**	**38.3**	**43.1**	**41.7**	**44.3**	**45.9**	**40.9**	**46.3**	**46.7**
National Accounts (USD millions)											
GDP	**12,715.6**	**12,673.0**	**13,425.7**	**14,498.1**	**14,615.9**	**3,689.9**	**3,559.5**	**3,659.8**	**3,706.7**	**3,703.9**	**3,739.1**
- Household expenditure	**11,840.4**	**11,805.1**	**12,337.7**	**12,844.7**	**13,110.3**	**3,182.9**	**3,258.5**	**3,316.9**	**3,352.0**	**3,408.5**	**3,451.2**
- Government expenditure	**3,478.2**	**3,429.5**	**3,530.3**	**3,809.8**	**3,828.1**	**977.5**	**904.3**	**957.7**	**988.6**	**858.0**	**893.1**
Gross capital formation	**2,415.0**	**2,677.4**	**2,827.0**	**3,305.6**	**3,536.0**	**876.7**	**837.3**	**916.1**	**905.9**	**841.6**	**881.2**
Exports	**2,172.3**	**2,338.1**	**2,381.0**	**2,692.7**	**2,903.5**	**713.0**	**714.3**	**707.0**	**769.2**	**718.6**	**716.8**
Imports (-)	**7,208.9**	**7,537.6**	**7,626.7**	**8,066.7**	**8,730.9**	**2,072.3**	**2,141.5**	**2,227.7**	**2,289.4**	**2,181.3**	**2,207.0**
GDP per capita (USD)											
at Current prices	**3,051.7**	**2,973.1**	**3,080.1**	**3,254.6**	**3,198.4**	**815.4**	**781.5**	**798.3**	**803.2**	**798.4**	**800.6**
at Constant prices (base year 2004)	**2,940.7**	**2,973.1**	**3,044.4**	**3,072.4**	**3,021.4**	**746.2**	**735.8**	**760.5**	**778.9**	**755.4**	**735.5**
Balance of Payment (USD millions)											
Trade Balance	**(5,036.7)**	**(5,199.6)**	**(5,246.2)**	**(5,374.2)**	**(5,827.5)**	**(1,359.3)**	**(1427.2)**	**(1,520.6)**	**(1,520.3)**	**(1,462.6)**	**(1,490.2)**
Income Balance	**1,482.4**	**1,712.2**	**1,896.0**	**1,992.0**	**2,393.9**	**568.9**	**603.7**	**608.8**	**612.4**	**639.8**	**630.8**
Current Transfers Balance	**1,405.3**	**1,421.4**	**1,408.6**	**1,818.6**	**1,774.4**	**348.3**	**450.2**	**467.1**	**508.8**	**516.8**	**456.3**
Current account Balance	**(2,149.0)**	**(2,066.0)**	**(1,941.6)**	**(1,563.6)**	**(1,659.2)**	**(442.1)**	**(373.3)**	**(444.7)**	**(1399.)**	**(306)**	**(403.1)**
Exchange Rates and Inflation											
USD/NIS exchange rate	**3.577**	**3.884**	**3.840**	**3.603**	**3.593**	**3.461**	**3.573**	**3.635**	**3.704**	**3.643**	**3.592**
JOD/NIS exchange rate	**5.046**	**5.483**	**5.418**	**5.083**	**5.067**	**4.881**	**5.037**	**5.127**	**5.224**	**5.139**	**5.066**
Inflation rate (%)[1]	**1.73**	**1.43**	**(0.22)**	**0.21**	**(0.19)**	**(0.60)**	**0.26**	**0.49**	**0.01**	**0.00**	**1.54**
Public Finance (cash basis USD million)											
Net domestic revenues (including clearance)	**2,784.8**	**2,890.2**	**3,551.0**	**3,656.5**	**3469.1**	**991.0**	**861.8**	**940.2**	**676.1**	**708.4**	**213.7**
Current expenditure	**3,435.0**	**3,424.3**	**3,659.3**	**3,791.4**	**3660.4**	**930.8**	**878.6**	**910.3**	**940.8**	**668.3**	**587.8**
Developmental expenditure	**164.1**	**176.7**	**216.5**	**255.3**	**277.2**	**45.6**	**59.0**	**63.9**	**108.8**	**42.2**	**44.1**
current budget deficit\surplus (before grants)	**(814.3)**	**(710.9)**	**(324.7)**	**(390.2)**	**(468.6)**	**14.6**	**(75.8)**	**(33.9)**	**(373.4)**	**(2.0)**	**(418.2)**
Total grants and aid	**1,232.0**	**799.0**	**766.9**	**719.8**	**666.5**	**87.2**	**159.1**	**194.4**	**225.9**	**69.3**	**127.8**
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	**417.6**	**88.1**	**442.3**	**329.5**	**197.9**	101.7	83.2	160.5	(147.6)	67.3	(290.4)
Public debt	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,448.8	2,367.6	2,352.3	2,369.6	2,315.2	2,637.1
The Banking Sector (USD millions)											
Banks assets/liabilities	**11,815.4**	**12,602.3**	**14,196.4**	**15,850.2**	**16,125.0**	**15,916.7**	**15,763.0**	**16,179.4**	**16,125.0**	**16,503.2**	**16,690.1**
Equity	**1,464.0**	**1,461.7**	**1,682.4**	**1,892.7**	**1,912.0**	**1,926.8**	**1,819.7**	**1,863.9**	**1,912.0**	**1,931.4**	**1,956.0**
Deposits at banks	**8,934.5**	**9,654.6**	**10,604.6**	**11,982.5**	**12,227.3**	**12,002.3**	**11,992.6**	**12,194.2**	**12,227.3**	**12,394.4**	**12,591.4**
Credit facilities	**4,895.1**	**5,824.7**	**6,871.9**	**8,026.0**	**8,432.3**	**8,175.4**	**8,260.0**	**8,293.6**	**8,432.3**	**8,569.5**	**8,941.6**

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).
1- Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.
Figures between brackets indicate negative values. Figures between brackets indicate negative value
PCBS and the ILO adopted a new revised definition of unemployment stating that unemployment include only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek an employment during the reference period). The table includes calculations of the Palestinian labor market indicators based on the old and the new definitions.
The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).
The figures in the table are based on the latest update of data.